

Copyright © King Saud University

٤١٥
ع

حاشية على هداية النحو . كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

١٢٧ ق ١٧ س ٢٣ سم × ١٤ سم

نسخة حسنة ، بأشناشها نقص ، خطها تعليق حسن .

٧٦٤٨

نشرة دار الكتب المصرية ٣ : ١٩٠ (المتن)

أ - النحو ، اللغة العربية أ - تاريخ النسخ
ب - حاشية على رسالة هداية النحو .

ف ٥/١٦٠٤
١٥/٧/١٤

Copyright © King Saud University

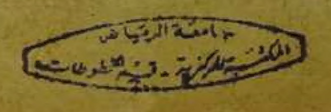
مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٦٤٨ / ٧ ف ١٦٠٤
العنوان: حاشية على هداية الحكمة
المؤلف: ـ ـ ـ
تاريخ النسخ: ١٢٨٦هـ
اسم الناسخ: ـ ـ ـ
عدد الأوراق: ١٢٧ ق
ملاحظات: ـ ـ ـ
Copyright © King Saud University


Copyright © King Saud University

يافتاح وبه نستعين

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام والصلوة والسلام على النبي
عليه الصلوة والسلام الذي قامت شريعته على سبيل الاستمرار والدوام وعلى آله
واصحابه المستغرقين بالرحمة والانعام واهل بيته وازواجه والاحاميين وسائر التقي
والتابعين الى يوم القيام وعلى عشرة المبشرة والمؤمنين الصالحين ذوي الاحترام
اما بعد فلما التمس عني بعض الاخوان الذين كانوا متعرضين في الذهن ومتذللين في
الفهم ان اكتب لهم حاشية على رسالة هداية النحو وكان ذلك الالتماس زمانا
ممتدا ولم اجب لدعوتهم لقصور فهمي لكن لما لم استخلص منهم فشمرت عن ذيل ردة عن
ساق الجد وطويت كشح الكد نحو مرامهم واخذت القلم معتمدا على اخلاق الا
حباء المكرمين ان يعفوا عن خطياتي بجلباب العفو والاحسان ويستروا العورات
سيئاتنا بردا الصلاح وقلم البيان وحررت مما رأيت في غاية التحقيق وفوائد


جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

وفوائد الضيائية والمنهل وحاشية الصادق والهندية والعصام والمتوسط
وعبد الرحمن وحاشية عبد الغفور والتكملة وغيرها اللهم ارفع القلم عن
الخطيات واكشف عن وجوه المعاني نقاب الاشتباه والسيئات وما النصر الا
بالله انه هو الموفق والمعين قوله بسم الله الرحمن الرحيم ابتدأ المؤلف به وصدر به
رسالته به اقتداء بكتاب الله تعالى وعملا بالحديث الواقع في شان التسمية حيث
قال النبي عم كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو ابتر واجراء على طريقة السلف
ودفعا للوسوسة والخطرات بناء على اجتماع القواعد محل الخطرات وتذللة
الافهام والاقدام ورجما على الشيطان الرجيم واذابة الشيطان حيث قال
النبي عم من قال بسم الله الرحمن الرحيم يذوب الشيطان كما يذوب الرصاص في النار
وزعم الكافرين المضلين عن سبيل الهداية والرشاد حيث ابتدؤا باسماء
آلهتهم الباطلة ولحصول كثرة الشافعين الحاصلين من حروف تسعة عشرة
فان الله تعالى يخلق بفضله بمقابلة كل حرف ملكة يسبح للقاري الى يوم القيامة
بل بعد القيمة ايضا وللتيمن والتبرك ولتبعية حديث القدسي حيث قال الله تعالى
الى القلم بعد خلقته فاكتب مقدراتي فاول ما كتب القلم هو بسم الله الرحمن الرحيم وغيرها
من الفضائل التي جاءت في شانه حيث قال بعض الفضلاء بسم الله الرحمن الرحيم
هست كليد در گنج نعيم ∴ بسم الله الرحمن الرحيم ∴ حصن الهي است ز شيطان رجيم ∴ بسم الله
الرحمن الرحيم ∴ هست پناه ز عذاب اليم ∴ بسم الله الرحمن الرحيم ∴ هست ز فضل الله ايت

عظيم وفي قوله عملا بالحديث نظر من وجوه الاول ان التسمية ايضا امر ذي بال فينبغي ان
يبتدا به **واجيب** عنه بان الحديث لو وقع في شانه متناول بقوله كل امر ذي بال غير بسملة
والا يلزم ابتداء الشيء بنفسه وذا غير جائز او يلزم التسلسل فيه **لا يقال** ان ا
لقطع في التسلسل جائز فيعتني بالامور ثم يقطع لانا **نقول** ان التسلسل على نو
عين حقيقي وهو ما ثبت بدليل ظاهر كما في حق البسملة وهو الذي بالبيته واعتبار
وهو ما ثبت باعتبار الفاعل فلا تقطع وانما يجوز في التسلسل الاعتباري لا في الحقيقي
وههنا الحقيقي تامل وانما جاز فيه القطع لان الفاعل لما اعتبر لترتب لامور جاز
ان يعتبر قطعها ايضا كذا يفهم من بعض حواشي القطبي في قوله والا لدار او تسلسل
التسلسل فاطلب هناك **والثاني** انه كثير من الامور الذي بالية لا يبتدء
بها بالبسملة ولم يكن ابتر لان الابتر هو الجنون كما في قوله تعالى ان شانئك
هو الابتر **واجيب** بان المراد ههنا هو المعنى المجازي اي قليل البركة تامل
والثالث انه اي اسم من اسماء الله تعالى يبتدء به على امر ذي بال
لان المفهوم من الحديث الواقع في شانه الابتداء باسم الله تعالى باي اسم كان
لا بقوله بسم الله الرحمن الرحيم ولان المفهوم من الحديث هو الاخبار عن
اسم الله تعالى لا تعين بسم الله الرحمن الرحيم **اجيب** عنه بوجهين الاول بالمنع
لا نسلم ان الحديث هكذا كل امر ذي بال لم يبتدء باسم الله بل هكذا كل
امر ذي بال لم يبتدء ببسم الله بزيادة الباء على الباء فح تعين بسم الله الرحمن الرحيم
وان سلمنا

وان سلمنا ان الحديث باسم فالمراد من الاسم هو هذه الكلمة لا غير على سبيل ارتكاب
اضافته البيانية تامل ثم قوله بسم الله جار ومجرور وكل جار ومجرور لازم المتعلق لا
رتباط مدخوله بشيء آخر وهو المتعلق فاذا كان متعلقهما ظاهرا يسمى ظرفا لغوا لعدم احتيا
الى المقدر وان كان متعلقهما مقدرا يسمى ظرفا مستقرا لاحتياجه الى ذلك المقدر والاستقرار
هو الاحتياج فاذا احتيج الى المقدر فالاصل ان يقدر من افعال العامة لشموله لجميع لا
فعال الا اذا وجد القرينة الصارفة منها فح يقدر لهما متعلق مما يقتضي المقام تامل فالبسملة
ههنا ظرف مستقر ومتعلقها فعل من الافعال التي صدقه هي ابتدء وعند البصريين يكون
نحو ذلك يفعل منها فراوجه الفعلية ان المتعلق عامل في الجار والمجرور والفعل
اصل في العمل من الاسم ضعيف على العمل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه
تاخيره الاستبداء باسم الله تعالى لانه لو قدم المتعلق ويقال ابتدء باسم الله الى آخره
فيلزم الابتداء بغير اسم الله تعالى وهو الفعل اعني لفظ ابتدء فيجب بالغرض **فان قيل**
الابتداء باسم الله تعالى في صورة التاخير ايضا لم يحصل لان لفظ الاسم ليس اسم الله
بل هو لفظ الله او الرحمن او الرحيم وغيرها **قلنا** الامر كذلك الا انه لو قال بالله
لم يات الفرق بين التيمن والتيمين وههنا كلام طويل ذكر في رسالته البخاري
على ضوابط الضيائية فاطلب هناك انتهى كلامه فيكون التسمية جملة فعلية با
عتبار المتعلق عند البصريين كما ترى وعند الكوفيين جملة اسمية لانه وقعت
في محل الخبر فيكون التقدير هكذا ابتدائي ثابت باسم الله تعالى فيكون متعلقه اسما

[illegible]

ومقدم ووجه الاسم ان الجار مع المجرور وقعت في محل الخبر عند المبتدا وهو الاصل في
الافراد وان جاز جملته وانما جاز الافراد واصلا لعدم احتياجه الى الرابطة بخلاف الجملة
فانه لابد فيها من العائد حتى لا تغير تبيطها بالمبتدا لان الجملة متعلقة بنفسها لا تقتضي ار
تباطها بما قبلها الا بالعائد ووجه الاستقلال انها مشتملة على المحكوم والمحكوم عليه
والنسبة الحكمية وعلى الحكم واما وجه التقديم فلان المتعلق عامل معنى اتفاقا في
الجار والمجرور والعامل مقدم على المعمول فان قيل فعلى هذا يلزم ايراد العاملين
على معمول واحد وهو غير جائز واجيب عنه بالمتعلق عامل في الكل اعني في
الجار مع المجرور ثم الجار في المجرور وحده فيكون معمول المتعلق كلا ومعمول
الى جزء فلا يلزم ايراد العاملين على معمول واحد انتهى كلامه ثم في قوله الرحمن الرحيم
يجوز فيه ثلاثة اوجه رفعهما بالخبرية عن المبتدا المحذوف اي هو الرحمن والرحيم
ونصبهما بالمفعولية لفعل المقدر وهو اعني تقديره اعني الرحمن والرحيم وجر
هما على الصفة واعلم ان المشهور في مقام المدح الارتقاء من الادنى الى الاعلى
كما يقال فلان عالم جواد نحرير وتركيب بسم الله الرحمن الرحيم خلاف مقتضى العقل
والقياس لان العقل والقياس يقتضي ان يكون الرحيم اولا ثم الرحمن ثم الله حتى
يحصل الارتقاء من ادنى الى الاعلى لكن الله اعلم باسرار هذا التركيب قوله
الحمد لله ابتداء او بحمد الله اقتداء بكتاب الله وعملا بالحديث الواقع في شانه حيث قال
كل امر ذي بال لم يبدء بحمد الله فهو اقطع واجزم واجراء على طريقة السلف
وغيرها

وغيرها من الفضائل التي جاءت في حق الحمد فان قيل الابتداء لا يكون الا بشيء
واحد لا بامور متعددة فكيف يصح العمل بالحديثين واجيب عنه بان الابتداء على نوعين
حقيقي واضافي فالحقيقي هو الذي يكون مقدما على المقصود وغير المقصود والاضافي
هو الذي يكون مقدما على المقصود ومتأخرا عن غير المقصود فالمراد من الحديث
الواقع في شان البسملة هو الابتداء الحقيقي ومن الحديث الواقع في شان التحميد الا
بتداء الاضافي وانما لم يجعلوا على العكس لان الابتداء الحقيقي اصلب بالنسبة الى الاضافي
والتسمية اصلب بالنسبة الى التحميد لان التسمية مشتملة باسماء الثلاثة والمذكور في ا
التحميد واحد فاللائق لابتداء الحقيقي التسمية دون التحميد تامل فان قيل هذا التو
جيه جار في التحميد ايضا بان يقال الحمد لله الرحمن الرحيم اجيب عنه الامر كذلك لا
ان فيه تغيير الاسلوب وذا غير جائز اي غير حسن ثم الحمد في اللغة الثناء باللسان
على قصد التعظيم اي لتعظيم المحمود سواء كان بالنعمة او لا وفي الاصطلاح هو فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان وقوله
الله هو في اللغة معبود بحق وفي الاصطلاح هو اسم لذات واجب الوجود المسم
المستجمع لجميع الصفات الكمال المنزهة عن النقصان والزوال فهذا المعنى
لا يصدق الا على الله تعالى خاصة فيكون معنى قوله الحمد لله اي كل حمد من الازل
الى الابد صدر اي حامد كان صدر او صدر او يصدر مختص لله تعالى واما التحميد
الذي لا يكون بهذه الطريقة فهو غير مختص ببعض دون بعض بل يصح للامير العادل

والمرشد والاستاذ وغيرهم فان قيل الحمد لله كلام واحد كيف يجمع فيه هذه المعاني اي تعميمات
ثلاثة والتخصيص الواحد الاول تعميم الحمد بان يكون قليلا وكثيرا والثاني تعميم الزمان بان يكون
من ازل الى الابد والثالث تعميم الى مداي من اي حامد سواء كان من الملائكة او غيره
والرابع تخصيص الحمد بالله تعالى اجيب عنه جنسية الحمد يفهم من الالف واللام لان اللام
فيه للجنس وتعميم الزمان من الجملة الاسمية لان جملة الاسمية هي لا تدل على زمان من الازمنة
الثلاثة بل يعم وتعميم الحامد من عدم ذكره بالخصوصية فعدم ذكر الخاص يدل على العام لان ترك
التقييد مبني على الاطلاق واما التخصيص يفهم من اللام لان اللام في لله لام الجارة
وهو للتخصيص تامل فان قيل قال الحمد لله لم يقل لله الحمد مع ان تقديم الوصف
على الذات غير جائز اجيب عنه بوجهين الاول اذا كان الوصف مختص بذات الذات
فحينئذ يجوز تقديم ذات الملك له لصفة المختصة بذات الذات على ذات الذات والثاني
انه اذا كان المقصود بالبيان بيان الوصف وذكر الذات لاجل التعلق لا للقصد
فيجب تقديم الوصف على الذات ايضا لان الوصف وان كان وصفا لكنه صار مقصودا
والذات وان كان ذات لكنه ليس بمقصود والمقصود مقدم على غيره تامل فان قيل لم
يقل الشكر لله مع ان صيغة الشكر يعني النسبة اخير لان التاليف نعمة من النعماء
والشكر واجب بمقابلة النعمة [illegible] عنه بوجهين الاول ان صيغة الحمد اذا كان بمقابلة
النعمة فهو الشكر بناء على ما قيل الغير اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير كالتيمم في محل الوضوء
فهو وله احكام الوضوء والثاني ان الشكر مختص بمقابلة النعمة لا غير والحمد عام فا
لله

فالله سبحانه اليق بالحمد سواء كان الحمد بالنعمة او لا وانما لم يقل المدح لله لان الحمد
يذكر العلم والمدح عام يتعلق بذي العلم وغيره كما يقال مدحت اللؤلؤ على الصفاء فهو
الذي وقعت بغير ذي علم ومدحت السلطان بالعدل فهو الذي علم والله سبحانه عليم وبصير
انتهى وانما قال لله ولم يقل للرحمن او الرحيم لانه اسم ذاتي وما سواه صفاتي والاسم الذاتي
اشرف من اسماء الصفات لانه بمنزلة المجرد واسم الصفة بمنزلة المركب لدلالته على الذات
مع الوصف بخلاف الاول فانه يدل على الذات فقط فالمفرد اشرف بالتقدم من المركب او لان اسم الله جامع
لجميع اسماء الله تعالى ذاتية او صفاتية لدلالته على الذات المستجمع لجميع المحامد والصفات
الكمال او لان الايمان كما وجب بالله تعالى وبوحدانيته كذلك واجب بجميع صفات الله و
اسمائه حتى ان الرجل اذا انكر صفة من صفات الله تعالى لم يكن مؤمنا كذا في عمدة الا
سلام فلو لم يكن اسم الله جامعا لجميع اسماء الله تعالى لم يكن قائل لا اله الا الله محمد الرسول
الله مؤمنا ومسلما لانه ليس فيه ذكر جميع اسماء الله والامر بخلافه فعلم ان اسم الله جامع في
العقيدة قوله رب العالمين صفة الله مضاف الى العالمين اضافة معنوية لان الرب
والكان بمعنى الراب اسم فاعل [illegible] الا انه بمعنى الماضي الحكائي في ضمنه الاستمرار نحو
قوله تعالى خالق الليل والنهار واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل فيما بعده
فلا يكون مضافا الى معموله والشرط في اضافة اللفظية كون المضاف صفة مضافة
الى معمولها كذا في النحو واعلم ان الرب في اللغة پرورنده را گويند مالك را نيز گويند
في الاصطلاح هو الموجود المبقي وقيل هو الذي يبلغ كل شيء الى كماله وهو يعلم بلوغه

انتهى العالمين جمع عالم والعالم ما سوى الله وانما سمي ما سوى الله تعالى عالما لان لفظ
العالم ماخوذ من العلم والعلم هو العلامة وما سوى الله علامة على وجود الله تعالى فان قيل
اذا كان لفظ المفرد يدل على جميع ما سوى الله فلا حاجة الى جمعه اجيب عنه الامر كذلك
الا ان ذكر الجمع لكثرة انواع العالم واجناسه فان قيل الجمع بالواو والنون مختص باولي
العلم وما سوى الله على نوعين ذو علم وغير ذي علم فجمع العالمين بالواو والنون ههنا ليس
بصحيح اي ليست في محله اجيب عنه هذا باعتبار غلبة ذي علم على غيره لان ذا العلم اشرف
من غيره او يكون هذا الجمع من الجموع الشاذة كسنين والارضين ونحوهما تأمل وقيل
انما سمي مخلوق الله عالما لان العالم هو المتغير والمخلوق يتغير من حالة الى حالة اخرى
آناً فآناً ثم في قوله رب العالمين يجوز ثلاثة اوجه بالجر على انه صفة الله الموصوف
مجرور لا يقال انه لا يصح اتصاف الله لان لفظ الله معرفة بالعلمية ولفظ الرب نكرة
لانا نقول بهذا اذا فرضنا اضافة الرب الى العالمين اضافة لفظية لان الاضافة
اللفظية لا تفيد شيئا الا التخفيف واما اذا كان من قبيل اضافة المعنوية فلا اشكال
فيه وهو كذلك لا غير لان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي اي الزمان الماضي ما بعد
[في الهامش: بمعنى الماضي في ضمن الاسم ١٢]
لاستقلال كقوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض او في ضمن الاستمرار
كقوله لا اله الا الله فالق الليل والنهار وجب لا ضافة الى ما بعده اضافة
معنوية فيصح كونه صفة الله كذا في فوائد الضيائية في بحث اسم الفاعل تأمل
ويجوز بالرفع على الخبرية للمبتدأ المحذوف ويجوز بالنصب بالمفعولية للفعل المقدر
وهو اعني

وهو اعني قوله والعاقبة للمتقين اي خير العاقبة للمتقين على حذف المضاف والا فالعاقبة
متناولة للخير والشر جميعا ولا يصلح الشر للمتقين هذه الجملة اعتراضية وقعت لبيان نكتة
وهي اشارة الى ان التقوى عمدة من بين الاعمال او اشارة الى ان النجاة من المهلكة و
وجدان الدرجات ليس الا بالتقوى اما لدفع الوهم المستفاد من الكلام السابق حيث قال
الحمد لله رب العالمين لتوهم ان الله سبحانه لما كان رب العالمين كان خير العاقبة للعالمين
اجمعين فدفعه بقوله والعاقبة للمتقين واما تصريح بان درجات الآخرة للمتقين بدليل
قوله عم لو كان للعلم شرفا بدون التقوى لكان للشيطان منزلة واما تخصيص بعد التعميم في
حق نبيه عم لان النبي عم اتقى الاتقياء والزهاد والعلماء فذكر النبي عم في جملة المتقين
ثم تخصيصه بالصلوة عليه من سائر الانبياء لكمال المدح او تنبيه الى صرف الهمة نحو التقوى
قال يعقوب چرخي ره في تفسيره قرأت كتاب الله تعالى مع التفسير سبع مراة ولم اجد آية من
الآيات وعد الجنة النعيم واجر الكريم وفضل العظيم للحجاج والغزات والعلماء وغيرها
بل على الاخص حق المتقين ثم الخير هي الدرجات العليات المتعلقات بالاعمال
الصالحات للمتقين بفضل الله تعالى فهي اعمة لسائر المؤمنين والمؤمنات والمسلمين
والمسلمات المتقين جمع المتقي وفيه اقاويل الجدة في تفسيره ما جاء في كتاب الله
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون وقيل هو اذا قال
قال الله واذا سكت سكت لله وقيل الذي لا يرى لنفسه خيرا من احد وقيل هو الذي
يتقي الشرك والكبائر كذا في رسالة الصفوية انتهى ثم العاقبة مبتدأ بحذف المضاف

[في الهامش: والدرجات العليات المتعلقات ١٢]
[في الهامش: منتهى ١٢]
[في الهامش: وهو قول ابو عمر ١٢]
[في الهامش: المتقي ١٢]
[في الهامش: الصوفية ١٢]

والجار والمجرور خبره **قوله** والصلوة والسلام على رسوله اي افاضة
الخير من رب المعبود نازلة على نبيه المحمود اعلم ان الصلوة والتسليمة ثابتة
على النبي عم بالنقل والعقل اما النقل فلقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما ولقوله عم خصوني بكرامات منها اذا ذكرتم الله ذكرتموني معه واما
العقل فلان العبد بعيد عن الله سبحانه غاية البعد فلا بد حينئذ من الواسطة حتى
يصل الينا الرحمة من ذلك الفياض لان اصابة الفيض من الفياض العالي الى
المستفيض السفلي البعيد لا يكون غالبا الا بالواسطة **فان قيل** هذا مناقض لما جاء
في آية الكريم نحو قوله تعالى نحن اقرب اليه من حبل الوريد فاذا كان الرب اقرب الى العبد
من الحبل فكيف العبد بعيد عن الله قلنا بان الله قريب الينا بلا شك وريب بالنظر
الى قدرته والعبد بعيد منه بالنظر الى عدم اعمال اللائقة بجلال العبودية الله تعالى
فيكون القرب من جهة والبعد من جهة اخرى فلا تناقض بينهما لان في التناقض يشترط ثمانية
وحدات اتحاد المكان واتحاد الزمان والموضوع والمحمول مما جاء في بديع الميزان
فاطلب هناك **فان قيل** للصلوة معنيين لغوي واصطلاحي فاللغوي حقيقة في الدعاء
وفي التسبيح والاستغفار والرحمة مجاز عند الشريف وحقيقة في تحريك الصلوين عند
صاحب الكشاف والاصطلاحي هي الاركان المخصوصة وافعال المخصوصة باوقات مخصوصة
فاي من المعنيين يراد ههنا لا يصح لانه ان اريد معنى الاصطلاحي فيكون المعنى والصلوة
عليه اي نماز باشد بان حضرت رسول الله وهو غير جائز لان هذا اعهدة عليه ان
اريد

وان اريد معنى اللغوي فح لا يخلو اما ان يراد المجموع او يراد احدها فان يراد المجموع فيلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا لا يجوز وان اريد احدها فلا بد من القرينة وههنا لم يوجد
القرينة فتأمل **قلنا** الامر كذلك لان اشار يدخل الصلوة ههنا عموم المجاز اي معنى مجازي
هو اعم من الحقيقة والمجاز اي يشتمل لهما وهو افاضة الخير او ايصال النفع على النبي
هكذا في بعض الشروح **فان قيل** اذا كان الصلوة حقيقة في الدعاء فباي المناسبة
يستعمل في الاركان المخصوصة **قلنا** بانه يقال للصلوة صلوة تشبيه الداعي
بالمصلي في التخشع فيكون مجاز استعارة واذا كان حقيقة في تحريك الصلوين
فسمي في الصلوة لوجود التحريك فيه ثم في الدعاء تشبيها الداعي بالمصلي في
تخشعهما فيكون في الصلوة مجازا مرسلا وفي الدعاء مستعارا **فان قيل** الدعاء اذا
استعمل مع كلمة على فيكون بمعنى الشر والصلوة باحد معانيه الدعاء فلا يصلح الشر
للنبي عم **قلنا** هذا اذا كان على صلة لفظ الدعاء صريحا كما يقال والدعاء عليه و
ههنا ليس كذلك لانه ههنا صلة لفظ الصلوة صريحا ثم الصلوة مبتداء والجار
مع المجرور خبره والرسول فعول بمعنى المفعول اي فرستاده شده لغة وفي الاصطلاح
هو الانسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكام الشريعة معه كتاب او لا وانما قال
الانسان ولم يقل هو مذكر بعثه الله تعالى لئن دل بعض افراد النساء ايضا اذ بعض
الاحاديث جاءت على فاطمة الزهرى عليها الرضوان وكذا في حق عائشة رضي الله
تعالى عنها وكذا في حق مريم لكنه غريب كذا ذكر المولوي قدس سره وقوله محمد ابدل

عن الرسول او عطف بيان له اذا كان مجرورا واما اذا رفع فهو خبر مبتدأ المحذوف
اي هو محمد ثم هو في اللغة ستوده شده وفي الاصطلاح هو علم لرسول الله
صلعم ابن عبد الله ابن عبد المطلب ابن هاشم ابن عبد المناف القرشي
الابطحي المضري قائمة شريعته الى القيامة قوله وعلى آله واصحابه اجمعين
اي افاضة الخير من رب المعبود نازلة على آله واصحابه ثم الصلوة على آله
ايضا ثابتة بالنقل والعقل اما النقل فلقوله عم من ذكرني ولم يذكر آلي فقد جفاني
واما العقل فلان كون رسول الله في غاية الكمال بالنسبة الينا فلابد
من واسطة آله واصحابه الذين هم اخذوا منه بحظ جسيم واقرب اليه منا ثم الآل
على نوعين نسبي وحسبي فالمراد ههنا النسبي لجهة الواسطة بيننا وبين النبي عم وقيل
اصله اول قلبت الواو الفا سمي به الاقرباء لرجعهم اليه والاول هو
الرجوع وقيل اصله اهل بدليل تصغيره اهيل ابدلت الهاء بهمزة
ثم الهمزة الفا ثم استعمال الآل في الاشراف ومن له حظ في الدنيا فقط كفرعون له
واستعمال الاهل يعم في الاشراف وغيره قوله واصحابه جمع صحب او صحب
لا صاحب بناء على ان فاعلا لا يجمع على افعال وهو الذي تشرف بصحبة النبي عم
مع الايمان ولو كان ساعة فبين الآل والاصحاب عموم وخصوص من وجه
فاطلب في كتب الفقه قوله اما بعد كلمة اما للشرط وتستعمل ههنا حينئذ ا
حدهما للاستيناف فيما لا يكون قبله اجمالا لا خارجا ولا ذهنا كما هنا
الواقعة

الواقعة في اوائل الكتب وثانيهما للتفصيل لما اجمل فذكره في الخارج او في الذهن
وههنا للاستيناف لعدم سبق الاجمال تامل وكلمة بعد من الظروف الزمانية المقطوعة
عن الاضافة مبني على الضمة لجبر النقصان الذي هو حذف المضاف اليه وعوض
عن الفتحة اذ التقدير هكذا اما بعد البسملة والحمدلة والصلوة ثلاثتة وعوض عنها الضمة
ليكون جبيرة عنها ثم في كلمة اما مذاهب فعند خليل اصله مهما ابدلت الهاء بهمزة
لقرب مخرجهما فصار مأما ثم قدم الهمزة على الميمين لاقتضائها
الصدارة وحركته فصار امما ادغم الميم في الميم فصار اما ويرد على هذا المذهب
ان مهما اسم الشرط وكلمة اما حرف الشرط فخروج الشيء عن ذاته بالادغام غير
معهود وعند سيبويه كلمة برأسها لانها حرف والاصل في الحروف عدم
التصرف هذا المذهب هو الاولى وعند البعض اصله ان زيد بعده ما كما زيد
بعد سائر الادوات الشرط فصار ان ما ثم ادغم النون في الميم لقرب النون الى الميم في
المخرج فصار اما ثم ابدلت كسرة الهمزة فتحة لئلا يلتبس بكلمة اما المتردد
فصارت اما وقيل اصله ما ما فكره توالي الميمين وابدلت الالف بهمزة ثم
قدمت ثم ادغمت فصار اما وقيل غير ذلك انتهى والمعنى اما يكن من شيء
بعد البسملة والحمدلة والصلوة وهذا مختصر فحذف فعل الشرط لدلالة حرف
الشرط عليه فصار اما بعد البسملة ثم حذف المضاف اليه للاختصار والايجاز
وعوض عنها الضمة فصار اما بعد فهذا مختصر فالعامل في كلمة بعد هو

فعل الشرط المحذوف قوله فهذا مختصر اي ما تقرر في ذهني من ادعا بقاء الدولة
السلطنة الجلالية باعتبار الالحاقية اي هذا الكتاب مختصر بناء على ان
المختصر صفة لا بد لها من الموصوف فلا يرد ان استعمال هذا ههنا ليس في
محله اذ الشرط فيه يستلزم ان يكون في الحس (وهو الكتاب) المحسوس والكتاب ههنا
ليس بمحسوس لانه يجاب بان المحسوس على نوعين حقيقي وحكمي فكل ما تقرر
في الاذهان فهو في حكم المحسوس انتهى لانه مرئي حكما كالشخص وفيه كلام طويل
ذكره في الرسالة البحرية فاطلب هناك حاصله ان ما يخطر ببال الرجل
فهو محسوس له فقوله هذا مبتدا ومختصر خبره قوله مضبوط صفة الخبر فلهذا
لا يجوز تانيثه يعني لا يقال مضبوطة وفي بعض النسخ مضبوطة وهو سهو من قلم
الناسخ اي محفوظ عما لا ينبغي وعما لا يليق في النحو اي في علم النحو فيكون مختصر (كاتب)
مظروفا والنحو ظرف فجمعت فيه اي في هذا المختصر مهمات النحو اي مقصودات
النحو فيكون المختصر ظرفا والنحو مظروفا فان قيل الشيء الواحد لا يكون ظرفا ومظر
وفا ومظروفا في حالة واحدة فكيف يصح كون المختصر ظرفا ومظروفا قلنا بان قوله
في النحو بحذف الضمير المجرور تقديره فيه النحو فيكون المختصر ظرفا في الحالتين
فان قيل فعلى هذا قوله فجمعت فيه يكون مستدركا لا طائل تحته كما لا يخفى
قلنا بان هذه العبارة ما تفسير لما قبله او دفعا للوهم المستفاد من الكلام
السابق لانه لما قال مضبوط فيه النحو لتوهم ان المختصر لا يكون مختصرا بل يكون
مطولا

مطولا
اذ النحو يشتمل المهمات والزوائد فدفع هذا بقوله فجمعت فيه مهمات النحو اي
مقصودات النحو لا زوائده فان قيل لفظ المهمات مفعول قوله فجمعت فكيف
يصح فيه الكسر وهو مكسور قلنا بان لفظ المهمات صيغة جمع المؤنث السالم
وفيه النصب تابع للجر كما سيأتي ذكره في اضافة الاعراب قوله على ترتيب (الكافية)
اسند ترتيب هذا المختصر الى ترتيب الكافية ليكون عمدة في القواعد كالكافية
او وقع عظمى في الاذهان لان اسناد الشيء الى امر عظيم يوجب عظمة ذلك الشيء
كما يقال للكعبة هذا بيت ربي مع انه لا بيت الله تعالى لكن نسبت اليه للتعظيم
يعني كما ان في الكافية بحث الاسم اولا ثم بحث الفعل ثم بحث مباحث الحروف
وكما ان في مباحث الاسم المرفوعات اولا ثم المنصوبات ثم المجرورات كذلك
في هذا المختصر فان قيل كثير من المسائل ذكرت في الكافية ولم يذكر ههنا كمسئلة
تقديم المبتدا مع الشرط وكذا تقديم الخبر المفرد ماله صدر الكلام وكمسئلة اضافة
اسم العدد المركب الى المركب وحكم اسم الفاعل من اسماء العدد نحو الثاني والواحد
والثالث والثاني وغيرها فلم يكن ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية قلنا
الامر كذلك الا ان هذا ترتيب بالنسبة الى ما ذكر في هذا المختصر لا بالنظر الى جميع
ما ذكر في الكافية لانه يصح هذا الكتاب بالمختصر والمختصر ينافي جميع ما ذكر
في الكافية والا لم يكن حينئذ مختصرا فان قيل مسئلة المنادى مؤخر عن مسئلة
التحذير وعدم عامله في هذا المختصر وعلى عكس ذلك في الكافية ثم

لان هناك مسئلة المنادي مقدم وكذا حد الاسم والفعل والحرف مع خواص
كل واحد منها ذكرت في هذا المختصر في صدر الكتاب ولم يذكر في صدر الكافية بل يكون
هناك حد الاسم وخواصه في موضعه وحد الفعل مع خواصه في موضعه ايضا وكذا الحرف
وكذا مقدمة الكتاب في الكافية وكذا غيرها من المسائل تأمل ففي الجملة لا
يكون ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية ان الجواب عن الاول ان المراد
بالترتيب المذكور ترتيب الاقسام والابحاث الكلية لا ترتيب مسائلها الجزئية و
الترتيب بالنظر الى الاقسام والابحاث الكلية كذلك تأمل واما الجواب عن الحدود
والخواص فلان الافضل انها لم يذكر في صدر الكافية بل هناك ايضا مذكور
حكما لتفهمهما وتصورهما في ضمن دليل الحصر حيث قال صاحب الكافية وقد علم
بذلك اي بدليل الحصر حد كل واحد منها فيكون ترتيبه ايضا كترتيب الكافية لكن
يشكل في خواص الفعل والحرف لانهما ذكرت في هذا الكتاب صدرا وفي كتاب
الكافية في بحثه اللهم الا ان يقال ان ذكر خواص الفعل والحرف ههنا للمتابعة خواص
الاسم والله اعلم بالصواب واما الجواب عن مقدمة الكتاب فانها توطئة
وتمهيد للشروع في علم النحو فلا يكون من مسائل المختصر فلا يكون من
مسائل الكافية بل يكون الجملة معترضة فيكون في حكم السقوط فكان
ترتيب هذا المختصر ايضا كترتيب الكافية تأمل ثم الترتيب في اللغة
شيء وفي الاصطلاح جعل كل شيء في مرتبته وقيل جعل الاشياء المتعددة

بحيث يطلق عليها اسم الواحد ثم كلمة على في قوله على ترتيب الكافية بمعنى
الباء لان المعنى ههنا على الالصاق لا على الاستعلاء وتقديره في قوله
جمعت فيه مهمات النحو جمعا ملتصقا بترتيب الكافية والجار مع المجرور ظرف لغو
لقوله جمعت انتهى واعلم ان الكاف في الكافية اما للتأنيث الموصوف المقدر اي
رسالة كافية واما للمبالغة كعلامة ونسابة واما للحكاية بان المصنف
حكى بهذا اللفظ من موضع آخر واما اسمية بان كاف من حروف الكلمة قوله مبوبا
ومفصلا حالان من فاعل قوله جمعت هذا على تقدير اسم الفاعل فيكون
المعنى جمع كردم مهمات را در آن حالتي كه باب باب كننده و فصل فصل كننده
بودم من آن مهمات را والعامل فيهما لفظ جمعت وهما يحتملان ان يكونا
على صيغة اسم المفعول فيكونان حالين من المهمات والضمير المجرور فيه
فيكون المعنى هذا جمع كردم من مهمات را در اين مختصر در آن حالتي كه آن مهمات
در آن مختصر باب باب و فصل فصل كرده شده بود قوله بعبارة واضحة
الجار مع المجرور متعلق بقوله مبوبا ومفصلا وقوله واضحة صفة العبارة
الواضحة ما يفهم منه المعنى ببادي النظر اي باول النظر كانه دفع وهم لانه
لما قال على ترتيب الكافية توهم ان عبارته كذلك فقال بعبارة واضحة لا
كعبارة الكافية لانها مغلقة قوله مع ايراد الامثلة في جميع مسائلها
الظرف مع المضاف اليه متعلق بقوله واضحة او صفة للعبارة ايضا

باعتبار المتعلق تقديره بعبارة واضحة كائنة مع ايراد الامثلة وكلمة في
في قوله في جميع مسائلها بمعنى اللام لان المعنى يبينها على الاختصاص من
قبيل الجل للفرس لا على الظرفية والمسائل جمع مسئلة وهي مفعلة من
سأل في اللغة جاء سؤال ووقت سؤال وفي الاصطلاح اسناد امر
الى الله والى النبي عم او الى راي المجتهد على الانفراد او بطريق الاجتماع
وان شئت الاطلاع عليها فلينصرف الى كتب الفقه فان قيل الضمير في مسائلها
راجع الى المختصر وهو مذكر والضمير مؤنث فلم يوجد المطابقة بين الضمير ومعاده
وهو شرط في ضمير الغائب دون المخاطب المتكلم قلنا الضمير راجع الى المختصر
باعتبار الكافية بمعنى ان مسائل هذا المختصر كمسائل الكافية فيكون المختصر
كالكافية والكافية مؤنث فان قيل الكافية ليست بمؤنث بل مذكر لان التاء
فيه ليس للتانيث بل للمبالغة كما تقرر قلنا الامر كذلك لا ان وضعها للتا
نيث فلم يخرج معنى التانيث في حالة المبالغة ايضا ولهذا لا يطلق على الله
تعالى لفظ علامة مع انه جدير واحرى للمبالغة لئلا يتوهم التانيث فيه كذا في
عبد الغفور او يجاب بان الضمير راجع الى الكافية لا الى المختصر لان مسائل
المختصر مثل مسائل الكافية فايراد الامثلة بمسائل الكافية ايراد الامثلة
بمسائل المختصر ايضا لان اسناد الشيء الى مساوي الشيء اسناد الى ذلك
الشيء او يجاب بان الضمير راجع الى المختصر باعتبار الرسالة قوله من تعرض

الادلة

الادلة والعلل الجار والمجرور متعلق بقوله مع ايراد الامثلة ثم التعريض
والاعتراض بمعنى واحد وهو الاقدام على الشيء فالمعنى هكذا اي من غير اقدام الادلة
والعلل والادلة جمع دليل والدليل في اللغة راه نماينده وفي الاصطلاح ما يلزم من
العلم به العلم بشيء آخر فيكون الدليل من قبيل الشيء المفرد عند المحققين وعند
المنطقيين هو قول مركب من المقدمتين ليفيد العلم على المطلوب والعلل جمع علة وفي
الاصطلاح ما يتوقف عليه وجود الشيء اي المعلول عليه اي ما يتوقف وجود
المعلول عليه فالمراد ههنا من الدليل هو عند الحكماء تامل قوله لئلا يتشوش
ذهن المبتدي التشويش پريشان شدن والذهن في اللغة الفهم وفي الاصطلاح
هي قوة موجودة في جبلة الانسان لتنتقش فيها الحقائق المعاني والمبتدي في اللغة
آغاز كننده وفي الاصطلاح هو الذي شرع في جزء الشيء مع قصد تحصيل باقي
الاجزاء وهو على نوعين طبعي واكتسابي فالطبعي هو الذي يكتسب المسائل بطبعه
وفهمه والاكتسابي هو الذي يكتسب المسائل من الغير كالاستاذ والمراد ههنا
الاكتسابي لا الطبعي ثم قوله ذهن المبتدي اما منصوب على انه مفعول يتشوش وفاعله
ضمير راجع الى الادلة والعلل بطريق الانفراد او مرفوع على انه مفعول ما لم
يسم فاعله ليتشوش مضاف الى المبتدي اضافة معنوية والمعنى من غير تعرض
الادلة والعلل لئلا يتشوش ذهن المبتدي لقصور ذهن المبتدي الكسبي
في هذا المقام قوله عن فهم المسائل وذلك لانه لو اشتغل بالمسئلة

ثم بالمثال ثم بالدليل والعلة لتشويش ذهنه عن فهم نفس المسألة لان
ذهن المبتدي الكسبي قاصر لا تسع لمجموع هذه الامور الثلاثة لا لعدم الم
لنا عليهما اي علي الدليل والعلة والالف واللام في المسائل عهد اي
راجع الي المختصر عوض عن المضاف اليه اي مسائل المختصر قوله وسميته
اي هذا المختصر بهداية النحو الباء زائدة لان سمي يتعدي بنفسه
الي المفعولين احدهما الضمير المتصل وثانيهما الهداية زائدة غير
قياسية اذ القياس ان تكون زائدة في حيز النفي والاستفهام وههنا
ليس كذلك كما ان الباء زائدة في قوله اعلم بان العبد مبتلا وهو عبارة
الخلاصة في علم الفقه فاطلب هناك فيكون الهداية المفعول الثاني
المضافة الي النحو اضافة معنوية وفي اضافته الي النحو جهتان احدهما
ان يكون من باب اضافة المصدر الي المفعول فيه والفاعل والمفعول به
كلاهما محذوف فان تقديره بهداية المبتدي في النحو كما يدل علي هذا المعني
قوله رجاء ان يهدي الله تعالي به الطالبين اي للمبتدين فقوله الطالبين
مفعول لقوله ان يهدي الله وثانيهما ان يكون من باب اضافة المصدر الي
المفعول به والفاعل محذوف باق منه النحو مقام من يستحق الهداية
مجازا مبالغة فيه كان النحو مجهولة الطريق فهذا المختصر يكون هاديا
له اي للنحو كانه اسلك النحو علي طريقة قوله رجاء ان يهدي الله تعالي

مفعول

مفعول له لقوله وسميته بهداية النحو كان رافع الوهم المستفاد من التسمية
السابقة بان الهداية صارت صفة للمختصر في الامر بخلافه لان الهداية صفة الله
تعالي حقيقة لان الهادي هو الله تعالي حقيقة فدفعه بقوله رجاء الي آخره يعني ان
هذه التسمية باعتبار السببية يعني ان الهادي هو الله تعالي سبحانه لكنا رجونا ان يهدي
الله تعالي الطالبين بسبب هذا المختصر ثم الهداية في اللغة راه نمودن وفي الاصطلاح
هي الدلالة الموصلة الي المطلوب هذا عند اهل السنة والجماعة فالايصال في الهداية
الي المطلوب شرط عندهم واما عند غيرهم هي الدلالة علي ما يوصل به الي المطلوب
كالطريقة ونحوه فالايصال ليس بشرط عندهم كذا في رسالة البرهانية الي شيبة
في علم المنطق فان شئت الاطلاع عليه فلينصرف اليه والاعتذار اي الجواب من جانب
اهل السنة الي غيرها في قوله تعالي واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمي علي الهدي علي
ان الله تعالي هدي الي ثمود ولم يصلوا الي شرف الاسلام فعلم ان الايصال ليس شرطا
فيه وجوابه بان هذه الاية متاولة بقوله واما ثمود فهم اسباب الهداية كار
ساكنة المنطق علي علي رسالة الساغوجي قوله ورتبته اي هذا المختصر علي
مقدمة وثلاثة اقسام قوله علي مقدمة اي من مقدمة فكلمة علي بمعني
من التبيين لا علي الاستعلاء لان الاستعلاء يستلزم التغاير بين المستعلي
والمستعلي عليه ولا تغاير بين المختصر وبين مقدمة وثلاثة اقسام بل يكون
المختصر نفس ذلك الامور هذا اشارة الي الجزاء المختصر والاشارة

الي اجزاء الكتاب من المستوجبات وقيل من شرائط الواجبات بناء على ما قيل لا
بد للمصنف من الامور السبعة ثلاثة منها واجبة واربعة منها مستحسنة اما الثلاثة
الواجبة منها فهي البسملة والحمدلة والصلوة واما الاربعة فالاول اسم المصنف
ومنها اسم الكتاب واجزائه وقوله على ثلاثة اقسام وهي قسم الاسم وقسم الفعل
وقسم الحرف وفي بعض النسخ وخاتمة والظاهر انه سهو من الناسخ لان خاتمة ا
لكتاب لم يوجد في آخره تأمل والترتيب لغة وشرعا ما مر سابقا فلا نعيده
قوله بتوفيق الملك العزيز العلام ولما كان التاليف والتصنيف من الامور العظام
ومحال الخطرات استعان بالله فقال ورتبته بتوفيق الملك الى آخره او اشارة
الي هضم النفس وعجزه لان صيغة رتبته صيغة المتكلم وفيه نسبة الفعل الي
نفسه ونسبة الفعل الي العبد من الهضم والعجز فلهذا قال ورتبته ثم التوفيق
في اللغة دست دادن كسي را در كار خير وفي الاصطلاح جعل الاسباب للعبد
موافقا لما هو الخير وفي عقب الملك پادشاه العزيز ارجمند اي الغالب العلام
بسيار دانا وانما اختار هذه الاسمى لانه اعظم الصفات ... اختار
ثلاثة اسمى لان السورة يبحث له ترو انما اختار الثلاثة مع ان الواحد
والخ... ايضا وتراعما لا بقوله عليه الصلوة والسلام خير الامور اوسطها
تأمل قوله اما المقدمة اي المذكورة ففي المبادي استعارة من مقدمة
الجيش لعلاقة التشبيه بهما فيكون كل واحد منهما موقوفا عليه ثم المقدمة
والمبادي

اي لان خاتمة الكتاب لم يوجد في آخر الكتاب

والمبادي كلاهما بمعنى واحد لغة وشرعا لانهما في اللغة اول را گويند و ابتدا
وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشروع في العلم فان قيل فعلى هذا يلزم ظرفية
الشيء للنفس وهو محال قلنا بان المراد من المقدمة المعاني الموقوف عليه وبالمبادي
الالفاظ فلا يلزم ظرفية الشيء للنفس اذ تقديره هكذا اما المعاني ففي الالفاظ او بان المراد من المقدمة
الالفاظ وبالمبادي المعاني وكلمة الفاء بمعنى اللام والمعنى اما الالفاظ فللمعاني فعلى
كل تقديرين لا يلزم ظرفية الشيء للنفس تأمل ثم المراد من المقدمة الكتاب ههنا تعريف
النحو وغرضه وموضوعه انما اختار تعريفه لموقوف عليه اذ لو لم يعلم تعريف النحو يكون طالب
للشيء المجهول وهو مردود واذا لم يعلم الغرض فيكون طلبه عبثا والعبث حرام واذا لم يعلم
بالموضوع لم يتميز علم ما شرع فيه من غير ما شرع لان تمايز العلم من العلم لا يكون الا بحسب الموضو
عات قوله التي يجب تقديمها كلمة التي موصولة مع الجملة الفعلية المشتملة لعائد
الموصول صلتها والمجموع صفة المبادي والمراد بالوجوب اللزوم قوله لتوقف المسائل
عليها اي على تلك المقدمة او المبادي قوله فيها اي في المقدمة او في المبادي فصول
ثلاثة فان قيل كلمة في ههنا ليس في محله لان الفصول عين المقدمة فيلزم ظرفية
الشيء للنفس لانها هي المقدمة والمقدمة شيء واحد فحينئذ لا يلزم منه ظرفية الشيء قلنا
بان يؤول قوله فيها بقوله فهي فصول ثلاثة فحينئذ اندفع الاشكال قوله الفصل الاول
من الفصول الثلاثة وهو جزء من اجزاء المقدمة في تعريف النحو وهو علم مختص باصول
يعرف بها اي بتلك الاصول احوال اواخر الكلمة الثلاث من حيث الاعراب

والباء في قوله علم باصول جنس يشمل المقصود وغيره وقوله يعرف بها احوال فصل يخرج به ما يعرف
ذوات الكلمة كعلم الصرف وما يعرف بها معنى الكلية كالمنطق وقوله اواخر الكلم الثلاث فصل
آخر يخرج به ما يعرف به احوال الاول او الوسط كعلم اللغة وما يعرف به احوال الملحقين كعلم الفقه
فيخرج منه قصورات الفقه وقوله من حيث الاعراب والبناء فصل آخر يخرج به ما يعرف به احوال
الكلم الثلاث لا من حيث الاعراب والبناء بل من حيث موافقة القافية وغيرها كعلم العروض وعلم
القوافي قوله وكيفية التركيب بعضها من بعض فصل آخر يخرج به ما يعرف به كيفية المفردات
انتهى العلم في اللغة دانستن وفي الاصطلاح حصول صورة الشيء في العقل وهو امر
بسيط والنحو عبارة عن القواعد الملفوظة المكتوبة فبأي المعنى يصح اطلاق لفظ العلم بينهما فان قيل
قلنا بان اطلاق العلم جاء على ثلاثة معان احدها ما ذكرنا وثانيها على القواعد المكتوبة
الملفوظة وثالثها على المنقولة في ذهن المجتهدين فالعلم بينهما بمعنى الآخرين دون الاول فتأمل
فان قيل كثير من المبتديين يعرفون النحو ولم يعرفوا به احوال اواخر الكلمة الثلاث **قلنا**
بان التعريف مؤول بحذف المضاف تقديره يعرف باستعماله احوال اواخر الكلمة الثلاث لا
بمجرد التلاوة والعبور عليها ولا شك ان المستعمل يعرف احوال اواخر الكلم الثلاث
ثم قوله باصول اما ظرف لغو للعلم واما ظرف مستقر لما اشرنا اليه خبر قوله يعرف الى آخره جملة
فعلية صفة للاصول والاحوال مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله يعرف ان كان
مجهولا اما منصوب ان كان معلوما وضمير يعرف ضمير غائب راجع الى القاري او المبتدي
الذي يعلم من سياق الكلام فلا تعد كونه انكم ثم الاحوال مضاف الى الاواخر اضافة
معنوية

معنوية مضاف الى الكلم الموصوف بالثلاث **فان قيل** الكلم في الحقيقة تميز الثلاث و
استعمال الثلاث وما فوقها الى العشرة على خلاف القياس عند التميز المذكر والمؤنث فينبغي ان
يقال الكلم الثلاثة دون الثلاث **قلنا** الامر كذلك الا ان بهذا التركيب خرجت من باب
التميز ظاهرا وانتقلت الى باب الصفة والموصوف في المطابقة شرطهما وتركت ههنا الاول وقوله
كيفية اما مرفوع او منصوب على الوجهين المذكورين لكونه معطوفا على قوله احوال اواخر
الكلم الثلاث انتهى قوله الفصل الثاني من الفصول الثلاثة وهو جزء من الاجزاء المقدمة
في الغرض والغرض منه اي من النحو صيانة ذهن المبتدي عن خطاء اللفظي في كلام العرب فان
قيل صيانة ذهن المبتدي عن الخطاء اللفظي خطاء لان الذهن ليس بحافظ على الالفاظ بل
التلفظ انما يحصل من اللسان فلو قال صيانة اللسان المبتدي عن الخطاء اللفظي لكان
صوابا **قلنا** بان المتلفظ في الحقيقة هو الذهن واللسان ترجمة له فصيانة الفرع ايضا
او يجاب بان قوله صيانة ذهن المبتدي على حذف المضاف تقديره صيانة متعلق الذهن و
الذهن هو اللسان فقوله صيانة ذهنه خبر مبتدا محذوف مضاف الى ما بعده اضافة المصدر
الى الفاعل بمنزلة الجنس وقوله عن خطاء اللفظي كالفصل يخرج به ما به صيانة الذهن
عن خطاء المعنوي كعلم المنطق لان صيانة الذهن عن خطاء المعنوي لا يكون بالنحو بل
يكون في علم المعاني وانما صار موقوفا عليه لانه لو لم يعلم غرضه لكان طلبه عبثا ولانه لو لم
يعلم غرض الشيء لا يكون في طلب ذلك الشيء خطاء والغرض عند الشارع قوله الفصل الثالث
من الفصول الثلاثة وهو جزء من اجزاء المقدمة في موضوع النحو وموضوعه الكلمة والكلام

وانما صار الكلمة والكلام موضوعي علم النحو لانه يبحث في علم النحو عن اعراضهما الذاتية وكل ما
يبحث فيه عن احواله الذاتية فهو موضوع والكلمة والكلام موضوعي علم النحو فان قيل موضوع العلم
لا يكون الا واحدا لان تعدد الموضوع يستلزم تعدد العلم فعلم ان علم النحو علمين لا علم واحد قلنا
بان تعدد علم وجهين لفظي ومعنوي كبديع ومعاني لفظي فتعالى معدوم الاول ممنوع و
بينهما من قبيل الثاني لان الكلمة والكلام وان كانا بحسب اللفظ متعددين لكن في الحقيقة
امر واحد لان المراد منهما اللفظ الموضوع لمعنى فموضوع النحو في الحقيقة اللفظ الموضوع
لا المهملات فان قيل لما كانا موضوعين لعلم النحو فما الترجيح لتقديم الكلمة على الكلام
قلنا بان الكلمة وقعت جزءا من الكلام لفظا ومعنى اما لفظا فزيد مثلا جزء من قوله
زيد قائم واما معنى فلان معنى مجموع قوله زيد قائم حيوان ناطق مع هذا التشخص ذات من
له القيام ومعنى لفظ زيد حيوان ناطق مع هذا التشخص فقط فلا شك ان هذا المعنى القصد منه
الاول فاذا كانت الكلمة جزء الكلام كلا فالجزء مقدم على الكل قوله الكلمة لفظ
وضع لمعنى مفرد فقوله لفظ جنس يشمل الموضوعات والمهملات وقوله وضع لمعنى فصل
يخرج به المهملات وما وضع لغرض التركيب كحروف الهجاء المسمى بالف باتاثا الى آخرها
وما وضع لعلامة الاعراب كالحركات والحروف الاعرابية وقوله مفرد فصل آخر يخرج به
ما وضع لمعنى المركب انتهى اعلم ان الكلمة والكلام والكلم بسكون اللام وهو الجراحة
ليس بمشتق منه بل هي كلمات براسها موضوعة منفصلة عند البعض لعدم وجود المناسبة
بينهما لفظا ومعنى معا بل كان لفظا وهي لا تكفي في الاشتقاق لان المناسبة

اي بين الكلمة والكلام وبين الكلم بسكون اللام تمت

في اللفظ

في اللفظ والمعنى معا بل كان لفظا وهي لا تكفي في الاشتقاق الى آخره في الاشتقاق وذهب مشتقان
من الكلم بسكون اللام عند الجمهور لوجود المناسبة بينهما لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى
فلان لبعض تاثيرات معانيهما في النفوس كالجرح في حصول الاذية وقد عبر بعض الشعراء عن ذلك
التاثيرات بعين الجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
ولقوله جراحة اللسان اصعب من جراحة السنان فان قيل التاثيرات خارجة عن المعنى فلم
يوجد المناسبة المعنوية قلنا بان المناسبة المعنوية اعم من ان يكون في معنى مطابقي او
الالتزامي او التضمني فالتاثيرات معنى التزامي انتهى ثم الكلم بكسر اللام جنس جمعي عند
الجمهور لحمل المفرد عليه كما في قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فان الطيب صفة
صفة الكلم محمول عليه فلو كان الكلم جمعا لكان الصفة جمعا ايضا فينبغي ان يقال
طيبات لان المطابقة شرط بين الصفة والموصوف وايضا استعمل في تمييز المفرد لو
قوعه تمييز المركبات نحو ثمرات احد عشر كلم فان تمييز المركبات لا يكون الا مفردا فلو كان
جمعا لوقع تمييزها وايضا جاز تصغيرها على كليم بدون الرد الى اصله وعدم الاستقرار المجرد
وصيغة الجنس وجمع عند البعض لعدم اطلاقه في الاستعمال على الواحد والاثنين بل
على الثلاثة فصاعدا واما قوله تعالى الكلم الطيب فمؤول ببعض الكلم فالموصوف محذوف
وهو مفرد وانما قال مؤول ببعض لان كل كلمة لا تصعد الى محل الاجابة بل ربما كانت
مردودة كالكلمات السيئة واما وقوعه تمييزا عن المركبات فلا نسلم وقوعه بل كان احيانا
فيكون حسبا حقيقيا بتاء الوحدة نحو ثمرة احد عشر كلمة لافراد واصلة من اللغة

الوحدة واما بدون التاء وجمع فاما تصغيرها بلا رد ممنوع لان تصغيرها ثابتة مع رد
الكلم الى كليم ثم الى كلمة انتهى والجواب عن جانب الجمهور ان التاء دليل صرف العبارة عن ظاهر المعنى
الى غير ظاهره فلا يرتكب بغير ضرورة داعية اليه ولا ضرورة ههنا تامل واما عدم اطلاقه على الواحد
والاثنين فلا يكون الا في الاستعمال لا في الوضع والمراد الوضع لانه اصل والاستعمال طار عليه
فلا اعتبار به واما الجواب عن المنع فانه تحكم لا تحكيم ليس بقبول انتهى **فان قيل** في قوله الكلمة اجتماع
النقيضين وهذا لا يجوز وذا لا لان الكلمة وقعت مبتدا ومحدودا والابتدائية يقتضي التعريف
والمحدودية تقتضي التنكير لحصول التعريف باللام في المبتدا والانحصار الحد صادقا وكذا اجتماع النقيضين
في جانب الخبر ايضا ثابت لان لفظ خبر وقد ثبت ان الخبرية تقتضي التنكير دون التعريف لان الفاعل
الصيغ في الخبر كون الحد تقتضي التعريف **قلنا** بانه لا تناقض في جانب المبتدا ولا في
جانب الخبر لاختلاف الجهة لان الكلمة معرفة من جهة ونكرة من جهة اخرى فاذا اختلف
الجهتان ارتفع التناقض تامل وهذا الجواب جدا عن التناقض في الخبر ايضا **فان قيل**
اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون زائدة او غير زائدة لا سبيل الى كل واحد منهما
اما الاول ان زائدة فيبقى المبتدا نكرة وان كان غير زائدة لزم فيها اجتماع التعريفين وذا لا
يجوز **قلنا** بان اجتماع التعريفين ليس بممنوع مطلقا بل اذا كانا من جنس واحد وههنا من
جنسين لان التعريف باللام عارضي لها لان اللام عارضي والتعريف بالحد حقيقي
لانه حقيقة لها فاللام غير زائدة اي يكون للتعريف ههنا ولا اشكال فيه **فان قيل**
الاشكال باق لان الالف واللام اما جنسيا او غيره وكلها مشيرا الى حقيقة الشيء فيكون

التعريف باللام ايضا حقيقي **قلنا** الامر كذلك الا ان الاشارة الى حقيقة الشيء بالالف
واللام اجماليا وبالحد تفصيليا فبالاجمال والتفصيل افتراق تامل **اعلم** ان الالف واللام
على قسمين اسمي وحرفي فالاسمي ما دخل على اسم الفاعل والمفعول اتفاقا وفي الصفة المشبهة
على الاختلاف لانه بمعنى الكلمة الذي للمذكر وبكلمة التي للمؤنث فالذي والتي من الموصولات
(interlinear gloss: لان الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول)
قسم الاسم فبهذا الاعتبار صار اسميا واما في صفة المشبهة ففيه اختلاف فذهب بعضهم الى
انه موصولي ايضا حملا على اسم الفاعل لتشبهه به وذهب بعضهم الى انه حرفي لان المعنى على الثبو
ت دون الحدوث فعلم تغير فيه معنى الفعلية ثم الحرفي على نوعين زائدة وغير زائدة فالزائدة ما
لا يتغير معناه بسقوطها كما في مقولة على كرم الصوحب حيث قال ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فاللام على اللئيم زائدة على تقدير كون يسبني صفة اللئيم
لان الجملة لا تقع صفة للمعرفة لانها من حيث هي هي مع قطع النظر الى اجزائها في قوة
التنكير فاذا كان كذلك فلا تصلح صفة للمعرفة واما اذا اعتبرت الجملة حالا عنه فاللام
للتعريف لا زائدة هو الشرط لكون ذي الحال معرفة وذي الحال نكرة ابدا ومنها الزائدة كما في قوله اليوم
الاخر على تقدير الاضافة بناء على ان المضاف يجب تجريده عن اللام والتعريف وما يقوم
مقامه واما اذا كان من باب الصفة والموصوف فلا يكون زائدة بل للتعريف ايضا لان
المطابقة بين الصفة والموصوف شرط تعريفا وتنكيرا ومنها الزائدة كما في النجم والصاعق
والفرق باعتبار العلمية واما على تقدير غير العلم فلا بل يكون زائدة بل التعريف ايضا ويجوز
ان يكون المثال المحتمل للمعنيين او للمعاني المشتمل لوجه من الوجوه بناء على ان المناقشة في المثال

يبس بيبس يدٌ تامة لان المثنى لا يضح المثنى فقط وهو كافي على اي جهة كان المثال
محتملاً ثم الزائدة على نوعين لازم للعلمية وغير لازم لها فاللازم على ضربين عوضي وغير عوضي
فالزائد اللازم العوضي كما في الله فانه لازم لاحاطة العلمية وعوضي لانها عوض عن الهمزة
المحذوفة اصلاً وزائدة ايضاً لحصول التعريف بالعلمية لا باللام والزائد اللازم
الغير العوضي كما في النجم والصاعق والثريا اما كونه لازماً لاحاطة العلمية عليه واما
كونه زائدة لان التعريف له بالعلمية لا باللام واما كونه غير عوضي فلانه لم يعوض عن الشيء
وكذلك غير اللازم على نوعين عوضي وغير عوضي فالعوضي الغير اللازم كما في يا ايها الناس
واصله اناس حذفت الهمزة وعوضت عنها الالف واللام وغير لازم لعدم اقتدام العلمية
اليها وزائدة لوقوعه بعد حرف النداء المستلزم للتعريف بنفسه واما غير العوضي كما في قوله
فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبا شرا اما كونه زائدة فلوقوعه بعد حرف النداء
المستلزم للتعريف واما كونه غير عوضي فلانه لم يعوض عن الشيء واما كونه غير لازم
فلعدم عروض العلمية له انتهى هذه الاقسام كلها للزوائد واما غير الزوائد فهو
على اربعة اقسام جنسي واستغراقي وعهد خارجي وعهد ذهني اما الجنسي فهو الذي
يشير به الى حقيقة الشيء فقط مع قطع النظر الى الفرد من الافراد نحو الرجل خير من المرأة فان
اللام فيه جنسي لانه يشار به الى حقيقة الرجل فقط لا الى افرادها وهو مذكر من بني آدم
تجاوز عن حد الصغر الى حد الكبير لانه ان لاحظ به الافراد فلا يخلو اما ان يلاحظ
جميع الافراد كما في الاستغراقية او واحد منها معين في الخارج كما في الخارجي او معين
في الذهن

في الذهن كما في الذهني لا سبيل الى كل واحد منها لانه ان اشار حينئذ الى جميع الافراد يلزم
تكذيب الواقع لان كثيراً من افراد النساء خير من افراد الرجال كالرابعة البصرية والزبيدة
وغيرهما وان اشير به الى واحد المعلوم الخارجي فلانه لا يناسب المقام وان اشار به الى
واحد المعلوم في الذهن فلا يصح حمل خير عليه لان المعلوم عليه صار مجهولا لان المعروف
في عهد الذهني في قوة التنكير وانما سمي الجنسي جنسيا لانه يشار به الى حقيقة الشيء
فهي جنس فباعتبار المشار اليه سمي جنسيا انتهى واما الاستغراقي هو الذي يشار بها الى
حقيقة الشيء مع ملاحظة جميع الافراد نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فان اللام
فيه للاستغراق فانه يشير به الى حقيقة الانسان وهو حيوان ناطق مع احاطة جميع
افراده بقرينة الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات لان الا
ستثناء لا يكون الا من الكل فان قيل لم لا يجوز ان يكون جنسيا او خارجيا او ذهنيا
قلنا بانه لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسيا فالخسران لا يحمل على الانسان
لا يصدر عن الحقيقة الا بعد وجود التشخصات وفي الجنس الحقيقة
ملحوظ فقط ولو كان خارجيا فالاستثناء يابى عنه لان الخارجي يقتضي كون الشيء
معيناً ومعلوماً والمستثنى وهو قوله الا الذين مجهول فيلزم استثناء المجهول
عن المعلوم وذا باطل والذهني ايضا باطل لانه صار حينئذ الانسان نكرة لانك
قد عرفت ان الذهني في قوة التنكير وقد اجيب عن الاشكالين الاخيرين بوجه آخر
بان الاستثناء لا يكون الا في امر متعدد ولا تعدد في الخارجي ولا في الذهني

لان المحكوم عليه

تأمل وانما سمي بالاستغراقية لان الاستغراق الاحاطة وفيها احاطة جميع افراده انتهي
واما الخارجي فهو الذي يشير به الى حقيقة الشيء واسمه مع ملاحظة فرد المعين المعلوم بين
المتكلم والمخاطب في الخارج نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول فانه يشير به الى حقيقة الرسول
وهو فرستاده شده مع ملاحظة فرد الذي هو معلوم بين المتكلم هو سبحانه وتعالى وبين المخاطب
الذي هو النبي عم في الخارج وهو موسى عم لا غير لانه اذا فرض الجنسي فالعصيان بالاباء عصيان
الفرعون بظاهر الفرد دون الحقيقة واذا فرض الاستغراقي فهو ايضا باطل اذ هو لاحاطة
الافراد ولا يمكن عصيان الفرعون لجميع افراد الرسول اذ ليس في زمان الفرعون جميع الرسل
وهو موسى عم
حتى يمكن عصيانه عنهم ولو فرض الذهني فهو ايضا باطل لان عصيانه معلوم القصص مع
موسى عم لا في الذهن تأمل واما الذهني فهو الذي يشير به الى حقيقة الشيء واسمه مع ملاحظة
فرد معين معلوم في ذهن المتكلم فقط او بهذا الحكم الذي هو علم بالتنكير نحو قوله تعالى حكاية
عن حال يعقوب عم اني اخاف ان يأكله الذئب فانه يشير به الى حقيقة الذئب وهو [illegible]
معتبر مع ملاحظة فرد المعلوم في ذهن يعقوب عم لانه اذ لو فرض الجنسي فلا اكل بالاباء اذ لا
تشخص له لا للحقيقة لانها معنى لا يصلح الاكل تأمل واذا فرض الاستغراقي فهو ايضا
باطل لعدم اجتماع ذئبة الدنيا على اكل يوسف عم ولو فرض الى خارجي فهو ايضا باطل
لانه لا قدرة لشيء من اشياء الدنيا ان يأكل رسول الله وانما سمي ذهنياً لانه يشار به
الى امر ذهني كما ان الخارجي يشار به الى امر خارجي يسمى خارجياً انتهي فاذا عرفت هذه الا
قسام الاربعة فاعرف اضدادها فالجنسي يتضاد مع علامة الوحدة فقط تأمل
والاستغراقي

والاستغراقي يتضاد مع علامة الوحدة مع التعريف العهد الخارجي يقتضي ان ذكر مد
خوله شرط بخلاف الذهني يتضاد والمعرفة فعليك صحة اللام على المطلب بالتفكر بالي
قسم هو وبأي وجه لا يصح تدبر وتأمل هذا خلاصة ما حررنا فاقبلا من غايت التحقيق
وباقي الكلام فيه فيما طلب هناك فان قيل فعلى النظر الى هذه المذكورات كلها با
تأكيد
طل لانه ان اريد اسمياً فلم يكن مدخوله الا اسم الفاعل والمفعول وان اريد
الزائد فيلزم كون المبتدأ نكرة وان اريد اقسام غير الزائد فهو ايضا باطل لوجود تضاد كل واحد
منها تأمل فكلها لا يمكن قلنا بانه يمكن ان يكون جنسياً ولا منافاة بينه وبين التا
اي الالف واللام ١٢
الوحدة لوجوه اما الاول فلان الوحدة على اربعة اقسام وحدة جنسية ونوعية
وصنفية وفردية فالمنافات بين الجنسية والفردية لا بين الجنسية والباقية واما الثاني
لكون واحد منها مباينة عن التعدد وهو الفردي ١٢
فلان التاء ههنا مجردة عن معنى الوحدة بل للتانيث فقط وتجريد الالفاظ عن بعض المعاني
اذ الغرض بالكل واجب كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا فان الجنسية والتا
ليست متنافيان واما الثالث فلان التاء فيها اسمية او حكاية لا بمعنى الوحدة فامكن
اصلية
ذلكهم ان يكون الاستغراق والاجوبة فيه التاء الوحدة في الاستغراقية بعينه ما في الجنسية بان
اللام ١٢ — اي من جانب التاء ١٢
يكون التاء وليست الوحدة الفردية بل الوحدة الجنسية والصنفية والنوعية اولان التاء
مجردة عن معنى الوحدة ويسمون التاء اسمية واما الجواب عن التعريف فلان الاستغراق
على نوعين افرادي وهو ما يصح الحكم على كل واحد من الافراد نحو كل نار حار وكل انسان كاتب
ومجموعي وهو ما يصح الحكم للمجموع من حيث المجموع لا الفرد من الافراد نحو قوله كل شعرة يرفع الحجر كل

وجه الثاني

وليس فيه تعطيل [illegible]

اي يمكن

سميته يا كل الاسلمي فالمراد من الاستغراق ههنا استغراق الفردية والاستغراق العرفي
لا ينافي التعريف لان الفرد عبارة عن شيء الواحد والتعريف انما يكون لشيء الواحد فان قيل
لا نسلم انه لا منافاة بينهما بل المنافاة ايضا ثابت لعدم اطلاق الفرد على الحقيقة واطلاق الحقيقة
على الفرد والمقصود من التعريف تعريف الحقيقة قلنا بان المنافاة انما يكون بين الاستغراق
الفردي والتعريف القصدي لا اعتباري وههنا اعتباري ذكره للافراد والا لم يكن هذا التعريف
قصديا لان نظر النحاة في اول الامر الى اجزاء الشيء وافراده لا الى التعريف فان قيل هذا
تكلف وتعسف لانه صرف من ظاهر الى غير ظاهره فالاولى ان يكون للجنس تأمل ويمكن ان
يكون خارجيا بارادة الكلمة المستعملة على السنة النحاة بقرينة المقام وذكر مدخولها فانها
ليست بشرط بل العلم عليه شرط يشار اليه ولو بقرينة من القرائن كما يقال خرج الامير من بلد
كذا فان اللام فيه خارجي لوجود القرينة عليه وهو خلو ذلك البلد من امير آخر وههنا الكلمة
النحوية بقرينة الكتاب والبحث عنها ويمكن ان يكون ذهنيا بارادة التحصيل الكلمة بقرينة
المقام فالكلمة والى نستا لي وان صادقت نكرة لكنها مخصصة ونكرة المخصصة يقع مبتدا تأمل
هذا الكلام في غاية التحقيق تأمل فان شئت الاطلاع عليه فلينصرف اليه قوله لفظ جنس يشتمل المقصود
وغيره من الموضوعات والمهملات والمفردات والمركبات الالفاظ الاربعة وهي الخطوط
والنصب والاشارة والعقود فانها غير اللفظ فيخرج به الدوال الاربع كما مر وكذلك
يخرج به النقوش الهندسية [illegible] وغيرها مما وضع لمراتب العدد وكذا النقوش
الرقمية نحو عصا لانهما مما لا يتلفظ بهما انتهى ثم اللفظ في اللغة الرمي سواء كان من

ذو العقل

ذو العقل نحو اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها وغير ذو العقول نحو لفظت الرحى
الدقيق وفي الاصطلاح ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفرد
كان او مركبا فان قيل هذا التعريف دوري لا يكون سديدا تأمل قلنا المراد بما يتلفظ
هو النطق وباللفظ الصورة المكتوبة فاندفع فان قيل تلفظ الانسان لا يكون الا
باللسان فينبغي ان يكون اللسان لفظا قلنا الباء في قوله للتعدية فيكون المعنى
ما يتلفظ عليه الانسان ولا شك ان التلفظ ليس على اللسان بل باللسان على شيء
آخر فيكون اللسان آلة التلفظ فان قيل قيد الانسان مخرج لكلمات الله تعالى وكذا الكلمات
الملائكة والجن قلنا بان كلها مما يتلفظ به الانسان فكلمات الله تعالى ظاهر وكلمات
الملائكة فكما قال جبرائيل عليه السلام في مدح الامامين ان في الجنة نهرا من لبن لنبي وعلي وحسين
وحسن واما كلمات الجن فكما قال قبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر
ونحوه واما قوله ما لكم تكاكأتم علي كتكاكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني
فمن مقولة الجن بل هو من مقولة الانس قال رجل في حال غلبة الحرارة عليه فصار في
ذلك الحالة كما اخذه الجن فغلبوا عليه القوم فقال لهم ما لكم تكاكأتم صرح به في حاشية شرح مطالع
فاطلب هناك فان قيل كلمات العقل لي قائمة بذاته خارجة عنه اذ لا يكون مما يتلفظ
به الانسان قلنا بان التعريف مع كل ما اول تقول ما يتلفظ به الانسان او من
او من شانه ان يتلفظ فحينئذ يدخل فيه فان قيل كلمات الله تعالى لا يكون مما يتلفظ به الا
نسان لان التلفظ الله بلا كيف وحرف وصوت فكيف يتلفظ الانسان بها قلنا

هذا في تحقيق الفلاسفة لا في مذهب اهل السنة فان مذهب اهل السنة كلمات الله
تعالى مما يتلفظ به الانسان بدلائل اولها قوله تعالى الم ذلك الكتاب والكتاب اسم لما يكتب
وما يكتب حروف والثاني قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون فالمس لا يكون الا بهذه الحروف والثالث انه
فيه قوله تعالى فاقرؤوا ما تيسر من القرآن والقرآن اسم لهذا النظم ولان كلمات الله تعالى لو
لم يكن مما يتلفظ به الانسان لما امره الله تعالى بقوله فاقرؤوا لان الامر على المحال ورابعها
جواز الصلوة متعلق بها فلو لم يتلفظ الانسان به لما جاز به الصلوة لان جواز الصلوة لا يكون الا بالقرءة
انتهى فان قيل المحذوفات والمنويات كلاهما من قبيل ما يتلفظ به فما بال النحاة حيث
حكموا بالاول لفظ حقيقي وبالثاني حكمي قلنا بان المحذوفات يرد الى اصله فيكون لها لفظ
فتلفظ به واما المنويات فلا يكون لها اصلي لوضعها الفاظ وانما عبروا عنها باستعارة المنفصل
لها من النحو هو وانت وهي واجروا عليها احكام الالفاظ الظاهرة فتامل فبهذا الاعتبار صارت
لفظا حكميا انتهى قوله وضع وهو في اللغة جعل الشيء في حيز الشيء الآخر وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فان صدق عليه الحد
فهو لفظ موضوع والا فمهمل فتامل فيه بحث من وجوه اما الاول فلانه ان اريد بالتخصيص
تخصيص اللفظ بالمعنى فيخرج به الالفاظ المشتركة لعدم تخصيصها بالمعنى بل يكون
هو مترددا بين معانيها كالمضارع متردد بين الحال والاستقبال وكلفظ العين فانه
متردد بين معانيه وان اريد به تخصيص المعنى باللفظ فيخرج به الالفاظ المترادفة كالقعود
والجلوس فان المعنى متردد بين الالفاظ واجيب عنه بان هذا القيد ذكر لها في صيغة التخصيص
فيقول

فيقول صيغة التخصيص بصيغة الجعل ونقول جعل شيء بشيء والجعل اعم منه فليجعل صيغة
التخصيص ~~بصيغة الجعل~~ تامل واما ثانيا فلان كلمة متى لعموم الاوقات فاذا تلفظ به
في وقت فهم منه المعنى واذا تلفظ به في وقت اخرى اطلاقا ثانيا او ثالثا الى ما لا نهاية
فلا يكون فهما لان الفهم من الجديد لا يكون نوعا الفهم والفهم وهو تحصيل الحاصل
واجيب عنه بان المراد من الفهم فهما جديدا فلا يرد شبهة التحصيل الحاصل واما
ثالثا فلان كلمة متى للشرط فوجود الشرط مستلزم لوجود المشروط فيخرج به حروف المعاني
كحروف الجر وغيره وكذا كثير من الاطلاقات كاطلاقات القرآن وغيره حيث لم يفهم منها المعنى
بمجرد الاطلاق وكذا اذا اطلق لكن جن او اغمي عليه او مات في حالة الاطلاق فلم
يفهم منها المعنى فينبغي ان يخرج من حد الوضع واجيب عن الاول بان المراد من الاطلاق
اطلاق صحيح اي كاملا فاطلاق الحروف بلا ضم ضميمة لا يكون صحيحا واما الجواب
عن القرآن وغيره فلان المراد بالاطلاق مع العلم بالمعنى واما الجواب عن الموت
والجنون فان المراد بالاطلاق اطلاق سالم عن المانع واما رابعا فلان كلمة او للترديد فينافي
التعريف واجيب عنه بانها غير منحصرة في الترديد بل يستعمل تارة للتنويع
وههنا كذلك واما خامسا فلم يكتفي بقوله متى اطلق وضم اليه قوله احس واجيب بان
هذا العطف لشمول حد الوضع للالفاظ وغيرها كالدوال الاربع واما سادسا فلانه
كما ذكر قيد الحس فينبغي ان يذكر قيد السمع ايضا لان الفهم كما يحصل من الاطلاق يحصل
من السمع ايضا فينبغي ان يقال او سمع واجيب عنه بان السمع مندرج في الاطلاق

فلا يناسب التعريف المقتضي للتعيين

بناءً على ان السامع كالقاري انتهى قوله المعنى هو في اللغة هو المراد وفي الاصطلاح
ما يقصد بشيء كلفظ زيد يقصد به حيوان ناطق مع التشخص فان قيل المعنى اما
صيغة الظرف او صيغة المصدر لا يصلح اخذ كل واحد منهما في هذا المقام تامل لفساد المعنى
اجيب عنه بان الظرف والمصدر ان نقلا الى معنى الحقيقي يكونان بصيغة المفعول
فيكون بمعنى المقصود لا بمعنى المقصد او القصد فان قيل المعنى ماخوذ في الوضع
فذكره بعده تكرار اجيب عنه بان ذكر المعنى بعد الوضع مبني على تجريد الوضع عن المعنى
او يجاب بانه لا تكرار فيه لان ذكر المعنى في الوضع ضمني وثانيا تصريح فلا تكرار فيه
فان قيل قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الالفاظ آخر فكيف يصح قوله المعنى قلنا
بان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او معنى فان قيل قد وضع بعض الا
لفاظ المفردة بازاء بعض الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر والصلة والجواب والجزاء
فان كل واحد منها لا يكون الا مفرد يقصد به المعنى المركب قلنا بان ما يقصد منها لا يكون
الا مفرداً لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى تامل قوله لمعنى مفرد والمعنى المفرد ما
يدل جزء اللفظ على جزئه والمعنى المركب ما يخالفه فهو اما مجرور على انه صفة المعنى او
منصوب على انه حال من المعنى او من ضمير وضع او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف او صفة
الثاني للفظ فان قيل لا يصح كل واحد منها اما على تقدير الجر بالصفة للمعنى فلانه
حينئذ يلزم تقديم الافراد والتركيب للمعنى قبل الوضع وليس الامر كذلك بل الافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع قلنا بالاتصاف انما هو باعتبار ما يؤول اليه واما على تقدير
النصب

اي اتصاف المعنى بالافراد والتركيب ١٢

النصب فلانه كان حالا عن المعنى فلان الحال لا يكون الا عن الفاعل او المفعول ولفظ المعنى ليست
كذلك تامل واجيب بان المجرور في حكم المفعول به فان قيل ان ذا الحال اذا كان نكرة
وجب تقديم الحال عليه فينبغي ان يقال مفرد المعنى قلنا هذا تقديم اذا لم يكن ذو الحال مجرورا
واما اذا كان مجرورا فلا يجوز تقديمه عليه لان الحال تابع لذي الحال فتقديم المجرور على الجار ممنوع
فالتابع بطريق الاولى فان قيل الحال لا يصح من ضمير وضع لانه يشترط في باب الحال اتحاد
فتقديم التابع على المتبوع ممنوع بطريق الاولى ١٢
الحال مع ذي الحال وجودا او زمانا والوضع مقدم وجودا على الافراد والتركيب قلنا
بان مقارنة الزمان كافي في صحة الحالية تامل فان قيل لو كان حالا عن ضمير وضع ٢
اي بين الحال وذو الحال ١٢
لكان في جنب فيهما وقع الفصل بينهما قلنا بان الفصل بالاجنبي ممنوع لا
بمتعلق الوضع قوله وهي منحصرة في ثلاثة اقسام اسم وفعل وحرف لانها اما
ان لا تدل فالكلمة على معنى كائن في نفسها وهو الحرف او تدل و يقترن معناها
به وهو الفعل او تدل ولم يقترن معناها به وهو الاسم فحال الكلمة لا يخلو عن
هذه الثلاثة فلهذا انحصرت في ثلاثة اقسام وفيه نظر وهو ان الاولى انه لا
اي دو حصر
يثبت من هذا الدليل انحصار الكلمة في ثلاثة اقسام لانه ان اريد التقسيمان
الذان في الدليل فيقتضي ان يكون الكلمة على اربعة اقسام احدها ما دل
وثانيها ما لا يدل وثالثها ما اقترن ورابعها لا يقترن وان اريد احدهما فيقتضي
ان يكون الكلمة على قسمين تامل واجيب عنه بان المراد كلا التقسيمين لكن التقسيم

الاول فسمي الكلمة وتقسيم الثاني اعني الاقتران وعدم الاقتران من قسم تقسيم الاول فعلي هذا انحصرت الكلمة في الثلاثة اقسام و لا يخفي عليك ان النظر الاول انما يتم اذا دليل صحة حصر الكلمة الذي في عبارة الكافية لانه هناك تقسيمين وانما النظر الثاني فيجتنب لي الكافية و الي المختصر جميعا تامل فيه واما الثاني فلان هذا الدليل لا يرتبط به الانحصار لان الدلالة والاقتران ليسا بمذكورين في حقيقة الكلمة لان حقيقة الكلمة لفظ وضع اه اجيب عنه بان الدلالة والاقتران وان لم يكونا بمذكورين في حقيقة الكلمة لفظا الا انهما مذكوران تقديرا لانه ذكر في حقيقة الكلمة الوضع يستلزم الدلالة والاقتران كذا في شروح الكافية وفي هذا الدليل نظر دقيق وجه اخرى ذكرنا غاية التحقيق فاطلب هناك قوله في الاسم اي حقيقة الاسم لان الحد في اللغة المنع وفي الاصطلاح وهو قول دال على ماهية الشيء فيمنع غير زيادة ونقصان اعلم ان التعريف في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يعرف به الشيء وهو علي نوعين حدي وهو ما يوخذ فيه حقايق الشيء فيمنع غير زيادة ونقصان ورسمي وهو ما يوخذ فيه صفات الشيء كتعريف الانسان بالحيوان الناطق حدي وبكونه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضاحك بالطبع رسمي فاذا عرفت هذا فاعلم ان الكلمة الحد ههنا ليست بمعنى الحقيقة بل بمعنى التعريف قوله كلمة تدل ذالك الكلمة علي معنى كائن في نفسها اي كلمة غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال

قوله فحد الاسم

كرجل وعلم فان قيل كلمة في بيت ليست في محلها لعدم ظرفية الكلمة للمعنى وهي تقتضي الظرفية تامل قلنا بان الكلمة في بيت بمعنى الباء اي بنفسها المنسوبة الي الكلمة فيه لانها لما دالة علي المعنى بنفسها من غير احتياج الي ضم كلمة اخرى فكانت محيطة لذالك المعنى كاحاطة الظرف المظروف فلهذا العلاقة التي بالكلمة في كذا في الغفور فان قيل قوله في نفسها زائدة لا طائل تحته لان معنى في نفسها كونها مدلولا عليها وهذا المعنى يفيد من قوله تدل علي معنى فح يلزم التكرار تامل قلنا بان الدلالة علي المعنى علي قسمين اما بنفسها او بغيرها فلما كانت المعنى متنوعة قيد بقوله بنفسها فان قيل هذا الحد ليس بجامع ومانع لخروج اسماء الافعال منه وكذا اسم الفاعل والمفعول او دخل فيه نحو كاد وبئس وعسى ونعم مما انسلخ عنها الزمان وكذالك فعل المضارع قلنا بان المراد من الاقتران اقترانا وضعيا فيخرج اغياره ودخل افراده وايضا يدخل في حد الاسم اسماء الزمان كيوم وغدا وامس لان الزمان فيها معنى لها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والا لزم اقتران الزمان بالزمان وهذا محال وكذا الفاظ الليل والنهار والصباح والغبوق والرواح والضحى والمساء وغيرها مما يدل علي زمان فقط فان قيل يشكل هذا التعريف بنحو اسماء المعتبرات بها عن جهات الستة كفوق وتحت وكذا يمين وشمال وخلف وامام لاحتياج دلالة علي المعنى الي ما اضيف اليه لهذا لزم الاضافة فيهم وكذا لفظ ذي واولي وكلا وكلتا وغيرها مما يكون لازم الاضافة فلا يكون مما تدل علي معنى بنفسها فكيف يصدق عليها قوله بنفسها قلنا بان كل واحد منها مستقل في الدلالة علي المعنى

لكن جرت العادة في ذكر المضاف إليه معها فالاعتبار هو الوضع لا العادة تأمل فيه فإن كلام
طويل لا يليق بهذا المختصر فاطلب في المطولات كذا في غاية التحقيق لما فرغ عن تعريف
الاسم شرع في بعض خواصه ليتضح بها معرفة الاسم غاية الإيضاح لأن الشيء إذا
عرف حق حيث الذات والصفة كان موضوحا غاية الإيضاح فالتعريف الأول كالحد
وذكر الخواص كالرسمي فقال ومن علامته أن يصح الإخبار عنه به نحو زيد قائم لأن زيدا مسندا
إليه فكونه مسندا إليه من خواصه لأن الفعل وضعت مسندا به فلو جعل مسندا إليه أيضا
لزم خلاف الوضع وذا لا يجوز لغير ضرورة أو لأن الفعل حدث والحدث عرض والأعراض قائم
بغيره أي بالذات دون الذوات قائم بالأوصاف فإن قيل لنشكل هذا الحكم بنحو قوله أعجبني
أن ضربت زيدا لأنه جملة وقعت مسندا إليه قلنا بأن هذا [illegible] الاسم تقديره
أعجبني ضربك زيدا فإن قيل قوله تعالى وإذا قيل لهم آمنوا وقعت محكوم عليه لأن جملة آمنوا
مفعول ما لم يسم فاعله ومفعول ما لم يسم فاعله لا يكون إلا مسندا إليه وههنا جملة
قلنا بأن قوله آمنوا وغير هذا اللفظ تقديره وإذا قيل لهم هذا اللفظ وعلى هذا القياس
كلما وقعت جملة موقع الاسم تأمل وفي بعض النسخ قوله به كأنه سهو فيكون من قلم الناسخ [illegible]
حتى تعرف أنه [illegible] إلا أن يقال المراد بالإخبار عنه به حالة واحدة نحو أعجبني قيام زيد
فحينئذ صح عبارة النسخة لكن التمثيل [illegible] زيد قائم يأباه تأمل والإضافة نحو غلام زيد
وإنما صارت الإضافة من خواص الاسم لوجوه الأول أن الإضافة لا يكون إلا في الاسم
أو لأن الإضافة مستلزم للتنوين أو ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع والألف

واللام فكل ما كان فيه هؤلاء كان الإضافة أيضا فيه أو لأن الإضافة لا يكون إلا بحرف الجر
وحروف الجر مختص بالاسم فكذا الإضافة انتهى ودخول لام التعريف كالرجل لأن اللام للتعيين معنى
المستقل بالمفهومية والمعنى المستقل لا يكون إلا في الاسم لأن اللام للتعيين الذات والذات
لا يكون إلا اسما فإن قيل حروف النداء والميم أيضا لتعريف المعنى أو تعريف الذات كاللام
فينبغي أن يقال وحروف التعريف ليكون شاملا للميم وحروف النداء أيضا أجيب بأن الخطيب [illegible]
باللام تأمل أو أجيب أيضا بأن التعريف بالنداء داخل في تعريف اللام وأما الجواب عن الميم
فهو غير مشهور فإن قيل نحن بحذف اللام في فعل المضارع نحو قوله [illegible] القطع بتكلم
والتسلف وأما الجواب بأن هذا القول من الشواذ لا يعتد به أو يقول إن الألف واللام الموصولة
كما أن كلمة الذي يدخل على المضارع نحو الذي يضرب كذلك هذا اللام موصولة دخلت عليه
[illegible] في الإرشاد [illegible] قوله يا نعم العبد ونعم الرسول الطاهر مما جاء في الأفراد [illegible]
حرف النداء على صيغة الماضي محمول أيضا تقديره يا من هو نعم الرسول الطاهر فإن قيل ثم قال
واللام بعد [illegible] الألف كما هو عبارة الكافية مع أن الألف واللام كلاهما للتعريف قلنا
بأن فيه اختلاف ذهب سيبويه إلى أن اللام وحدها للتعريف إلا أنه ساكن زيد همزة وصل
قبلها [illegible] تسقط في الدرج ووجهه أن التعريف ضد التنكير وعلامة التنكير واحد وهو
التنوين فكذا علامة التعريف أيضا واحد وذهب الخليل إلى أن الألف واللام معا للتعريف كهل
للاستفهام لشدة الاتصال أحدهما بالأخرى وسقوط الألف في الدرج باعتبار نيابة اللام
مقام الألف لنيابة الجزء مقام الكل نحو قوله [illegible] وذهب المبرد إلى أن الهمزة وحدها

للتعريف كهمزة الاستفهام وحدها الاستفهام زيدت بعدها اللام للفرق بين همزة الا
ستفهام وهمزة التعريف وانما يختص الزيادة بهمزة التعريف دون همزة الاستفهام لان
الاقتصار في الاستفهام اولى لان الاستفهام لطلب الفهم عن الغير فالطلب يسارع الى وجود
المطلوب فخفف فيه ليتفرغ المتكلم الى المقصود بسرعة كما ان المقصود في المنادى كان الجواب
فحذف الفعل وعوض عنه حرف النداء ليتخلص منه الى المقصود وكذا ما بعد اما لان المقصود ما
حكم الاسم الواقع بعدها فحذف فعل الشرط منه ليتخلص منه الى المقصود بسرعة نحو اما زيد فمنطلق
وكذا غيرها مما هو في قواعد النحو والجر كغلام زيد وانما صار الجر علامة له لان الجار اثر حرف الجر
وهو مختص بالاسم فكذا اثره والالزم المخالفة بين المؤثر والاثر وذا لا يجوز ولان
الجر علامة الاضافة والاضافة مختص بالاسم وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم
لانه وضعت لافضاء الفعل او شبهه الى ما يليه فيجب ان يكون اسما لانه لا يلزم افضاء
الشيء الى نفسه واما الاضافة اللفظية فهي محمولة على المعنوية كضارب زيد واما قوله
لم يكن الذين كفروا وقال الحق وغيرهما لوجود الجر في آخر الفعل فمحمولة على الحركة البنائية
لا على الاعراب **فان قيل** الشمس والقمر مؤثران في الضياء والضياء اثرهما ويحافي
فيجب ان يكون ضياء بهما في الشيء **قلنا** بان المؤثر على نوعين طبيعي بان يكون ذلك
الاثر في طبيعته وهو مركوز واكتسابي بان يكون ذلك الاثر باعتبار الغير كالعوامل فما
نحن فيه الاثر والمؤثر المتكلم فالمؤثر الطبيعي اقوى من المؤثر غير الطبيعي **فان قيل** النصب
اثر الناصب وهو ان واذن ولن وكي هذه الحروف مختصة بالفعل والنصب في الاسماء
ايضاً

ايضاً يوجد مع انها مؤثر الاكتسابي **قلنا** بان المراد بالاثر الذي
يكون من نوع واحد كالجر ليلا الجر حروف الجارة والنصب اثر من انواع كثيرة
فلا يجب النصب في الاسم بهذه الحيثية بل من حيث انه اثر من مؤثرات كثيرة
فان قيل الهمزة والتضعيف ايضا مفضيان للفعل الى الاسم فينبغي ان يكون في
الاسم والامر بخلافه **قلنا** بان المفضي على ضربين مفضي من حروف المباني ومفضي
من حروف المعاني فالاول يختص بالفعل والثاني يختص بالاسم والتنوين
مع اقسامه الا العبرة الا التنوين الترنم كما يجيء وهي في اللغة منون لمرد
وفي الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة لا لتاكيد الفعل وانما اختص التنوين
بالاسم لانه ضد اللام والاضافة لانهما لاكتساب التعريف وهو للتنكير فهما مختصان
بالاسم فكذا ضدهما حملا للنقيض على النقيض **لا يقال** ان التنوين احق ان يكون
في الفعل لانه للتنكير والفعل ايضا نكرة لانا **نقول** الامر كذلك الا انه يقتضي الانفصال
عنه كل ما عدا المدخول والفعل يقتضي الاتصال بالفاعل ولانه انما يختص
لانه لانقطاع الكلمة والاتمام والفعل شديد الاتصال مع الفاعل واما قول
الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت فقد اصابا بادخال
التنوين على صيغة الفعل الماضي وهو قول اصحابه فمحمول على التنوين الترنم وهو
غير مختص به او لانه عوض عن الف الاشباع فاندفع الاشكال وهو ان الاختصاص
منتقض باصابا انتهى **فان قيل** فعلى هذا يجب ان لا يدخل على صيغة اسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فانها ايضا تقتضي اتصال الفاعل بها ومع
انه يجري عليها اجراء ظاهرا كما يقال زيد ضارب بالتنوين قلنا بان اقتضاءها
للفاعل ليس كاقتضاء الفعل اياه لان اقتضاء الفعل وضعي والاقتضاء
فيها عارضي ومستعار من الفعل فلم يكن لها قوة في منع التنوين كذا في غاية
التحقيق انتهى او لان التنوين اما للتمكن او للمقابلة او للعوض او لغيرها
ولشيء منها لا يوجد الا في الاسم قوله والتثنية والجمع نحو الزيدان والزيدون
لانهما يستلزمان التعدد وهو يستلزم للتغاير ولا تغاير في الفعل واما تثنية
الفعل وجمعه نحو ضربا وضربوا فراجع الى فاعل الفعل قوله والنعت والنعت
لانه لزيادة الشيء والفعل لا يقبل الزيادة والنقصان قوله والتصغير لانه للتحقير
الشيء بعد وجوده والفعل لا يقبل لحقارته تأمل قوله والنداء لان المنادى
كونه الاسم مدعو اسمه ولا يمكن دعاء في الفعل قوله فان كل هذه المذ
كورات خواص الاسم لما مر من التعليلات التخصيص تأمل فان قيل كثير من
الاسماء لا يدخل عليها التنوين كالضمائر والاسماء الاشارة وكذا
لا يدخل عليها لام التعريف قلنا بان الخاصة على نوعين شاملة وهو ما
لجميع افراده كالكتابة بالقوة للانسان وغير الشاملة هو ما يوجد في بعض افراده
كالكتابة بالفعل لبعض افراد الانسان فالمراد ههنا خاصة غير شاملة تأمل فلان
المتبادر في تفسير العلامة بالتخصيص هذا لان العلامة ما لا ينفك عن الشيء
في وقت

في وقت من الاوقات والخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره سواء كان لازما
اولا وهذه الخواص لا يوجد في بعض افراد الاسم فلهذا قال ثانيا معبرا
عن لفظ العلامة بقوله فان كل واحد منها خواص الاسم قوله ومعنى الاخبار عنه
ولما كان سائر الخواص ظاهر المراد لا يحتاج الى تفسيرها ثانيا الا قوله وعلامة ان
يصح الاخبار عنه فانه خفي المعنى اشار المصنف الى بيانه واظهاره فقال معنى الاخبار
عنه كذا وكذا والذي اخبر عنه قوله ان يكون محكوما عليه لكونه اي الاسم فاعلا
او مفعولا ما لم يسم فاعله او مبتدأ فان كل واحد منها مخبر عنها تأمل قوله ليسمى الاسم
اسما لسموه اي الاسم على قسيميه اعني الفعل والحرف اي لعلوه وعلى اخويه
حيث تركب منه الكلام وحده من غير احتياج الى الغير بخلاف الفعل فانه محتاج
الى الاسم في الكلام تأمل هذا اشارة الى وجه تسميته بالاسم واعلم ان فيه خلاف
مذهب البصريين والكوفيين وذهب البصريون الى ان الاسم ماخوذ من السمو
الذي هو ناقص واوي ويدل عليه جمعه وتصغيره نحو اسماء واسامي وسمي
لان اصلها اسماو واساميو وسميو بتقديم الواو بناء على المثال فلما صار اصله سمو فنقلت
الضمة عن الواو ونقلها عليها ثم حذفت الواو ولالتقاء الساكنين الواو والتنوين
فصار سم ثم نقلت حركة السين الى ما بعده ليكون هذا اللفظ مثل الاسماء العشرة
التي بنوا اوائلها على السكون وزيدت عليها همزة الوصل وهي كابن وابنة واثنان
واثنتان وامرأة وامرء واسم واست واخوات فصار اسما والكوفيون ذهبوا الى

ان الاسم ماخوذ من الوسم بكسر الواو فيكون من المثال لا من الناقص ثم اما جمعه وتصغيره
فمبني على القلب على ما قيل واجاب بان القلب تعسف وتكلف كذا في البحر رية ثم لما كان
مذهب البصريين اصلا عنده اعتمد عليه فقال وسمي اسما لسموه على قسيميه
لا لكونه وسما على المعنى كما هو مذهب الكوفيين لان الكوفيين قالوا سمي
الاسم اسما لانه ماخوذ من الوسم وهو العلامة والاسم ايضا علامة على
المسمى واعترض بان الفعل ايضا علامة ودالة على مسماه فينبغي ان يقال الفعل
ايضا اسم كما يقال للاسم اسم ولا تكرر احد قوله وحد الفعل اي حقيقة الفعل
قد مر شرحه في حد الاسم فلا نعيده كلمة تدل على معنى اي تلك الكلمة كائن في نفسها
مقترن فذلك باحد الازمنة الثلاثة اعني الحال والاستقبال والماضي كضرب يضرب و
اضرب فالاول للماضي والثاني للاستقبال الحال والثالث للاستقبال قوله كلمة
جنس يتناول المقصود وغيره قوله تدل على معنى في نفسها فصل يخرج به الحرف وقوله
مقترن باحد الازمنة الخ فصل آخر يخرج به الاسم اعلم ان هذا الحد ليس بمانع
ولا جامع لخروج افعال المنسلخة من نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وكاد ودخول
اسماء الافعال الا ان نقول المراد بالاقتران الاقتران الوضعي كما مر في حد الاسم فان
قيل فعلى هذا يشكل في المضارع لانه مقترن بالزمانين لا باحد الازمنة الثلاثة
قلنا لا نسلم الاشتراك بين الزمانين وضعا وانما عرض الاشتراك استعمالا
فان سلمنا فلا ضرر ايضا لان الكلمة لا صارت فعلا باقتران احد الازمنة الثلاثة

فباقترانها

واجاب — واعترض — لا يقال — فان قيل — قلنا

فباقترانها على زمانين بالطريق الاولى كما يقال في تعريف المعتلات المعتل ما كان
احد اصوله حرف علة فلما كان احد اصوله حرف علة كان معتلا كالمثال والاجوف
والناقص وما كان اصوليه حرف علة معتلا بالطريق الاولى كذا في السعدية فيها
كذلك تأمل فان قيل اسم الفاعل والمفعول مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا قلنا
بان المراد من الوضع الوضع الاول وهو الذي لم يسبق عليه وضع آخر دون الثاني كذا في غاية
التحقيق لما بين حد الفعل اراد ان يذكر بعض خواصه لتوضيح معرفة الفعل فقال
وعلامته ان يصح الاسناد اليه قوله ودخول قد لانه وضعت لتقريب الماضي الى
الحال نحو قد ركب الامير ومن قبيل هذا او للتحقيق او للتقليل وشيء منها لا يوجد
الا في الفعل قوله السين وسوف لانهما وضعت للاستقبال ثم الاول للتقريب
والثاني للتبعيد والاستقبال لا يكون الا في الفعل فان قيل ما الحكمة في ذكر السين
معرفة باللام دون كلمة سوف قلنا بان السين جاءت على ستة انواع احدها
سين الطلب نحو استخرجه اي طلبت خروجه وثانيها اي لوجود شيء على صفة نحو
استعظمه اي وجدته عظيما وثالثها للتحويل نحو استحجر الطين اي تحول الى
الحجرية ورابعها سين الاستقبال سيضرب زيد وخامسها سين الزيادة
نحو اسطاع يسطيع وهذه الخمسة مختصة بالفعل وسادسها سين كسكسة
كسكسة وهي التي تلحق آخر كاف المؤنث حالة الوقف نحو مررت بكش هو مختص بالا
سم فاذا كان متنوعة احتاج الى تعيين انها وضعت للاستقبال لانهما حرفا

فان قيل — قلنا — فان قيل — قلنا

[illegible]

تنفيس الى حرف فاما فيجوز ان خير للاستقبال قوله والجزم لانه اثر الجوازم وهي مختصة بالفعل وانما اختص الجوازم بالفعل لانها اما لنفي الفعل كلم و لما واما للطلب للفعل كلام الامر واما الطلب ترك الفعل كلا النهي واما لتعليق شيء بشيء كان فكلوا احد من هذه المعاني لا يوجد الا في الفعل قوله والتصريف الى الماضي والمضارع لان الانقسام الى الماضي والمضارع لا يكون الا في الزمان والزمان لا يكون الا في الفعل قوله وكونه امرا ونهيا لانهما للطلب الطلب لا يكون الا في الفعل فان قيل لم قال وكونه امرا ونهيا ولم يقل الى امر ونهي قلت رعاية للمذاهب لان فيهما خلافا قال بعضهم انهما قسمان للفعل كالماضي والمضارع وقال بعضهم ليسا قسمين من الفعل بل مشتقان من المضارع واقسام الفعل اثنان الماضي والمضارع لا النهي والامر وقال بعضهم اقسام الفعل ثلاثة ماضي ومضارع وامر فلهذا قال كونه امرا ونهيا اي كون الفعل امرا ونهيا على اي مذهب كان فان قيل كلمة الى الداخلة على الماضي ليست بسديد لانه ليس وراء الماضي والمضارع والامر والنهي فعل حتى ينصرف اليها فالاولى ان يقال والتصريف من الماضي الى المضارع وغيره بدخول كلمة الى على المضارع قلنا بان المراد من تصريف الفعل تصريف فعل الاصطلاحي وهو كلمة تدل على المعنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة يعني هذا الفعل اما ماضي او غيره تامل فصح دخول الى على الماضي قوله اتصال الضمائر البارزة المرفوعة لان الرفع علامة الفاعل والفاعل انما يكون للفعل واما فاعل اسم الفاعل وغيره من الصفات فاستعاري للاعتبار له واما الابراز فلانه اصل والفعل ايضا اصل

كالاسم الفصل ١٢

في اقتضاء

وهو زيد عمر ومثال الالتباس ضارب هو له جملة صعوبة عدم الالتباس عليه فافهم ١٢

اقتضاء الف على فاعل فقط لا صلب بالاصل اولان الاستتار خفيف فهو احق بالتعليم الا عند منع مانع كما اذا كان في صفة جرت على غير من هي له نحو زيد هند ضاربة هي فحينئذ يجب الابراز في الصفة ايضا تامل كذا في الكافية في بحث الضمير تامل قوله وتاء التانيث الساكنة اشعر بان تاء المتحركة انما يكون لاحقة بالاسم نحو ضاربة ولم يجعل الامر على العكس لان الاسم خفيف والفعل ثقيل فالمتحركة بالاسم والساكن بالفعل اولى تعادلا بينهما تامل قوله ونوني التاكيد اي الخفيفة نحو اضربن والثقيلة نحو اضربن لانهما لتاكيد الطلب والطلب ليس الا في الفعل وقوله وكل هذه خواص الفعل يعني المراد بالعلامة ههنا التي حتى لان العلامة لا ينفك عن الشيء وهذه الاشياء ليست بمستغرقة لجميع افراد الفعل فان نحو النوني التاكيد لا تلحق الماضي والى اخره وكذا تاء التانيث الساكنة تلحق بالماضي وكذا غيره تامل قوله ومعنى الاخبار به ان يكون محكوما به لكونه خبرا لما كان معنى الاخبار به خفي المراد اشار المصنف الى بيانه فقال ومعنى الاخبار به كذا وكذا قوله ويسمى فعلا باسم اصله هذا اشارة الى وجه التسمية وهو المصدر لانه اي المصدر هو اي المصدر فعل الفاعل حقيقة اي لغة لان الفعل هو الحدث لا الزمان والفاعل لكن يسمى به لتضمنه الفعل اللغوي فيكون تسمية الفعل الاصطلاحي بتسمية فعل اللغوي او تسمية الدال باسم جزء المدلول او تسمية المتضمن بكسر الميم الثاني باسم المتضمن بفتح الميم الثاني مجاز حذف الطرف اي حقيقته قد مر شرحه كلمة لا تدل ذاتك الخ

الكلمة على معنى كائن في نفسه بل تدل على معنى في غيرها فان قيل الحرف اذا لم يكن دالا على معنى
في نفسه فكيف يكون دالا على معنى في غيرها لان الشيء اذا لم يقدر على حفظ نفسه فكيف
يقدر على حفظ غيره قلنا بان كلمة في في موضعين بمعنى اللام وفيه تأمل فان قيل هذا
الحد منتقض باسماء الاضافة اي بالاسماء التي تتصور مفهومها بتصور امر آخر كالفوق فان
معناه لا يفهم الا بالاضافة الى ما تحته وكذا لفظ تحت فان معناه لا يتصور الا بالاضافة
الى ما فوقه وكذا الاسماء الستة نحو اب فان معناه لا يتصور الا بتصور الابن ومعنى
الابن لا يتصور الا بتصور الاب وكذا لفظ اي فانه لا يستعمل الا بالاضافة الى ما بعده
وكذا لفظ ذي وغيره من الاسماء التي توقفت مفهوماتها بامر آخر فاذا كان كذلك فلا يكون حد الحرف
وحد الاسم مانعا وجامعا قلنا بان المراد بقوله كلمة لا تدل على معنى دلالة وضعية ولا
شك ان هذه الاسماء غير موقوفة المعاني على امر غيرها بل مستقل في الدلالة على معناها وانما
العادة جرت بذكرها مضافة الى غيرها بخلاف الحرف فانه لا تدل على معنى وضعيا كذا في
غاية التحقيق فاطلب هناك قوله نحو من فان معناه الابتداء اعلم ان الابتداء على نوعين
كلي وهو الابتداء المطلق من غير تقييده بالبصرة والكوفة وجزئي وهو الابتداء
المقيد بالبصرة والكوفة مثلا فالابتداء المطلق هو معنى لفظ الابتداء لانه
المعنى المستقل بالمفهومية ولفظ الابتداء يدل عليه بنفسها من غير حاجة الى
انضمام كلمة اخرى والابتداء الجزئي هو معنى من وهذا المعنى لا يكون مستقلا بالمفهومية
ولا يدل لفظ من عليه الا بانضمام كلمة اخرى فالمراد بقوله فان معناه الابتداء

هو

هو هذا الابتداء الجزئي لا الكلي فلهذا ذكر المص به معرفا باللام قوله وهي اي كلمة
من لا تدل عليه اي على ذلك الابتداء الجزئي الا بعد ذكرها اي الذي منه اي ثبت منه
الابتداء اي تعلقته الابتداء كالبصرة والكوفة مثلا كما تقول سرت من البصرة
الى الكوفة هذا في المكان واما في الزمان فكما تقول صمت من يوم الجمعة
الى الآن قوله وعلامته اي علامة الحرف ان لا يصح الاخبار عنه اي لا يصح
ان يكون مبتدأ او فاعلا او مفعولا ما لم يسم فاعله ولا به اي لا يصح ان
يكون خبرا لعدم استقلاله بالمفهومية والمخبر به لا يكونان الا مستقلين با
لمفهومية كالاسم والفعل قوله وان لا يقبل علامات الاسماء من دخول اللام
التعريف والجر والتنوين وغيرها ولا علامة الافعال من دخول الجوازم وقد
والسين وسوف وغيرها لعدم اقتضاء العلامات فيه اي في الحرف فلهذا
امتنع عليه دخول المقتضي فان قيل قوله وان لا يقبل علامات الاسماء ولا
الافعال شاملا لقوله ولا يصح الاخبار عنه ولا به فلا فائدة في ذكره بان
هذا اجراء الطريقة الغريبة وهو التعميم بعد التخصيص والمشهور عكسه وانما سلك
هذا الطريق الغريبة ليذهب نفس السامع الى ان كل مذهب ممكن لما في قوله زيد
نعم الرجل تأمل وكقوله هو نعم الوكيل قوله وللحرف في كلام العرب فوا
ئد هذا جواب سؤال تقديره لما كان الحرف لا يكون مخبرا عنه ولا مخبرا به وكذلك
لا يقبل علامات الاسماء ولا علامات الافعال فالبحث عنه لا

فائدة فاجاب بعضهم في الكتب لعله لو الحرف في كلام العرب فوائد كالربط بين الاسمين
نحو زيد في الدار وذالك لان ارتباط زيد مع الدار كائن بكلمة في التي للظرفية
اذ لو طرح ذالك يقال زيد الدار لم يحصل استقرار في الدار او فعليين نحو
اريد ان تضرب فان المقصود بينهما مفعولية تضرب لما قبله وذا لا يحصل الا بان
الناصبة المصدرية تقديره اريد ضربك او اسم وفعل نحو ضربت بالخشبة فان المقصود
بينهما واسطة الخشبة لذات الضرب وذا لا يحصل الا بالباء وذالك لانه لو طرح الباء
ويقال ضربت الخشبة صار الخشبة مفعولا به لا واسطة او جملتين نحو ان جائني زيد
اكرمته فتعلق الاكرام بالمجيء حاصل بكلمة ان الشرطية لانه لو لم يكن لم تحصل التعليق و
في بعض النسخ فاكرمته بالفاء وهو خطاء لان الفاء لا يدخل الا على الماضي المصدرة
بلفظ قد لفظا او تقديرا وهي ليس بموجود ههنا لان المعنى على الاستقبال الا على
الماضي فلو كان فيه قد لكان المعنى على الماضي لا على المستقبل نحو قوله تعالى جاؤكم
حصرت صدورهم بتقدير قد على بعض المذهب تأمل كذا في البيضاوية قوله غير
ذالك اي غير ما ذكر من الفوائد التي تعرفها اي ذالك الفوائد في العلم الثالث ان شاء الله
تعالى قوله ويسمى الحرف حرفا لوقوعه اي الحرف في الكلام حرفا اي طرفا هذا اشارة الى
وجه التسمية بانه يسمى الحرف حرفا لان الحرف في اللغة الطرف كما يقال جلست على حرف
الوادي اي طرف الوادي والحرف لا يكون الا في طرف الكلام قوله ليس اي الحرف
مقصودا بذاتها اي الحرف مثل المسند والمسند اليه كانه جواب سوال مقدر
تقديره

تقديره لا نسلم انه في طرف الكلام لان في قولنا زيد في الدار في وسط الكلام وكذا ان النا
صبة في قوله اريد ان تضرب في وسط الكلام وكذا غيره فاجاب المصنف بما ترى اي ليس مقصود
بذاتها مثل المسند والمسند اليه فاذا لم يكن مقصودا كان طرفا من المقصود ولما فرغ
المصنف عن حد الكلمة واقسامها من الاسم والفعل والحرف وحدودها وبعض فوائدها
ووجه تسميتها شرع في الكلام فقال الكلام لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فقوله لفظ
جنس شامل للمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل خرج
به المفردات والمهملات وقوله بالاسناد فصل آخر خرج به المركبات غير الكلامية مما لا اسناد
فيه كتركيب الاضافي والامتزاجي والتعدادي والصوتي والوضعي وكتركيب الحال
مع ذي الحال وكتركيب التميز مع المميز وتركيب غيرها تأمل لعدم الاسناد فيها وقد
فسر الاسناد وقد جاء بيانه ان شاء الله تعالى انتهى وههنا بحث من وجوه الاول
ان ترك المصنف حرف العطف مع وجود المناسبة بينهما اي كون كل واحد منهما جملة اسمية
وفي كون كل واحد منهما موضوع علم النحو اجيب عنه نظرا الى استقلال الكلام
الى الكلمة حيث تفيد المخاطب والمتكلم فائدة تامة لا الكلمة فلو عطف الكلام
لصار المعطوف على الكلمة والمعطوف تابع المعطوف عليه فلو عطف لم يكن باقيا في
مرتبة الاستقلال فعدّه كخطبة بعد خطبة وكباب بعد باب وعلى هذا القياس لما كان
المقصود غير الربط بما قبله بسبب معنى الاستقلال فيه يجوز ترك العطف وكذا في
كل موضع لا يجوز اتمام شيء الاول الا بذكر الثاني فحينئذ يجوز ترك العطف فيه كما في الابتداء

بسم الله اولاً ثم بحمد الله بغير العطف ويجوز بالعطف ايضاً وكما في الكلمة الطيبة من قوله لا اله

الا الله محمد الرسول الله يجوز ترك العطف وكذا في دعاء القنوت في قوله اللهم انا نستعينك

ونستغفرك آه انتهى كذا ذكره في بعض حواشي شرح المطالع تأمل **فان قيل** فعلي هذا التعريف

لا يكون زيد قائم كلاماً لانه لا يكون ههنا كلمة اخرى حتى يكونا متضمناً لهذين الكلمتين

واللازم الاتحاد بين المتضمِّن والمتضمَّن وذا لا يجوز تأمل **قلنا** مجموع التركيب كان

متضمناً لافراده وكل واحد من الكلمتين فيه متضمن كتضمن الكل للجزء فلا يلزم الاتحاد بينهما

كصورة الانسان مثلاً حيث المجموع متضمن لافراده واجزائه نحو اليد والرجل تتضمن

الكل للجزء وكذا البيت متضمن للسقف والجدران الاربع وكذا النقش وغيرها

فان قيل هذا الحد ليس بجامع على قولنا زيد قائم ابوه او زيد ابوه قائم او زيد

ابوه قائم لان فيها ليست كلمتين بل فيها اربع كلامات مع انه كلام **قلنا**

المراد من الكلمتين اعم من ان يكون حقيقة او تأويلاً فهذا في تأويل الكلمتين

تقديره زيد قائم الآن **فان قيل** فعلى هذا التقدير لا يكون كلمتين ايضاً تأمل

قلنا بان الكلام هو زيد قائم او الاب ح صار مضاف اليه والمضاف اليه داخل

في النسبة وخارج في الكلام **فان قيل** الجسق والفسق مهمل وزيد مقلوب زيد

كلام ولم يكن فيه كلمتين **قلنا** بان الكلمتين اعم من ان يكون حقيقة او حكماً

فالجسق والفسق في حكم هذا اللفظ تقديره هذا اللفظ مهمل هذا اللفظ مقلوب

زيد **فان قيل** فعلى هذا لا يكون الكلمتين بعد التأويل ايضاً بل يكون ثلاث كلمات

قلنا

قلنا بان الكلام هذا مهمل وذكرا للفظ لتخصيص اسم الاشارة وتعيينه فيكون قيداً

والقيود خارجة عن الكلام **فان قيل** هذا الحد ليس بصادق على لفظ اضرب ولا تضرب

لانه لا يكون فيه كلمتين مع انه كلام **قلنا** بان الكلمتين اعم من ان يكون لفظية او تقديرية

فاحد الكلمتين في اضرب ولا تضرب لفظية والاخرى مستتر تقديره اضرب انت ولا تضرب

انت **فان قيل** يشكل صدق هذا الحد على الجملتين نحو ان جاءني زيد اكرمته مع انه كلام واحد

قلنا بان الكلام هو الجزاء وحده والشرط قيد له تقديره اكرمته بمجيء زيد وعلى هذا القياس مجموع

الشرط والجزاء وقد عرفت ان القيود خارجة عن الكلام تأمل فحينئذ يصدق تعريف الكلام

على الشرط والجزاء تأمل **فان قيل** لم لم يقل الكلام ما تركب من كلمتين **قلنا** بان صيغة

التركيب يستعمل مع كلمة من بخلاف صيغة التضمن فانه يستعمل بغير كلمة من ففيه اختصار

والاختصار اولى واحسن لا الاطناب وفيه بحث ذكره في غاية التحقيق فاطلب هناك **فان قيل**

فعلى هذا لو قال الكلام ما تضمن بالاسناد او يقال ما تضمن الاسناد وما فيه ٢٢

الاسناد لكان مختصراً وقد عرفت ان الاختصار اولى **قلنا** الامر كذلك لكن لان

فيه فساد والاجتناب عنه واجب كذا قيل لصدق التعريف على جزء الكلام لانه تضمن

الاسناد ليس له كلمة واحدة كما يفهم من تعريف الاسناد وهو نسبة احد الكلمتين سواء

كان فعلاً نحو كان ضرب زيد فان الاسناد نشأت وتولدت من كلمة ضرب لا من زيد

فانه جامد الا تصدر منه الاسناد او كان اسماً مشتقاً نحو زيد قائم فان الاسناد

نشأت وتولدت من كلمة قائم لا من زيد فانه جامد لا تصدر عنه الاسناد **فان قيل**

لو قال اللفظ تتضمن كلمتين بالاخبار في موضع الاسناد لكان اولى دليلا لهذا المعنى ايضا قلنا
ان لفظ الاخبار يستعمل في الاسناد التي يكون في جملة الاخبارية ولا يطلق على الجملة
الانشائية بخلاف الاسناد فانه اعم فلهذا اختار الاسناد فلم يعبر بالاخبار تأمل اعلم ان
قوله بالاسناد اما ظرف لغو لتتضمن او مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف تقديره
تتضمن كلمتين تتضمن حاصلا بسبب الاسناد وقوله الاسناد نسبة احد الكلمتين
سواء كان حقيقة الكلمة الاولى نحو قام زيد كما في الجملة الفعلية او حقيقة الكلمة الثانية
في نحو زيد قائم كما في جملة الاسمية الى اخرى بحيث يفيد ذلك النسبة المخاطب
فائدة تامة التي يصح السكوت اي سكوت المخاطب بحيث لا يحتاج الى المتكلم كلاما
ثانيا عليه اي على ذلك لفائدة فقوله نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى جنس شامل
له وغيره وقوله بحيث تفيد المخاطب الخ فصل خرج به ما عداه اي ما لا يكون مفيدا
للمخاطب كنسبة الاضافية نحو غلام زيد فان هذا النسبة ليست بمفيد للمخاطب لانه في نسبة
المفيدة لا بد من اربعة امور المحكوم عليه والمحكوم به ونسبة الحكمية والحكم نحو زيد قائم
فزيد مثال المحكوم عليه والقائم مثال المحكوم به ونسبة القائم الى زيد نسبة حكمية والحكم
الربط وعلامة الربط بالفارسية لفظ هست في الموجبة نحو زيد قائم اي هست او لفظ
نيست في السالبة نحو زيد ليس بقائم اي زيد قائم نيست ونحوه فهذه الامور الاربعة لا
يوجد الا في الجملة الاسمية او الفعلية لا في التركيب الاضافية والتوصيفية وغيرها
تأمل لان معنى قوله غلام زيد كون الغلام مسندا الى زيد فقط وهذا القدر لا تفيد المخاطب

فائدة

فائدة تامة ما لم يقل قائم او ضاحك بان يقال غلام زيد قائم او ضاحك انتهى اعلم
ان قوله يصح السكوت عليها ليس من تعريف الاسناد بل هو تفسير وتعريف الفائدة التامة
كانه وقعت جواب سوال مقدر تقديره ما الفائدة التامة فقال مجيبا لذلك السائل
التي يصح السكوت عليها نحو زيد قائم وقام زيد ويسمى الاول جملة اسمية لكون جزء
الاول اسما والثاني جملة فعلية لكون جزء الاول فعلا قوله فعلم الفاء للتفريع اي فا
ذا كان الامر كذلك فعلم ان الكلام لا يحصل اي ذلك الكلام الا من اسمين نحو زيد
قائم او فعل واسم نحو قام زيد وان كان بحسب العقل يقتضي ان يكون الكلام ستة انواع
ثلاثة من جنس واحد نحو اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف وثلاثة من جنسين نحو
اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وهذا التفاصيل اسم واسم وفعل وفعل وحرف و
حرف اسم فعل اسم حرف فعل حرف لكنه لا يحصل الا من القسمين المذكورين
في المتن اذ لا يوجد المسند والمسند اليه معا في غيرهما اي غير القسمين المذكورين
فلا بد للكلام منهما اي من المسند والمسند اليه معا لان الاسناد ماخوذ في
حقيقة الكلام والاسناد يقتضي الطرفين اي المسند والمسند اليه انتهى قوله
فان قيل فهو نقض اي حصر الكلام بالنداء اي بالتركيب الندائية نحو يا زيد ونحوه
اي يا زيد [illegible] شريف وكذا الانتقاض في الندبة نحو وا زيداه ووا عمراه وكذا
قوله من حرف وفي حرف فان جميع هذا الكلام من الاسم والحرف فانتقض حصر الكلام
قوله قلنا حرف النداء قائم مقام ادعوا واطلب وهما فعلان فالكلام من الفعل

والاسم المنوي المستتر في ادعوا او اطلب هو انا فيهما **فان قيل** فعلي هذا ينبغي ان
يكون كلاما يا بدون لفظ زيد لان يا قائم مقام الجملة وهي ادعوا او الفعل مع المستتر
فيه وليس الامر كذلك بل الكلام مجموع يا زيد **قلنا** الامر كذلك كما قلت الا انه لما
حذف الفعل الذي لا يليق الاستتار والاضمار واقيم الحرف الذي لا يكون لائق
الاستتار والاضمار مقام الفعل ناب الظاهر الذي هو زيد مثلا المفعول للجملة
وقعت فضلة مناب الضمير الذي يكون مستترا في ادعوا او اطلب ويكون عمدة في
الجملة فاقامة الفضلة مقام العمدة عمدة بناء على هذا ان كل شيء اذا
وقع في محل الغير فله حكم الغير وكذا الجواب عن الندبة فان كلمة وا قائم مقام اتفجع
اصله اتفجع زيدا فلما حذف الفعل والفاعل واقيم وا مقام الفعل وابدلت المضمر
بالمظهر فقال وازيداه ووا عمراه واما الجواب عن قوله من حرف وفي حرف فعلي
الحكاية بان من وفي علمان لمن وفي الذي وقع في التركيب فيكونان الكلام
من الاسمين **فان قيل** فعلي هذا يلزم فيه الرفع لانه صار اسما ووقع مبتدأ **قلنا**
بان اعراب المحكي باعتبار اعراب المحكي عنه فصار مبنيا بناء على ان الحكاية كلها
مبني او نامر قوله فلا يلزم النقض عليه اي حصر الكلام واما الجواب عن الجملتين في
مقام الانتقاض فقد مر سابق فلا نعيده قوله واذا فرغنا من المقدمة اي
من مقدمة الكتاب فاللام فيه عهدي فلنشرع الآن في اقسام الثلاثة لا اجمالا بل
بطريق الانفراد فالعبارة بحذف المضاف تقديره في احدى الاقسام الثلاثة

فان قيل الجزاء لازم لوجود الشرط بمعنى اذا وجد الشرط في وقت من الاوقات فيكون
وجد الجزاء ايضا في ذلك الوقت ضرورة بلا مهلة بينهما كما ان وجود الشمس مستلزم
لوجود النهار والشروع في احد الاقسام الثلاثة غير لازم للفراغ لجواز المهلة بينهما
بان يكون المصنف مستريحا اي راحت كرفتني **قلنا** بان الشروع ليس جزاء بل الجزاء
وهو الارادة تقديره واذا فرغنا من المقدمة اردنا الشروع في احدى الاقسام
الثلاثة ولا شك ان ارادة الشيء الآخر لازم للفراغ عن الشيء الاول فح انتفى
صدق قوله فاذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الاقسام الثلاثة بصورة الشرط
والجزاء قوله والله الموفق اسم فاعل من باب التفعيل والمعين ايضا اسم فاعل
من الافعال الثلاثي من باب اعان يعين اعانة اعتصم المصنف بالله تعالى لان الشروع
في الشيء امر عظيم ذي خطر فلا بد من الاستعانة والتوفيق من الله تعالى قوله القسم الاول من
الاقسام الثلاثة الاسم وقدم تعريفه **فان قيل** لما قدم مباحث الاسم على مباحث
الفعل والحرف مع ان الكلمة منحصرة فيهما فما الترجيح لتقديم الاسم على اخواته **قلنا**
لانه اصل بالنسبة الى الفعل والحرف لانه عمدة بينهما لوجود الكلام منه لا من الفعل والحرف
او لان بحث الاسم مشتمل على مقاصد الثلاثة نحو المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات قوله وقدم تعريفه هو الكلمة تدل على معنى الخ فلا نعيده هذا اشارة
الى جواب **سوال** مقدر تقديره ان تعريف الشيء مسبوقة على تقسيم الشيء والا فلزم
به تقسيم المجهول وذا لا يجوز فلهذا قال مجيبا وقدم تعريفه وهو ينقسم الى الاسم

الي معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مفردا او مركبا فالاول مبني والثاني لا يخلوا

اما ان يكون مركبا مشابها بالمبني الاصل اولا والاول ايضا مبني ثاني والثاني اي المركب الذي

لم يشبه مبني الاصل معرب فحال الاسم لا يخلوا عن هذا فلهذا انحصر الاسم على نوعين قوله

فلنذكر احكامهما اي احكام معرب والمبني انشاء الله تعالى في البابين اي في باب المعرب

وباب المبني ففي باب الاول نذكر احوال المعرب احكامه واقسامه وفي الثاني نذكر احوال

المبني واحكامه واقسامه قوله وخاتمة اي ما بقي من البابين من الاحكام المشتركة

بين المعرب والمبني فلنذكر احكامهما في الخاتمة ثم الخاتمة في اللغة اخر الشيء والمراد

وفي الاصطلاح ما يختم به الشيء اي بحث الذي يختم الشيء قوله انشاء الله تعالى قيد لقوله فلنذكر

احكامهما بقوله انشاء الله تعالى لان ذكر الشيء وتركه غير مقدور للانسان بل مقدور

بمشية الله تعالى وبرضائه انتهى قوله الباب الاول من البابين في الاسم المعرب قدم

باب البناء لوجوه الا ما لانه متصرف والاصل في الاسماء الصرف دون البناء لان البناء

وصفة الفعل انقدوا اما لانه محل الاعراب لفظا او تقديرا دون المبني لانه محل الا

عراب تقديرا او لفظا اصل من التقدير واما غيره ما علت فيه مقدمة اي في باب

اسم المعرب فالضمير المجرور راجع الي الباب لا الي القسم كما توهم البعض تامل والمراد

من المقدمة بحث يتوقف الشروع عليه وسياتي تحقيقه انشاء الله تعالى فيما بعد وثلاثة

مقاصد الاول في المرفوعات والثاني في المنصوبات والثالث في المجرورات وخاتمة

اي خاتمة اسم المعرب فاللام عهدي قوله اما المقدمة التي يتوقف عليه الشروع

ففيها

ففيها فصول اربعة اي فهي فصول اربعة فاندفع الاشكال الى صلة من كلمة في

لظرفية الفصل الاول في تعريف اسم المعرب الفصل الثاني في الاعراب والفصل الثالث

في اصناف اعراب الاسم الفصل الرابع في تقسيمه الى المنصرف وغير المنصرف الفصل

الاول من فصول الاربعة ويكون جزء المقدمة وكونه موقوفا عليه في تعريف اي تعريف

الاسم المعرب وهو كل اسم ركب اي اسم ذالك مع غيره اي غير ذالك الاسم ولم يشبه

ذالك الاسم لمبني الاصل اعني الحروف والفعل الماضي والامر الحاضر هذا هو المشهور وعند

البعض الجملة ايضا من مبني الاصل كذا في غاية التحقيق والمراد من التركيب تركيب تحقق

معه عامله فيخرج عنه غلام زيد بسكون الميم لان الغلام وان كان مركبا مع زيد لكن

لم يركب مع عامله كان مرفوعا ومنصوبا او مجرورا لاساكن الميم فانه قيل كثيرا من الاسماء المعربة مشابه

لمبني الاصل مع انه معرب كمشابهة غير المنصرف الفعل الماضي في وجود السببين ومشابهة المثنية

والجمع المذكر لتضمنهما معنى حرف العطف لان قولك جائني زيدان او زيدون في تقدير جائني زيد

وزيد هكذا في التثنية وجائني زيد وزيد وزيد في الجمع فيكونان متضمنا لحرف العطف وكمشابهة

نحو المثل الكاف التشبيه وكمشابهة اسم الفاعل والمفعول الكائنان الماضي وغيرهما قلنا

بان المراد من المشابهة المشابهة التامة التي لم يعارض فيها شيء اخر فمشابهة غير المنصرف معارضة

وذالك لان غير المنصرف ما كان فيها سببان وبوجود السببين كما كان مشابهة الماضي كان مشابهة المضارع ايضا

لان السببين كما كان للماضي كان في المضارع ايضا وهما الاشتقاق والاحتياج في الافعال

احدهما اشتقاق الفعل من المصدر وثانيهما احتياج الفعل الى الاسم وهذا سببان تامان فعل ماضيا او مضارعا لمشابهة الماضي في البناء

اي في التركيب

المضارع لمقتضي الاعراب وفي حقيقة الاعراب البناء الا ان المجهول لان الاعراب اصل في الاسماء بعد التركيب لا قبل

التركيب فانه مفرد انقضي تامل واما **المجرد** عن التثنية والجمع فلان التضمن فيهما الحرف العطف

لتضمن اعتباري ليست في الواقع والا لكان فيجب معاملة المعطوف والمعطوف عليه وليس

فيهما معاملة العطف واما **المجرد** عن النحو والمثل فالملزوم الاضافة الى المفرد التي هي من

خواص الاسم المعرب فالاضافة الى المفرد تعارض المناسبة فرجعت الى الاسم الاصلي وهو الاعراب

[illegible]

مع والمضارع معرب **فان قيل** يخرج عن حد المعرب المبتدا والخبر لانهما ليسا بمركب مع عاملهما

لان عاملهما معنوي ولا تركيب بين اللفظي والمعنوي بل التركيب انما يكون بين الامرين

[illegible]

اعراب بالفعل وذا لا يحصل الا بالتركيب فلهذا اخذ التركيب في تعريفه واما عند

صاحب الكشاف زيد وحده معرب لان المعرب عنده ما له صلاحية الاعراب بعد التركيب

فيكون قبل التركيب ايضا معرب كما كان بعد التركيب ولهذا لم ياخذ التركيب في تعريفه

وقال العلامة المعرب ما لم يشبه مبني الاصل انتهى ولا يعرب ايضا هو لا الذي هو وقع

في هذا التركيب قام هؤلاء وان كان اسما مركبا مع عامله لوجود التشبيه تامل وذلك المشابهة

[illegible]

الاشارات كلها حروف لعدم استقلالها في الدلالة على المعنى كما ان الحرف غير مستقل

في الدلالة

في الدلالة على المعنى لانا نقول المراد بالاستقلال وعدم الاستقلال وضعا وضع المعلومات

ان اسماء الاشارات كلها في الدلالة مستقلة لكن احتياجها الى الاشارة الحسية استعمالا

وقع لتعيين معنى المشار اليه انتهى **اعلم** ان المشابهة على انواع كما فصل صاحب المفصل

احدها ما تضمن الحرف بنفسه كتركيب خمسة عشر فانه متضمن لحرف العطف تامل او ما تضمن

لمعنى مبني الاصل كاسماء الافعال فانها تتضمن لمعنى الماضي والامر الحاضر نحو رويد اضربها واما

شابهة الحرف في الاحتياج كاسماء الاشارة واما شابهه المتضمن بمعنى مبني الاصل كفجار

وفساق مشابهة لنزال ونزال عدلا ووزنا او وقع الاسم موضع المبني نحو يا زيد فانه

في موضع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية الخطابية نحو ادعوك قوله ويسمى المعرب

اسما متمكنا بصيغة اسم الفاعل من باب تفعل اي تمكن يتمكن تمكنا فهو متمكن اي جا

هذا اعراب را سواء كان بوجوه الثلاثة او لا كما في غير المنصرف الذي هو قسم المعرب ويسمى

معربا ايضا لان المعرب صيغة ظرف من باب الافعال اي اعراب يعرب اعرابا فيكون المعنى

جاء اعرابه وقت اعراب ولما كان هذا الاسم محل الاجراء الاعراب وموضعه يسمى

معربا لما ذكر تعريف المعرب اراد ان يذكر بعض احكام ليتضح معرفة المعرب غاية الاتضاح

فقال وحكمه اي من جملة احكام المعرب فاندفع بشبهة الانحصار الحكم في الاختلاف

ان يختلف اخره اي آخر المعرب باختلاف العوامل اختلافا معنويا لا ذاتيا لفظيا

لفظيا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما في آخره الف مقصورة

او غيرها نحو جاءني موسى ورايت موسى ومررت بموسى **فان قيل** اضافة الحكم الى الضمير

عمليا

اي ضمير المعرب

عنه صحيح لان الحكم هو اثر الشيء الثابت على ذلك الشيء وهو من المعلوم ان الاختلاف في آخر المعرب ليس
اثر المعرب بل هو اثر العامل جاء ولئن سلمنا على ذلك المعرب تأمل قلنا بان الاضافة ههنا بتقدير اللام
او في اصله التقدير وحكمه اي حكم فيه اي اثر العامل اي المعرب او فيه فتح نجح اضافة الحكم الى الضمير فان
قيل فعلى هذا يلزم فساد آخر وهو ان اثر الشيء ثابت على غير ذلك الشيء وانت خبير ان الحكم هو اثر الشيء الثابت
على ذلك الشيء فيتغير من وطنه ويقع في مرحلة آخرى قلت بان العامل والمعمول لما كان شديد الا
تصال صار كلمة واحدة ثم ثبت اثر الشيء على ذلك الشيء فان قيل نحن نجد المعرب
المختلف العوامل لم يختلف في آخره نحو ان زيدا مضروب واني ضارب زيدا او ضربت
زيدا فان العامل فيه اختلف بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يختلف آخره بل يكون
في العوامل لئلا ينتقض منصوبا قلنا بان المراد من الاختلاف الاختلاف في
العمل لا في الذات كما اشرنا اليه من قبل فاندفع الاشكال فان قيل العوامل جمع فيقتضي
وههنا الاختلاف في الذات كما اشرنا اليه من قبل
حقيقة الجمع فينبغي ان يختلف المعرب بجميع العوامل لا بالواحد وليس الامر كذلك بل الا
ختلاف انما يكون بالواحد قلنا بان اللام للجنسية يبطل الجمع فكان المراد منه الوا
حد تقديره باختلاف العامل الواحد فان قيل لا اختلاف في آخر المعرب بالواحد لان
تعريف الاختلاف لا يصدق عليه وهو الانتقال من حركة الى حركة اخرى في العامل
الواحد اذا وجد المعرب اولا لم يحصل الانتقال من حركة الى حركة اخرى قلنا
الواحد بل يحصل الانتقال من السكون الى الحركة لان الاسم قبل التركيب العامل
مبني على السكون نحو زيد وعمرو كما سيجيء ان شاء الله تعالى في بحث المبني والانتقال
من السكون

من السكون الى الحركة لا يسمى اختلافا قلنا بان الاختلاف على ضربين حقيقي
وحكمي فهذا من قبيل الحكمي بناء على ان طوية الاختلاف بالعامل الثاني او اجيب عنه
بان هذا الحد وضع الاعراب وهو حكم الاخرى لا الاولى فان قيل فعلى هذا يلزم
الاختلاف والحد في آخر المبني لا في آخر المعرب اذ الاسم قبل التركيب العامل مع
مبني على السكون قلنا بان المعرب على نوعين احدهما بالفعل كما هو بعد التركيب
نحو قام زيد وثانيهما بالقوة كما هو يستحق الاعراب فان زيد معرب بالقوة لا محا
لة وتعيين آخر المعرب للاختلاف دون الاول والوسط سيجيء في بحث الاعراب
هذا الكلام في غاية التحقيق فاطلب هناك قوله الفصل الثاني من الفصول الاربعة
يكون جزءا من المقدمة ويتوقف عليه الشروع في الاعراب فقال الاعراب ما
اي حرف او حركة به يختلف آخر المعرب دون الاول والاوسط فقوله ما جنس يشتمل
المقصود وغيره وقوله يختلف آخر المعرب فصل يخرج ما عدا الاعراب انتهى فان قيل
هذا الحد صادق على العامل لانه ما به يختلف آخر المعرب قلنا بان ما في حد الاعراب
في تأويل الحرف والحركة فيخرج العامل عن الحد لان العامل لا يكون حرفا او حركة
فان قيل بعض العوامل حروف كحروف المشبهة بالفعل وحروف الجارة وغيرها فلا
يخرج عن حد الاعراب ايضا قلنا بان المراد من الحروف المذكورة في التعريف هو
الحروف المباني لا المعاني والعامل من الحروف المعاني تأمل فان قيل لا يعين آخر المعرب للاختلاف
دون الاول والوسط قلنا بان الاعراب صفة الكلمة والكلمة ذات له ولا شك

الحكم

ولا شك ان صفته مغايرة عن الذات فان قيل فعلى هذا يخرج التثنية والجمع من هذا لان ا
لاختلاف فيهما باعتبار وسطا نحو جائني الزيدان ورأيت الزيدين وكذا حال الجمع فان الاختلاف
فيهما ليس في آخرهما بل التغيير في التثنية هو الالف وفي الجمع الواو وهما ليسا في آخرهما
النون وهو لا يتغير قلنا بان المراد من آخر المعرب يعني آخر حرف المعرب جميع
يختلف آخرهما لان النون فيهما عوض عن التنوين على بعض المذهب والتنوين كلمة اخرى
فآخر التثنية هو الالف وآخر الجمع الواو والمراد من الاختلاف في آخر المعرب اختلافه من حيث العامل
فخرج عنه حركة غلامي البصرى اذ ليس من حيث العامل بل من حيث الاقتضاء الياء فان قيل تعريف الا
عراب صادق على الحركة دون الاعراب الحرفي وذلك لان الاعراب سبب يختلف بذلك السبب
آخر المعرب فلا بد من مغايرة السبب للآخر اى لا بد من مغايرة الحال المحل ففي جائني ابوك
الواو آخر المعرب فكيف يختلف به آخر المعرب قلنا الامر كذلك الا ان الاعراب الحرفي فرع بالنسبة
الى الاعراب الحركتي والحركات مغايرة آخر المعرب فالاعراب الحرفي محمول عليه حمل الفرع على الاصل
كذا في عبد الغفور حاشية فوائد الضيائية في بحث الاعراب تأمل قوله كالضمة والفتحة
والكسرة ولما ذكر مثاله سابقا لم يذكره ههنا واكتفى بها والواو والالف والياء نحو جائني ابوك
ورأيت اباك ومررت بابيك واعراب الاسم اى المعرب لان البحث عنه ثابت على ثلاثة انواع
رفع ونصب وجر اى احدها رفع وثانيها النصب وثالثها جر على حذف المبتدا
واما منصوب على المفعولية واما مجرور على البدلية حسن قوله على ثلاثة
انواع وانما انحصر الاعراب بثلاثة انواع لان الاعراب لا يكون الا علا
مة

الاعلامة المعنى المعتورة على المعرب وهو على ثلاثة انواع الفاعلية والمفعولية والاضافة
فيدل على ذلك المعنى الذي ثلثة انواع والا لزم الترادف بين الاعرابين لو جعل اكثر من ثلثة انواع
او الشركة لو جعل الاقل من ثلثة انواع والترادف والشركة كلاهما خلاف الاصل تأمل كذا
في غاية التحقيق قوله العامل ما به يرفع وينصب ويجر نحو جائني زيد فجائني عامل اذ
حصل به الرفع على زيد ورأيت زيدا فرأيت عامل اذ حصل به النصب في زيد وعلى هذا القياس
حالة الجر فان قيل هذا الحد ليس بجامع لخروج عوامل الفعل كلم ولما وغيرهما قلنا
بان المراد من العوامل ههنا عوامل الاسم بقرينة البحث عنه فان قيل لا نسلم العامل ما
به يحصل رفع ونصب وجر بل العامل ما به يحصل معنى المقتضى للرفع والنصب والجر

[illegible]

المصدر وهو يتوقف على العامل وجهة الوقوع وهو يتوقف على المعرب فله محلان بالنسبة
الى متعلقته فجاز ان يذكر متصلا بالمعرب لانه صفته وجاز ان يذكر بعد العامل لحدوثه عنه
وكذا لشيء له جهتان فله محلان تأمل والمراد من الرفع اعم من ان يكون حرفا وحركة
وكذا المراد من النصب والجر اعم من ان يكون حرفا او حركة قوله ومحل الاعراب من الاسم الآخر
اى محل الاعراب الحرف الاخير لا الاول والوسط كما مر قوله مثال الكل نحو قام زيد فقام

فقام عامل وزيد معرب والضمة اعرابه الدال على الاعراب انتهى قوله واعلم انه اي ضمير
الشان لا معرب في كلام العرب الا الاسم المتمكن والفعل المضارع وسيجي حكمه في قسم الثاني
وهو مبحث الفعل ان شاء الله تعالى الفصل الثالث من الفصول الاربعة يكون جزءا من المقدمة
ويتوقف عليه الشروع في اصناف اعراب الاسم وهي اي اصناف اعراب الاسم تسعة
اصناف الاول اي الصنف الاول من اصناف التسعة ان يكون الرفع بالضمة حالة
الرفع والنصب بالفتحة حالة النصب والجر بالكسرة حالة الجارة ويختص هذا
الصنف بالمفرد المنصرف الصحيح فبقيد الافراد خرج التثنية وبقيد الانصراف خرج
غير المنصرف وبقيد الصحيح خرج المفرد المنصرف غير الصحيح كالاسماء الستة فانها مفرد
منصرف لكنها غير صحيح لان الاربعة منها ناقصة واوية وهي ابوك واخوك
وهنوك وحموك وواحد منها لفيف مقرون وهو ذو مال اصله ذوو وواحد منها اجوف
واوي وهو فوك لان اصله فوه حذفت الهاء على غير القياس وابدلت الواو ميما في
غير حالة الاضافة ثم في الصحيح اختلاف بين النحويين والصرفيين فلهذا اعرض
المصنف الى تعريفه فقال فالصحيح عند النحاة ما اي اسم الذي لا يكون في آخره اي آخر
ذلك الاسم حرف علة كزيد فالمثال والاجوف والمهموز مع اقسام الثلاثة واما
المضاعف مع قسميه صحيح عند النحاة واما الصحيح عند الصرفيين ما سلمت
حروفها الاصلية من حروف العلة والهمزة والتضعيف فالسالم والصحيح متحدان
عند الصرفيين لا فرق بينهما عند الصرفيين ومختلفان عند النحاة فالسالم عند
النحاة

النحاة ما هو السالم عند الصرفيين والصحيح غيره وهو ما لا يكون في آخره حرف علة
قوله او الجاري مجرى الصحيح اي الذي يجري مجرى الصحيح وهو اي الجاري مجرى
الصحيح ما اي اسم كان في آخره اي آخر ذلك الاسم واو وياء ما قبلها ساكن
كدلو وظبي وانما صار هذا الاسم جارية مجرى الصحيح لعدم ثقل الاعراب
عليه بسبب سكون ما قبله ولاستراحة اللسان بالسكون ما قبله ويختص ايضا
بجمع المكسر المنصرف كرجال وانما قيد الجمع بالمكسر احترازا عن جمع السالم نحو ضاربون
ومسلمون وبقيد المنصرف احترازا عن الجمع المكسر الغير المنصرف نحو ضوارب ونوادر
غيرهما وانما اختص هذا الاعراب بهذين القسمين لمناسبتهما في الاصالة وذلك
لان الاعراب الحركتي اصل من الحرفي والمفرد المنصرف اصل من التثنية والجمع المكسر
المنصرف اصل من الجمع المكسر غير المنصرف فاعطي الاصل للاصل اما وجه اصالة
المفرد فظاهر لاشتقاقهما منه واما وجه اصالة اعراب الحركتي فلان الاعراب
الحرفي مستنبط منه وذلك لان الواو من الضمتين والالف من الفتحتين والياء
من الكسرتين ومعنى الاستنباط ههنا ان اداء الالف مقدار اداء الفتحتين
وكذا اداء الواو مقدار اداء الضمتين وكذا اداء الياء مقدار اداء الكسرتين كما
يعلم به سلامة الطبع فبهذه العلاقة حكموا باستنباط هذه الحروف الثلاثة من
الحركات فان قيل فعلى هذا يلزم ان لا يكون في الجمع المؤنث السالم اعرابا
حركتيا لان الجمع فرع المفرد واللائق للفرع اعراب الفرعي الاعراب

بالحروف تأمل قف الامر كذلك لانه اعطي له الاعراب بالحركتين لاجل
الضرورة وهي عدم وجدان الحرف الاخير صالح وقت بلا الاعراب الحرفي من الواو والياء
والالف فلما لم يجد في آخره حرف صالح للاعراب الحرفي اعرب بالحركات ضرورة
فالاعراب في هذين القسمين اصلي من وجهين احدهما ان يكون بالحركات
دون الحروف وثانيهما باحوال الثلاثة دون الاثنين كما كان احوال
الاعراب تابع للاخير وسيجي بيانه ان شاء الله تعالى قوله فنقول انه مطابق
بهذا القاعدة المذكورة من الاعراب بالحركة في الاحوال الثلاثة
جاءني زيد ودلو وظبي ورجال ورأيت زيدا ودلوا وظبيا ورجالا ومررت
بزيد ودلو وظبي ورجال وغير ذلك على هذا القياس تأمل قوله والثاني
اي الصنف الثاني من اصناف التسعة المذكورة ان يكون الرفع بالضمة
حالة الرفع والنصب والجر بالكسرة فالنصب تابع للجر ههنا ويختص
اي هذا الصنف بجمع المؤنث السالم وهو كل جمع في آخره الف وتاء
ونقول مطابق بهذا الاعراب جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت
بمسلمات وانما اختص هذا الاعراب بجمع المؤنث السالم مع ان الجمع المؤنث
فرع جمع المذكر اللائق للفرع مع انه لم يعرب الفرع لعدم وجود الحرف الصالح
للاعراب الحرفي في آخره وهو الواو والياء والالف فبالضرورة اعرب با
لحركات وانما صار النصب تابع للجر لئلا يلزم مزيد الفرع على الاصل

وهو الجمع

الجمع المذكر السالم نحو مسلمين وفي الجمع المذكر السالم النصب تابع للجر فلذلك في الجمع
المؤنث السالم فانتبه فعلى هذا يلزم مزيد الفرع على الاصل لان الجمع السالم المذكر وهو معرب
بالحروف وجمع المؤنث السالم فرع وهو معرب بالحركة فيلزم فوقية الفرع على الاصل على صورة التثنية
ايضا قف بان هذا الضرورة وفوقية الفرع على الاصل بالضرورة كلا فوقية او لان الاعراب بالحركات
وان كان اصلا لكنه في المفردات اصلا لا في التثنية والجمع فالاعراب بالحركة في الجمع بمنزلة الاعراب
بالحروف لان الشيء اذا وقع في محل غيره فله حكم الغير فلا يلزم مزيد الفرع على الاصل تأمل وتدبر
فقد وجدنا هذا الاعراب في غير الجمع المؤنث السالم نحو كوكبات وهي جمع كوكب وكذا قف لفظ
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وغيرها مما كان مفرده مذكرا ينتقض الى صحته بان المراد من
الجمع المؤنث السالم الاصطلاحي وهو في الاصطلاح ما كان في آخره الالف والتاء
مع قطع النظر عن المفرد سواء كان مفرده مذكرا او مؤنث واجيب عنه بان
هذا العبارة بحذف المضاف او المعطوف تقديره ويختص هذا الاعراب نحو
جمع المؤنث السالم اي يختص بجمع المؤنث السالم وما على صيغته فلم ينتقض
الى صحته تأمل كذا في غاية التحقيق فاطلب هناك ما سبق عنه قوله والثالث
اي الصنف الثالث من الاصناف التسعة ان يكون الرفع بالضمة حالة
الرفع والنصب والجر بالفتحة حالة النصب والجر فالجر تابع للنصب على عكس جمع
المؤنث السالم ويختص هذا الصنف بغير المنصرف وهو ما فيه سببان من الاسباب
التسعة وسيجي بيانه وانما اختص بهذا الاعراب لان غير المنصرف

مفرد غالبا والمفرد اصل في الاعراب بالحركات واما وجه متابعة الجر

للنصب فلان غير المنصرف ما فيه سببان ففي وجود السببان صار مشابها

بها لا فعال كما في الافعال من الفرعيتان احدهما اشتقاق الفعل من ا

لمصدر وثانيهما احتياج الفعل الى الاسم فلما شابه الفعل امتنع عن الجر

كما امتنع من الفعل الجر فصار الجر تابع للنصب كذا في غاية التحقيق وفيه

اطناب مذكور فيه فاطلب هناك فان قيد كثير من غير المنصرف يدخله الكسرة

للتناسب للضرورة فاختصاص هذا الصنف بغير المنصرف بلا قيد غير صحيح

قلنا بان قيد الضرورة والتناسب معلوم فلا حاجة الى ذكره لان مواضع

كل حكم ملحوظ مع ذلك الحكم فلا حاجة الى بيانه مثال التناسب سلاسلا

واغلالا لان سلاسلا صيغة منتهى الجموع وهي غير منصرف لا يدخل عليه

الكسرة لكنه يدخل عليه الكسرة لتناسب الاغلالا واما مثال

الضرورة فكقول الشاعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك

ما كررته يتضوع فان النعمان غير منصرف الا انه دخل

الكسرة للضرورة الشعر انتهى قوله نحو امثلة هذا الصنف

المذكورة جاءني عمر ورأيت عمر ومررت بعمر قوله والرابع اي

صنف الرابع من اصناف الستة المذكورة ان يكون الرفع بالواو

حالة الرفع والنصب بالالف حالة النصب والجر بالياء حالة

الجارة

اي لما فرغ من مواضع الاعراب بالحركة شرع في بيان مواضع الاعراب بالحروف

فقال والرابع كذا وكذا ويختص هذا الصنف بالاسماء الستة موحدة ومكبرة

ومضافة الى غير ياء المتكلم سواء كان الاسماء مضافا الى الظاهر نحو ابو بكر

وابو عمرو او الى الضمير المخاطب نحو ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب

المرأة من جانب زوجها وهو اب الزوج فلا يضاف الا اليها وهنوك وفوك

وذو مال فبقيد الافراد خرج تثنيتها نحو اخوان وابوان وبقيد المكبرة خرج مصغرا

تها نحو اخيك وابيك فان مصغراتها معربة بالحركات وتثنيتها معربة باعراب

التثنية وبقيد الاضافة خرج ما لا يكون مضاف كأخ واب وغيرهما فانها

ايضا معربة بالحركات وبقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم خرج ما اضيف الى

ياء المتكلم نحو ابي واخي وغيرهما فانها ايضا معربة بالحركات لكنها تقديرية لا

لفظية فعلم ان الاسماء الستة لها خمسة احوال فلها خمسة اعراب فهذا

حال الافراد وحال التثنية والجمع وحال المكبر وحال المصغر وحال الاضافة الى

ياء المتكلم وحال الاضافة الى غير ياء المتكلم وحال قطع الاضافة فحال المكبر اي غير حالة الاضافة

والمصغر داخل في حال الافراد فحال الافراد مع المكبر والمصغر واحد فانحصر

الاحوال بخمسة باعتبار الاعراب احدها حال الافراد سواء كان مكبرا او

مصغرا وحال التثنية والجمع وحال الاضافة الى غير ياء المتكلم وحال قطع الا

ضافة تأمل ففي حال الافراد مع المكبرة والمصغرة مقطوعا عن الاضافة

وحال الاضافة الى غير ياء المتكلم

اعرابها بالحركات لعدم اعادة لام المحذوفة عنها سماعاً حالة الافراد نحو جاءني
اب ورأيت اباً ومررت باب وفي حالة التثنية والجمع اعرابها بالحروف كما في سائر
سائر التثنية والجمع نحو جاءني ابوان ورأيت ابوين ومررت بابوين تثنية وجمعا
لوجود حرف الاعراب في آخره حالة التثنية والجمع وفي حالة الاضافة الي ياء المتكلم
اعرابها بالحركات تقديرية لاقتضاء الياء الكسرة ما قبلها وفي حالة الاضافة
الي غير ياء المتكلم اعرابها بالحروف لاعادة اللام المحذوفة سماعا مع ارتفاع
المانع وهو التنوين وفي حالة التصغير ايضا بالحركات مطلق سواء كان مضافا
او لا لكونها جارية مجرى الصحيح انتهى وانما غير الاسلوب باضافة الي الحم
الكاف المكسورة وباضافة ذو الي غير الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب
الزوج فلا يضاف الا اليها واما ذو فلانها وضعت لاتصاف الشيء باسم
الجنس فلا يضاف الا الي اسم الجنس واما قول الشاعر اهنا ء المعروف ما لم
يتبدل فيه الوجوه وانما يعرف ذو الفضل من الناس ذووه شاذ ولا يعتد به
وكذا قوله اللهم صل علي محمد وذويه ايضا شاذ لا يقال ان الاسم
الذي آخره واو وما قبلها مضموم لم يوجد في كلام العرب وذو وابوك كذلك
لانا نقول هذه القاعدة مشروطة بثلاثة شروط اولها لا يكون ذلك الواو
بمنزلة الاعراب فبهذا القيد خرج واو ابوك وذو والبواقي مثالا لان
الواو فيها وقعت اعرابها وثانيها ان لا يكون في اسم المبني فبهذا القيد خرج واو
هو

هو لانها وقعت في المبني وثالثها ان لا يكون مدغما او مدغما فيه فبهذا القيد
خرج واو مدعو ومرضو فلا يجوز ابدالها ياء الا للخفة نحو مدعي ومرضي و
انما صار اعراب اسماء الستة بالحروف مع كونها مفردات دفعاً للوحشة
والمفارقة وذلك لانه لو جعل اعراب التثنية والجمع بالحروف وجعل
اعراب جميع المفردات بالحركات لوقع الوحشة بينهما مع انهما مشتق
ومشتق منه وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف دون غيرها
من المفردات لمناسبتها بالتثنية والجمع لفظا ومعنى اما لفظا
فلوجود حرف الصالح للاعراب في آخرها واما معنى فلان معانيها
منبئة عن التعدد وانما صار ستة ولم يجعل اقل ولا اكثر لمقابلتها
اعراب التثنية والجمع وذلك لان الاعراب التثنية ثلاثة واعراب
الجمع ايضا ثلاثة فاختار في مقابلة كل اعراب اسما فصار
ستا فان قيل اعراب اسماء الستة لا يخلوا اما ان يكون بطريق الجواز
او الوجوب لا سبيل الي كل واحد منهما لانه لو اريد الجواز لخرج عنه
ابوك واخوك لان الاعراب فيهما واجب بالحروف في هذه الحالة
لا جائز وان اريد به الوجوب لخرج عنه هنوك وحموك لان الاعراب الحم
والهن بالواو في حالة الاضافة جائز لا واجب لوجود اعرابهما
بالحركات ايضا مطلق سواء كان مفردا نحو جاءني حم ورأيت حما

فان قيل

ربما كانت
الاضافة

ومررت بحم او مضاف نحو جاءني حمك ورأيت حمك ومررت بحمك وكذا
الهن قلنا بان المراد بها الفصيحة والصلاحية اي يصح اعرابها با
لواو والالف والياء ويصلح لها هذا الاعراب وحينئذ يشتمل الوجوب
والجواز كذا في غاية التحقيق فتأمل فان قيل لما كان اعراب اسماء الستة
بالحروف موجب ان يكون بالالف والياء مثل التثنية او يكون بالياء والواو
مثل الجمع لان اعرابها تبعهما فصارت فرعا عن التثنية والجمع فينبغي
ان يكون اعرابها مثل التثنية والجمع كيلا يلزم مزية الفرع على الا
صل قلنا الامر كذلك الا ان اسماء الستة لما كانت مفردات فرعية
حال الافراد لان المفرد اصل في الاعراب ثلاثة كذا في غاية التحقيق
نحو امطابق لهذه القاعدة جاءني ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك
وكذا البواقي والنحو مثل الى الصنف الثامن منه ان يكون الرفع
بالالف حالة الرفع والنصب والجر بالياء المفتوح ما قبلها حالة
النصب والجارة ويختص هذه الصنف بالمثنى اي ما يطلق
عليه لفظ المثنى وهو الاسم الذي لحق في آخر مفرده الف او
ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة مطلقا سواء كان مذكرا او
مؤنث الذي علم او لغير ذي علم وكل مضاف الى مضمر عطف على
المثنى الي ويختص هذا الاعراب بالمثنى وكلا واثنان للمذكر
واثنتان

قلنا

قيد فان

قلنا

واثنتان للمؤنث وكذا كلتا للمؤنث لكنه لم يذكره اكتفاء بذكر الاصل هو كلا
وانما لم يكتف بذكر الاصل وهو قوله واثنان لان لفظ الاثنان والا
ثنتان من اسماء العدد وهي مخالف لجميع الاسماء في الاشتقاق فلهذا
لم يكتف بذكر الاصل نحو امطابق لهذه القاعدة جاءني الرجلان وكلاهما
واثنان واثنتان ورأيت الرجلين وكليهما واثنين ومررت بالر
جلين وكليهما واثنين واثنتين وانما قيد كلا وكذا كلتا بالاضافة
وصار لازمة الاضافة لعدم الافادة معنى التثنية منهما الا باضا
فتهما الى التثنية ظاهرا او مضمرا وانما فصل الاضافة بالمضمر لان كلا
زوجهين مفرد صورة وتثنية معنى فصورته يقتضي اعراب الحركات ومعناه
يقتضي اعراب الحروف فاذا اضيف الى المظهر روعيت جانب الافراد و
اعرابه بالحركات لان المظهر اصل في الافراد اصل ايضا والحركات اصل
فاعطى الاصل للاصل واذا اضيفت الى المضمر روعيت جانب المعنى
والاعراب بالحروف لان المعنى فرع والاعراب بالفرع فرع فالحاصل ان
وجود الاصل يقتضي رعايته من جانبه ووجود الفرع يقتضي رعايته
كذلك فرعية كلا الى التي تتكلم فيهما وانما خص هذا الاعراب بهذه
الاسماء لمناسبتها الاعراب الحرفي في كونها فرعيتين والائق للفرع
الفرع ولوجود حرف الصالح في آخرها فان قيل الالف في آخر هذه الا

قيد فان

سيما وعلامة التثنية فلو جعل ذلك الالف اعرابا يلزم ايراد المؤثرين
على اثر واحد وهو لا يجوز قلنا بان ذلك لمنع اذا كان المؤثرين لفظيين
واما اذا كان احدهما لفظيا والآخر معنويا فيجوز ايراد المؤثرين على اثر
واحد كما في مبتدا الخبر فيه كذلك الحكم في جمع المذكر السالم نحو مسلمون وسيأتي ذكرها
انتهى فان قيل فعلى هذا لم يصدق على هذه الالف حد الاعراب وهو ما
اختلف آخره به لان الالف آخر المعرب فكيف يختلف به آخر المعرب والا
لزم اختلاف الشيء في نفسه وهذا باطل والجواب عنها مامر آنفا وهو الحمل
على الاعراب الحركة فان قيل فعلى هذا لم يثبت الاختلاف في آخره لان آخر
التثنية وهو النون وهو لم يتغير والجواب عنه مامر قلنا لم جعل الالف
علامة الرفع والياء علامة للنصب والجر بان هذه الموافقة الفعل نحو
ضربا او الموافقة الضمير نحو هما وكذا حال الجمع فالالف في ضربا ضمير المرفوع
وفي تثنية الاسم علامة الرفع وانما صار كلا وكلتا واثنان واثنتان
من ملحقات التثنية لان التثنية الحقيقي ماله مفرد ولا مفردات لهذه الاربعة
سيما وقوله السادس اي الصنف السادس من الاصناف المذكورة ان
يكون الرفع بالواو المضموم ما قبلها حالة الرفع والنصب والجر
بالياء المكسورة ما قبلها حالة النصب والجر فان النصب تابع للجر في التثنية
والجمع جميعا وسيأتي ذكرها ويختص بجمع المذكر السالم وهو الذي يكون

بناء

بناء المفرد فيه سالما كمسلمون وضاربون والواو عشرون الى مع ملحقات الجمع
واخواتها من نحو ثلاثون واربعون الى تسعين وانما يختص هذا الاعراب بجمع
المذكر السالم لمناسبة الاعراب بالحرف في كونهما فرعا وموجود حرف صالح للاعراب
في آخرها فان قيل وجدنا هذا الاعراب بغير جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين
وثبون وقلون جمع سنة وارضة وثبة وقلة قلنا بان المراد من جمع
المذكر السالم ما يكون اصطلاحيا وهو ما يكون في آخره واو وياء ونون مفتوحة
او يجاب بان العبارة على حذف المضاف او على حذف المعطوف تقديره
ويختص هذا الاعراب بجمع المذكر السالم او يختص بجمع المذكر وما على صيغة
فح فاندفع الاشكال فان قيل الواو فيه علامة للجمع فان كان علامة الرفع
حالة الرفع يلزم ايراد المؤثرين على اثر واحد وهو غير جائز واجيب عنه لما مر
في التثنية فان قيل فعلى هذا لا يلزم الاختلاف في آخره قلنا بان المراد
من الآخر آخر حقيقة والنون ليس آخر الجمع لانه عوض عن التنوين في آخر الجمع الواو حقيقة
فان قيل لم جعل الواو علامة الرفع في الجمع والالف علامة الرفع في التثنية وجعل الياء
فيهما علامة النصب والجر قلنا بان هذا الضرورة وذلك لانه لو اعرب
المثنى بالحروف الثلاثة يبقى الجمع بلا اعراب ولو اعرب الجمع بالحروف الثلاثة
بقي التثنية بلا اعراب ولو اعرب كل واحد منهما بتلك الحروف لوقع الالتباس
بينهما فبالضرورة قسمة تلك الحروف عليهما فاعطى الالف للتثنية حالة

الرفع والواو للجمع في حالة الرفع لانها ضمير المرفوع في الفعل نحو ضربا وضربوا وجعل
الياء علامة للجر فيهما ولما لم يوجد علامة النصب فكل بتبعية النصب للجر
وفرقوا بين التثنية والجمع بحركة ما قبل الياء فيهما بان الفتحة في التثنية
والكسرة في الجمع نحو مسلمين ومسلمين في التثنية والجمع ولم يعكس الامر لان التثنية
كثيرة لانه غير مختص بذي علم والجمع قليل لاختصاصه بذي علم فالكثير يناسب
التخفيف فان قيل انك قلت اعراب التثنية الالف في حالة الرفع والياء
في حالة النصب والجر وقوله ومن احب كريمتاه لم يكتب بين العدد والمفرد
مخالف للحكم المذكور فان قوله كريمتاه تثنية وقعت مفعولا لقوله احب فلم
يكن الياء في حالة النصب بل الالف فكيف قلنا بان هذا مبني على مذهب ابن
مالك النحوي واما على مذهب جمهور فلا نسلم كونه كريمتاه بل كريمتيه بالياء
وقوله كريمتاه شاذ لا يعتد به فان قيل لم جعل الجمع [illegible] النصب تابع للجر
والجر تابع للنصب يعني يجعل كل واحد منهما تابعا ومتبوعا ولم يجعل الرفع
تابعا ولا متبوعا دون الرفع وان [illegible] اولو وعشرون مع [illegible] من الملحقات
لانه لا مفرد لهما والجمع الحقيقي ماله مفرد [illegible] لا نسلم انه لا مفرد لهما لان
اولو جمع ذو وعشرون جمع عشرة قلنا هذا ممنوع لان المراد بالجمع ماله مفرد
من لفظه وهو من غير لفظه فلا يعتد به ولان العشرون لا يجوز ان يكون
جمع عشرة والا لزم اطلاق العشرين على ثلاثين لانه لا بد في الجمع من ثلاثة
افراد المفرد

افراد المفرد ولا يجوز اطلاق العشرين على ثلاثين اسمي الا فلا يكون جمعا لمفرد ايضا
فاذا كان الامر كذلك كان من الملحقات انتهى قوله تقول مطابقا لهذه القاعدة
المذكورة جاءني مسلمون وعشرون واولو مال ومررت بمسلمين وعشرين واولي
مال ورأيت مسلمين وعشرين واولي مال واعلم ان النون التثنية مكسورة ابدا الا
في كل حال سواء كان رفعا او نصبا او جرا انما اختير الكسرة لوجوه اما لان التثنية
وسط الحال بالنظر الى المفرد والجمع والكسرة ايضا متوسط فلهذا اختصت
بالكسرة او لان هذا النون عوض عن التنوين على بعض المذاهب والتنوين
حرف ساكن والساكن اذا حرك حرك بالكسر او لانه لو لم يكسر فكان مفتوحا
او مضموما لا سبيل الى كل واحد منهما لانه لو فتح لزم توالي الفتحات ولو ضم فهذا
متروك وذلك لان النون كلمة بحرف واحد كهمزة الاستفهام وواو
العطف ولا يوجد مثل هذه الكلمة في كلمات العرب مضموم انتهى اعلم
ان في نون التثنية والجمع اربعة مذاهب مذهب [illegible] ومذهب الزجاج
ومذهب ابن ولاد ومذهب ابن مالك فعند [illegible] انه عوض من التنوين
المفرد لا عن الحركة فقط ولا عنهما معا وانما عوض النون عن التنوين المفرد
لئلا يختلط مادة الافراد في التثنية والجمع واما وجه التعويض عن التنوين
ان هذا النون تسقط حالة الاضافة كما تسقط التنوين فيها فعلم انها
عوض منه واعترض عليه بانه لو كان عوضا عن التنوين لم يكن مع الالف

واللام كالتنوين لا يوجد مع الالف واللام في نحو الرجال وهو يوجد
مع الالف واللام في التثنية الرجلان ونحو الزيدان وكذا في الجمع نحو الزيدون
فاذا ثبت النون مع الالف واللام علم انه غير عوض عن التنوين والا
لما جمع اجيب عنه بان التنوين انما يسقط مع الالف واللام لكونه ساكنة
خفيفة واما في التثنية والجمع فصارت متحركة فهو اقوى منه فلا تؤثر
اللام والالف في اسقاطه بخلاف التنوين فانه ساكنة وتؤثر الالف واللام
في اسقاطه واما عند الزجاج فانه عوض عن حركة المفرد لا عن التنوين لو
جوده مع اللام في التثنية والجمع ولوجود الحركة مع الالف واللام في المفرد
نحو الرجل والاعتذار عنه بان السقوط حالة الاضافة بان يكون ذلك
السقوط لقصر الكلام وتخفيفه وتعليله مع حصول تمام المعنى ومن
المعلومات ان الكلام القليل المفيد تمام المعنى اولى من الاطناب لا ان
يكون سقوطه بالاضافة واما عند ابن ولاد فانه عوض منهما لوجوده
مع اللام وسقوطه في الاضافة واما عند ابن مالك النحوي فانه
لا يكون عوضا عن شيء اي لا عن التنوين ولا عن الحركة ولا عنهما
بل يكون وجوده من اجل دفع الالتباس بالمفرد نحو جوزان فان النون
فيه لدفع الالتباس بالمفرد لان جوزان تثنية جوز فاذا اريد التثنية
زاد به في آخره الف التثنية فصار جوزا ولما كان جوزا بعد الالف

كعض

وهو مفرد زاد بعد ذلك الالف لنون حتى يرتفع ذلك الالتباس بالمفرد
واما الذي لا الالتباس فيه حمل عليه طردا للباب انتهى هذا كما في المنهل شرح قاضي
الارشاد والمصر في علم النحو وفيه اطناب لكنه نقتصر لحصول الغرض
بهذا القدر اليسير فان شئت الاطلاع عليه فليرجع اليه وفتحة نون الجمع اي
نون جمع المذكر السالم مفتوحا ابدا او وجه الزيادة لكيلا يختلط مادة المفرد
في الجمع واما وجه الفتح فللخفة بناء على ان الجمع ثقيلة من حيث المعنى
فالثقل يقتضي الخفة او لانه لو لم يفتح لكان مضموما او مكسورا لا سبيل
الى كل واحد منهما لانه لو كان مضموما لزم توالي اربع ضمات متواليات
حالة الرفع نحو مسلمون ولو كان مكسورا لزم الخروج من الضمة الحقيقي
او التقديرية الى الكسرة الحقيقية ومثل هذا الثقيل قوله وهما تسقطان
عند الاضافة اي نون التثنية والجمع وانما تسقطان حالة الاضافة
لانهما عوضا عن التنوين في بعض المذاهب والتنوين تسقط عند الا
ضافة فكذا العوض منه واما على مذهب من قائل بالحركة او دفع الا
لتباس فحذفهما ليقصر الكلام والخلاف ما مر انفا نحو جاءني غلاما زيد ا
صله غلامان فلما اضيف الى شيء آخر تسقط النون اي حالة الاضافة
واما لطول الكلام على الاختلاف التي ذكرنا قوله ومسلمو مصر اصله
مسلمون لما اضيف الى المصر سقط النون اما للاضافة او للخفة

على الاختلاف المذكورة قوله السابع اي الصنف السابع من الاصناف
المذكورة ان يكون الرفع بتقدير الضمة حالة الرفع والنصب بتقدير الفتحة
حالة النصب والجر بتقدير الكسرة حالة الجر ويختص اي هذا الصنف السا
بع بالمقصور اي باسم المقصور فاللام فيه عوض عن الموصوف تأمل
وهو ما جاء في آخره اي آخر الاسم الف مقصورة كعصا وانما سمي با
لمقصورة لان قصر الشيء حبسه عن الغير وهو ايضا محبوس عن
الحركات الثلاثة سواء كانت الالف ثابتة كالعصى باللام او محذو
فة كعصى بالتنوين قوله وبالمضاف اي باسم المضاف الى ياء
المتكلم غير جمع المذكر السالم كغلامي وانما صار الاعراب بالحركات لان
هذا الاسم معرب والمفرد اصل في الحركات وانما صار الاعراب تقديريا
دون لفظيا لتعذر ظهور الاعراب منعه في اللفظ لان العصا آ
خره الف وهو لا يقبل الحركة اصلا فصار تقديريا واما في غلامي فلا
نه لما كان الغلام مضافا الى ياء المتكلم صار آخر غلام مبنيا بسبب اقتضاء
الياء الكسرة ما قبلها فصار ما قبلها مبنيا على ذلك الكسرة فلم تبق
محل الاعراب لفظا فصار تقديريا هكذا قالوا وفيه نظر لانه
لم لا يجوز ان يكون دخول العوامل عليه سابقا على الاضافة الى
ياء المتكلم ويكون اعرابه لفظيا واقتضاء الياء تقديريا اجيب عنه

بان

بان الاضافة سابقا على دخول العوامل لانها من خواص الاسم وخاصة الشيء اقرب
من الغير وفيه تأمل فتدبر فعلى هذا ينبغي ان يكون ذلك الكسرة في غلامي مشترك بين ا
قتضاء عامل الجر وبين اقتضاء الياء فيكون اعراب غلامي لفظيا حالة الجر و
تقديريا حالة الرفع والنصب تحقيقه بان هذا ممنوع لورود المؤثرين اللفظيين على اثر واحد
وقد عرفت في بحث التثنية ان ايراد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد ممنوع بخلاف ما اذا
كان احدهما لفظيا والاخر معنويا فحينئذ يجوز ولا كذلك ههنا تأمل فتدبر فعلى هذا ينبغي
ان يعرب ما قبل نون الجمع المؤنث في نحو يضربن وتضربن اعرابا تقديريا دون بناء والى ان
الياء كما يقتضي البناء لما قبلها كذلك نون جمع المؤنث تقتضي البناء على السكون لما قبلها فما
بالهم ان يعربوا نحو غلامي تقديريا ويبنوا نحو يضربن وتضربن قلنا بان بينهما فرق جلي
وهو ان النون في جمع المؤنث ضمير الفاعل والفاعل شديد الاتصال بالفعل لفظا ومعنى
فلما اتصل بالفعل فاء لك النون حصل اتصال الفعل معه بحيث لم يبق هناك محل الاعراب
لا لفظا ولا تقديرا فصار مبنيا واما الاضافة وان كان يقتضي الاتصال لكنه
يقتضي الاتصال اللفظي لا المعنوي فتعذر محل الاعراب لفظا لا تقديرا فصار غلامي معربا
تقديرا فاحفظ هذا فانه في غاية التحقيق وبعضه في الايضاح شرح مراح الارواح

ثم لا يعوض التنوين بعد نون جمع المؤنث كما يعوض بعد الف التثنية وواو الجمع
بانه لو عوض التنوين عن الرفع يجوز لكنه يلزم اجتماع التنوينين في آخر جمع المؤنث فيؤدي
الى ان يستلزم اجتماع ثلاث نونات وهو مكروه وشنيع وهذا ان النونات اجتمعت

والنونات فكل واحد لا يلتبس بنون الخفيفة صورة فلهذا لم يعوض فعلى هذا يلزم
ان يعوض حرف آخر غير النون اذ لا يلزم ان العوض هو النون فقط بل يجوز ان يكون اي
حرف منه حروف الابدال وحروفها استنجده يوم صال زط كما في المراح لانا لو عوض الكل
نلزم خلاف جمع المؤنث عن اخواته فلزم الانتشار في ذهن المبتدي واذا ثبت وتقرر ان
النون في التثنية والجمع عوض عن المرفوع المفرد في الافعال فيلزم اجراء الاعراب المضارع
على فاعله لان الالف والواو ضمير الفاعل قبل النون العوض ما بعدها اعراب المضارع فاجرى
الاعراب الكلمة على كلمة اخرى لا يجوز مطلقا الا ان كذلك الا ان الفاعل كالجزء
من الفعل لشدة الاتصال فصار الفعل والفاعل كلمة واحدة حكما انتهى هذا كله
في الايضاح شرح المراح ثم لا يجوز ان يكون اعراب عصا ونحوه بالحروف كاعراب
كلا وكلا لوجود حرف الصالح للاعراب الحرفي في آخره كما في آخر كلا وكلتا بان عصا
اسم متمكن لازم التنوين فحينئذ اما ان يثبت مع ذلك الالف والتنوين او لا فالاثبات
ممتنع للزوم التقاء الساكنين وكذا حذف التنوين وحده لخلو الاسم المتمكن عن التنوين
بغير ضرورة وكذا حذف الالف لانه يلزم حذف الاعراب وهو لم يوجد تقدير
الاعراب بسبب التعذر في عصا اما ان يكون قبل الاعلال او بعده فان كان قبله
فلا يمتنع ظهور الاعراب فيه بل يثقل عليه بان الفرض ههنا وجود تقدير الاعراب
مطلق سواء كان التقدير بسبب التعذر او الاثقال وان فرضنا ان تقدير الاعراب
ههنا لتعذر الاعراب لا للاثقال فجوابه انا نختار اجراء الاعراب بعد الا
علال

علال لا قبله وشك ان اجراء الاعراب بعد الاعلال امتنع ظهور الاعراب لا الثقيل
وانما يختار بعد الاعلال لان الاعراب صفة الكلمة والكلمة ذات ومحل له فاجراء
الصفة بعد تقرر الذات والمحل اي بعد تهيئة الصفة فصار الاعراب تقديرا بالتعذر
كغلامي تقول موافقا لهذا المذكور جاءني العصا وغلامي في حالة الرفع ورأيت
العصا وغلامي في حالة النصب ومررت بالعصا وغلامي في حالة الجر فيذكر
عصا يراد كل اسم معرب مفرد آخره الف مقصورة سواء كانت للتانيث فقط او
كانت للالحاق او للاشباع او لرعاية القافية وزائدة او غيره مراد ههنا وكذا يراد
في ذكر غلامي كل اسم صحيح او جارية مجريها انتهى قوله الثاني منها اي الصنف الثاني منها
من الاضافة المذكورة ان يكون الرفع بتقدير الضمة حالة الرافع والجر بتقدير
الكسرة حالة الجارة والنصب بالفتحة لفظا حالة الناصب ويختص هذا الصنف
بالمنقوص اي باسم المنقوص وهو اي الاسم المنقوص هنا اي اسم آخره ياء اي آخر
ذلك الاسم ياء وما قبلها مكسور كالقاضي مطلق سواء كان الياء اصليا او
وضعيا او عوضيا عن الواو او عن الالف سواء كان محذوفة بالتقاء الساكنين او لا
وانما صار الاعراب في هذا القسم بالحركات ثم اذا كان بالحركات كان في الاثنين تقديرا
وفي حالة واحدة لفظا اما وجه الحركات فلانه مفرد والمفرد اصل في الحركات كما لا
يخفى واما وجه التقدير في الاثنين المذكورين فلاستثقال الضمة والكسرة
على ذلك الياء واما وجه اللفظ حالة النصب فلان الفتحة اخف الحركات

تقول مطابقا لهذه القاعدة المذكورة جائني القاضي ورأيت القاضي ومررت بالقاضي
وعلى هذا القياس غيره قوله التاسع اي الصنف التاسع من الاصناف المذكورة السابقة
ان يكون الرفع بتقدير الواو حالة الرفع والنصب والجر بالياء لفظا حالة النصب
والجر لان النصب تابع للجر ويختص هذا الصنف بالجمع المذكر السالم مضافا الى ياء المتكلم
تقول جائني مسلمي تقديره مسلمون فلما اضيف سقط النون عند الاضافة
فصار مسلموي فقد توجهت اليه قاعدة الصرفية وهي قوله اذا اجتمع الواو والياء
والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء للخفة لان الياء اخف من الواو
من الواو وادغمت الياء في الياء لوجود الجنس فابدلت الضمة بالكسرة
لمناسبة الياء فصار مسلمي فصار علامة الاعراب وهي الواو تقديريا
لابدال ذلك الواو ياء فلم يبق الواو على اصله ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي
في حالة النصب والجر فان النصب تابع للجر وانما صار الاعراب ههنا بالحروف
لما من انه جمع ولوجود حرف صالح للاعراب في آخره وانما صار تقديريا في حالة
الرفع ولفظيا في حالتين لان في حالة الرفع ابدال الواو ياء فلم يبق الواو وان صار
ياء وفي حالة النصب والجر للادغام فقط والادغام لا يخرج الشيء عن حقيقته
بخلاف الابدال فانه يخرج الشيء عن حقيقته انتهى فوائد قطبية كما ان الاعراب تقديريا
حالة الرفع كذلك في حالة النصب والجر ايضا تقديريا لان الياء علامة النصب
والجر لا يكون ظاهرا بل كونه مدغما مستترا قلنا بان الادغام لا يخرج الشيء

عن الحقيقة كما عرفت فالتلفظ بالياء والثلاثة تلفظ بالياء الاولى ايضا
اذ المدغم والمدغم فيه حرفان في التلفظ واعلم ان الاعراب التقديري قد
يكون في الحركات وقد يكون في الحروف فاذا كان في الحركة فقد يكون في الاحوال
الثلاثة كما في عصا وغلامي وقد يكون في الاثنين كما في قاض وداع ورام
واذا كان في الحروف فقد يكون ايضا في الاحوال الثلاثة نحو جائني ابو القوم
ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم ولم يذكر المصنف هذا القسم لقلته وقد يكون
بحالة واحدة كما في مسلمي فعلى هذا ان يكون الاصناف عشرة لا تسعة
وهو ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب بتقدير الالف والجر بتقدير الياء
الياء كما في قوله جائني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم
بانه مندرج تحت قوله كعصا وغلامي فان قوله وقد يكون الرفع بتقدير الضمة و
النصب بتقدير الفتحة والجر بتقدير الكسرة اعم من ان يكون بالحركات او بالحروف
ففي صورة الاندراج صارت تسعة تأمل واعلم ان هذه القاعدة
المذكورة من كونه اجتمع الواو والياء والاولى منهما ساكنة الى آخره مشروط
بشرائط احدها ان يجتمع الواو والياء في كلمة واحدة مستقلة كما في مرمي
اصله مرموي او في حكمها كما اذا كانتا في كلمتين غير مستقلين كما في ضاربي و
رامي اصله ضاربوي ورامي فان كل واحد منهما كلمتين لكنهما في حكم الكلمة
الواحدة لشدة اتصال الضمير مع ما قبله فبهذا الشرط خرجت نحو قالوا يا وليتنا

وكذا نحو اخلولق ان يغزوا ويوما وميادطوا امتنع الادغام لان اجتماعهما ليست

في كلمة واحدة حقيقية او حكمية بل في كلمتين المستقلتين وثانيها ان لا يكون في

ذلك الواو مبدلا عن الالف نحو سوير وثالثها ان لا يكون ذلك الياء مبدلا من

الواو نحو ديوان ورابعها ان لا يكون ذلك الكلمة على وزن افعل نحو اليوم

وخامسها ان لا يكون ذلك الكلمة علم المؤنث نحو حيوة علم للمرة صفية و

سادسها ان يكون في آخر الكلمة لا في الوسط نحو مقبول ومجيوف و

سابعها ان لا يلتبس بشيء آخر ثم هذه الشرائط شرائط الوجوب لا الجواز لان

الجواز لا يقتضي هذه الشرائط سواء وجد هذه الشرائط او لا فيجوز الا

دغام هذا كله في شرح زنجاني وبعضها في الايضاح شرح المراح تامل

قوله الفصل الرابع من الفصول الاربعة المذكورة ويكون جزء من المقدمة

ويتوقف عليه الشروع في تقسيم اسم المعرب اي في تقسيم المعرب فيه اندفع الا

شكال الناشي من كلمة في للظرفية وقوله وهو على نوعين اي ذلك الاسم

منصرف خبر المبتدأ المحذوف احدهما منصرف وهو ما اي اسم ليس فيه سببان

فقوله سببان اسم لقوله ليس وخبره فيه مقدم عليه والمجموع صفة الموصوف

او صلة الموصول مبني على ان ما موصوفة او موصولة ثم الموصوف

مع الصفة او الموصول مع الصلة خبر المبتدأ وهو قولك وهو اعلم ان كلمة

ما لا تخلو اما ان يكون في محل المبتدأ او في الخبر فان كان الاول فالموصول

هناك

هناك اولى من الموصوف لان المبتدأ حقه ان يكون معرفة والموصول اتيه معرفة

واذا كان في محل الخبر فالموصوف اولى من الموصول لان الخبر حقه ان يكون نكرة وان

جاز تعريفه فالموصوف نكرة مخصصة انتهى كذا في غاية التحقيق قوله او سبب واحد

عطف على قوله سببان فحاله في الاعراب كحاله على وجه المذكورة تامل وكلمة او بينهما

لانفصال الحقيقي يقوم هذا السبب مقامهما اي مقام السببين في التاثير بان تؤثر

واحدها تاثيرهما من الاسباب التسعة قوله يقوم جملة خبرية وقعت صفة

واحد وقوله من الاسباب بيان لما يقوم مقامهما او من السببين او من جميعهما تامل

انتهى ما الباعث في تقسيمه لان المقصود معرفة الاسم وهو حصل با

بالتعريف بان الباعث على تقسيمه اجراء الاحكام المختلفة لهما

كما لا يخفى تقسيم الشيء ولا يكون الا بعد تعريفه كان ذا اكتفى

وهو المركب الذي لم يشتبه آه دون تعريفه الذي وهو كلمة تدل على معنى في نفسها آه

لان هيهنا تقسيم المعرب لا تقسيم مطلق الاسم سواء كان معربا او مبنيا

ان نوع ما فيه سببان وقد وقع ذلك منصرف بان المراد من السببان

السببان مع شرائطهما وفيه انتفاء الشرائط كما سيجيء عن قريب

لم قدم التعريف المنصرف على غير المنصرف بان المنصرف اصل بالنسبة الى

غير المنصرف تامل كذا وجوه ويسمى المتمكن اي ويسمى ذلك المعرب المتمكن

المكن على صيغة اسم التفضيل لامكانه على اعراب الثلاثة وقد مر وجه كلوا

منهما اي من المعرب والمتمكن والا لما امكن لما فرغ المصنف عن حده ومعرفته شرع
الآن في حكمه وهو اثر المرتب عليه فقال وحكمه اي اثر المرتب عليه ان يدخله
الحركات الثلاث مع التنوين فان قيل حكم الشيء اثر ذلك الشيء وههنا لان
الدخول ليس اثره بل هي صفة المتكلم حقيقة وللحركات تبعا ومجازا قلنا بان (اي منصرف ١٢)
اضافة الحكم الى ضميره اضافة معنوية بمعنى لام المقدر او في تقديره وحكم الاولى فيه
فحينئذ اندفع الاشكال ومثل هذه الاشكال سيجيء في حكم غير المنصرف ان شاء الله تعالى
مع جوابه تقول انت موافقا لهذا الحكم المذكورة جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد
قوله وغير المنصرف اي وثانيهما غير المنصرف على حذف المبتدأ وهو اي الغير المنصرف
ما اي اسم فيه سببان منها اي من اسباب التسعة او واحد منها اي من الاسباب التسعة
تقوم ذلك الواحد مقامهما في التأثير بان تؤثر وحدها تأثيرهما فقوله سببان اما
مبتدأ وخبره مقول فيه متقدم عليه او فاعل فيه والجملة صفة الموصوف او صلة
الموصول والمجموع خبر المبتدأ وهو الضمير المرفوع اعني هو وواحد معطوف على السببان
فاعرابه كاعرابه على الوجهين المذكورين تأمل ومعنى ما تقوم مقامهما ليس الا صيغة
منتهى الجموع والف التأنيث كما سيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فان قيل ان لوقا وهودا
كل واحد منهما منصرف مع ان فيهما سببان قلنا بان المراد من السببان كالسببان مع شرائط
يكون وشرائط العجمة في هذه الاسمين الزيادة او تحرك الاوسط وكلاهما فيهما
منتفيه تأمل فان قيل ان هذا ما فيه سببان وهي ليس غير منصرف قلنا بان

هذا

هذا ذو جهتين احدهما اشتماله على ذلك السببين مع ملاحظة الشروط ومع قطع
النظر عن الخفة والثقل وثانيهما اشتماله على ذلك السببين مع ملاحظة الشروط
فاذا تصور كونه مع ملاحظة الشروط فهو منصرف قطعا لانه اذا فات الشرط
فات المشروط واذا تصور كونه مشتمل على وجود السببين فقط فهو غير منصرف لوجود
السببين فيه العلمية والتأنيث فان قيل غير المنصرف لا يكون مغايرا للمنصرف بل منع
عنه الجر والتنوين فلازم ان يكون مبنيا لان غير المنصرف لا يكون مبنيا قلنا
بان المراد من الانصراف وهو اشتمال الاسم على اعراب الثلاثة او اشتمال الاسم
على اعراب الزائد على الفعل ويراد بغير المنصرف اشتمال الاسم لا على اعراب الثلاثة
ولا على اعراب الزائد فالانصراف وغيره ما بينهما بمعنى الزيادة بناء على ان المنصرف
ماخوذ من الصرف وهو الزيادة فالحاصل ان الاسم اما مشتمل على الزيادة او غير
مشتمل لا على اعراب الزائد او لا فالاول يسمى منصرفا والثاني غير منصرف انتهى
كذا اورده الفاضل قدس سره العزيز وهو العبد الغفور في نسخته على الفوائد
الضيائية تأمل فان قيل يصدق في تعريف غير المنصرف ما شبه به الفعل في السببين
حقيقة او حكما لان احضر واشهد قلنا بان المراد كذلك لا ان المشابهة وصف
وعارضي يتوالد من بعد وجود السببين في الاسم فاخذ الذات في التعريفات اولى من
اخذ الصفات لان التعريف الحدي اولى من تعريف الرسمي تأمل فان قيل لم عدل
المصنف عن تعريف المشهور لغير المنصرف وهو قوله غير المنصرف ما يمتنع عنه الجر

والتنوين قلنا بانه لا انه عدل عنه للزوم الدور فيه لان اعتزال الجر والتنوين
يتوقف على منع الصرف ومنع الصرف يتوقف باعتزال الجر والتنوين فلزم الدور كذا
في غاية التحقيق في غير المنصرف والاسباب التسعة وهي اي الاسباب التسعة
العدل مع ما عطف فالعبارة بتقديم العطف على الربط والا لزم كون العدل اسباب
التسعة وذا لا يجوز لان العدل سبب واحد من الاسباب اعلم انه قد يتقدم
الربط على العطف وقد يكون العطف مقدم على الربط فاذا كان هناك تقسيم
الكل الى الاجزاء فالعطف حينئذ مقدم على الربط نحو قولنا السكنجبين خل وعسل
وماء واذا كان تقسيم الكلي الى الجزئيات فالربط مقدم كما في قولنا الحيوان انسان
وبقر وغنم فيما نحن فيه العطف مقدم عليه اي الربط والوصف والتانيث والمعرفة والعجمة والجمع
والتركيب والالف والنون الزائدتان ووزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف اي
اثره المرتب عليه حين اشتمال الاسم على السببين او على احد ان لا يدخل الكسرة
ولا التنوين لمشابهته الفعل لوجود السببين فيه كما في الفعل وذلك لان الفعل
مشتق من الاسم وثانيهما محتاج الى الاسم فاذا ثبت مشابهته بالفعل منع ما منع من الفعل
وهو الجر والتنوين قوله وحكمه مبتدأ وان في قوله ان لا مخففة من المثقلة واسم الضمير الشأن
ولا نافية وما بعده من الجملة الفعلية خبر ان والجملة خبر الحكم انتهى فان قيل كثير من
الاسماء الغير المنصرف يدخل الكسرة والتنوين كما في بعض الاشعار للتناسب قلنا
بان المراد من عدم دخول الكسرة والتنوين عدم دخولهما وقت انتفاء الضرورة والتناسب

وأما عنده

واما عند وجود الضرورة والتناسب يدخله الكسرة لان الضرورة تبيح المحظورات
والتناسب امر مهم عندهم فانتهى قوله فيكون ذلك الاسم في مواضع الجر مفتوحا كما مر اي
الجر تابع للنصب في غير المنصرف جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد بالفتح لما فرغ عن
الاجمال شرع في تفصيله فقال اما العدل هو في اللغة جاء بمعنى متعدد احدها بمعنى
الميل اذا وقعت صلته الى كما يقال فلان عدل اليه اي مال اليه وقد يكون بمعنى الاعراض
ان وقعت صلته عن نحو فلان عدل عنه اي اعرض عنه وقد يكون بمعنى الفرق
ان كان صلته كلمة في نحو فلان عدل فيه اي حرف فيه وقد يكون بمعنى البعد ان كان صلته
من نحو عدل الجمل من البعير اي بعد الجمل من البعير وقد يكون بمعنى المساواة ان وقعت
صلته بين نحو عدل الامير بين كذا وكذا وقد يكون بغير هذا المعنى مما يقتضيه صلته تامل
وهو في الاصطلاح تغيير اللفظ من صيغته الى صيغة اخرى تحقيقاً او تقديراً نحو تحقيق
او تقديراً منصوباً على المصدرية على حذف الموصوف او المضاف اليه تغيير اللفظ تغييراً
تحقيقاً او تقديراً او تقدير تحقيق او تقدير وفي بعض النسخ اما العدل فهو تغير
اللفظ مع الفاء وهو الصواب لان الفاء لازم لاما الشرطية كما جاء في موضع نحو
اما زيد فمنطلق وكذا اما يوم الجمعة فزيد منطلق ونحوه وكان الاعتراض من جانب ترك
الفاء وجوابه هنا ان المراد من اللزوم غلبة الوقوع تامل والله اعلم بالصواب فان قيل
هذا الحد ليس بمانع لصدقه على المشتقات نحو ضرب ويضرب الخ قلنا بان المراد من الصيغة
صيغة ذلك اللفظ بارجاع الضمير الى اللفظ فبواسطة الصيغة الى ضمير اللفظ

خرج المشتقة كلها لان صيغة المشتقة ليست صيغة المصدر وكذا خرج عنه التثنية و
الجمع والتصغير من الزيدان والزيدون ورجيل لان صيغة التثنية والجمع والتصغير ليست
صيغة المفرد والمكبر فان قيل فعلى هذا التقدير يصدق الحد على المغيرات القياسية

نحو يقول ويبيع ... فان قيل ... قلنا ... المادة ... فعلى هذا ...

المادة مادة اصلية التي تعبر عنها بالفاء والعين واللام والمادة الاصلية حيث
باقية فح يكون لكل واحد منها حظ من باب العدل فان قيل يدخل الانيب في اقوس لان مفرد
هما ناب وقوس وهما اجوفان وقد عدة اسم الثلاثي المجرد الاجوف ان يكون
جمعه على افعال نحو قول على اقوال وثوب على اثواب ولوم على الوام وقوم على
اقوام ونحوها مما لا يعد ولا يحصى فعلم من هذه القاعدة ان الناب والقوس
يجمعان اولا على انياب واقواس ثم تغير الانياب والاقواس تغيرا غير قياسيا
الى انيب واقوس قلنا بان المعتبر في باب العدل امران احدهما وجود الاصل
وثانيهما اخراج ذالك الاسم عن ذالك الاصل فاذا تحقق كليهما معا تحقق العدل
واذا انتفى احدهما انتفى العدل وههنا كذالك لانه وان كان لهما اصل لكنه لم
يعتبر اخراجهما عنه لانه لو اعتبر اخراجهما عن ذالك لا يقال لهما في الاستعمال الا ت

المغيرات

عدم

المغيرات الشاذة فمن تسميتهما علم اعتبار اخراجهما عن ذالك الاصل لا يقال ينبغي
ان يكون الشاذية لهما بوجه آخر فلا يكون التسمية دالا على عدم اعتبار اخراجهما
لانا نقول انه لا اصل للمعدول حتى يلزم من مخالفته الشذوذ كخلاف جمع الاسم المجرد الاجوف
اي القاعدة
لانه لا اصل كما عرفت من قبل فكلما خالف الاصل يكون شاذا انتهى كذا في غاية
التحقيق ويعنيها في حاشية عبد الغفور قدس سره العزيز فاطلب هناك فاذا عرفت
هذا فاعلم ان الغرض من تعريف الشيء معرفة ذالك الشيء وهي على نوعين اما على
وجه الامتياز عن كل عداه واما المقصود والامتياز عن بعض ما عداه فاذا كان
الاول فحينئذ يحتاج الى هذا التطاولة والقيود وليحصل الامتياز بهذه القيود عن كل عداه
وان كان الثاني فلا حاجة اليها وههنا لما كان في كل التعريف تأمل في قصد معرفة
العدل عن بين اسباب التسعة فقط لا عن كل ما عداه فهذا تعريف بلا اعتبار القيود
كاف وان تأمل واعلم انه لو قال المص في تعريف العدل تغير اللفظ عن صيغة الى صيغة
اخرى تغيرا غير قياسيا بلا قلب واعلال وتخفيف مع بقاء المادة لكان اولى لعدم
الاحتياج الى هذه القيود وكذا في قاضي الارشاد والمعروف في العلم النحوي مقابلة
الكافية فاطلب هناك انتهى قوله فلا يجتمع اي العدل مع وزن الفعل اصلا الفاء
للتفريع فاذا كان العدل تغير اللفظ عن صيغة تغيرا غير قياسي فلا يجتمع مع وزن الفعل
اصلا لان اوزان الفعل لا يكون الا قياسيا فاذا ثبت المغايرة بين الوزنين
فكيف يمكن الاجتماع في الوزن اعلم ان اوزان الفعل المعتبر في سببية منع الصرف وزن

فعلم ان الشذوذ ... الاصل ... اخراجه عن ذالك الاصل ... فافهم ١٢

اكرم معلوما ومجهولا ووزن ضُرِبَ على بناء المجهول من المجرد ودُحْرِجَ على بناء
المجهول ايضا وتُدُحْرِجَ ومجهولا ومعلوما وهذا هو المشهور فيما بينهم واما او
زان العدل فهي وزن مثلث وعمر وامس وقطام وسحر وثلث بهذا
ايضا هو المشهور ثم العدل الحقيقي ما يوجد دليل على اصل ذلك الاسم سوى
منع الصرف والتقديري ما لم يوجد دليل على وجود الاصل الا منع الصرف
واما الدليل على اعتبار خروج الاسم عن ذلك الاصل فليس الا منع الصرف
فلهذا امتنع عن الصرف عمر وزفر لوجود استعمالهما غير منصرف فاقتضى ذلك المنع
اعتبار الخروج وانصرف جُرَذ ونُغَر على وزن عمر وزفر لانهما وان كانا على
وزن عمر وزفر لكنه لما لم يوجد في الاستعمال غير منصرفين لم يحكموا باعتبار الخروج
عن الاصل وهو معاذ وبالد وفيه كلام سياتي في بعد ان شاء الله تعالى قوله يجتمع
مع العلمية اي يجتمع ذلك العدل مع العلمية كعمر وزفر مثال للعدل التقديري
فلا اجتمع العلمية مع العدل ايضا وذلك لانه لما وجدا غير منصرفين ولم يكن
فيهما سببان الا سببا واحدا وهو العلمية وهي وحدها لا تمنع الصرف فقدر
فيهما العدل بان اصل عمر وزفر عامر وزافر وعدل عنهما الى عمر وزفر ليحصل فيه
سببان حفظا للقاعدة فيكون العدل التقديري مع العلمية **فان قيل** باي شيء
يعلم خصوصية اصلهما بكونه عامر وزافر لجواز ان يكون اصلهما غير ذلك اللهم
الا ان يجاب عنه بان الدال والشاهد عليه ... قطام بان قطام معدول
عن القاطمة

عن القاطمة ... القاطمة لان المعنى لفظ قطام بعينه مع قطام ... **فان قيل**
ينبغي ان يكون صُرَدُ ونُغَرُ وجُرَذُ غير منصرف لوجود كل واحد منها على وزن عمر وزفر
وانت قلت ان وزن فُعَل من اوزان العدل فيجب ان يعتبر فيها العدل ويحكم
بغير انصرافها واذا لم يحكم بغير انصرافها فعلم انه تحكم لا تحكيم والتحكيم ليست بحجة
وسند **قلنا** بان مجرد وجود الاسم على اوزان العدل لا يكفي لاعتبار العدل
ما لم يقتضي منع الصرف يعني ما لم يوجد في الاستعمال غير منصرف وصُرَدُ ونُغَرُ وجُرَذ
لم يستعمل كل واحد منها في كلامهم غير منصرف بل استعمال كلهم على الانصراف والا
نصراف هذا هو مادة الفرق بين فُعَل غير المنصرف كعمر وزفر وبين فُعَل منصرف
كجرذ ونغر ونحوه فتامل قوله يجتمع اي العدل مع الوصف ايضا كثلاث ومثلث
مثال للعدل التحقيقي واجتماع العدل مع الوصف ايضا وذلك لان في ثلاث
ومثلث تكرار المعنى ومن المعلومات ان التكرار المعنى لا يكون الا بعد تكرار
اللفظ بناء على ان تكرار المدلول يستلزم تكرار الدال وههنا لم يكرر اللفظ
وتكرار المعنى شاهد على وجود اصلهما بان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة
ثلاثة عدل كل واحد من ثلث ومثلث عن هذا الاصل فاذا تقرر العدل التحقيقي
فاجتمع مع الوصف وهو ثلاثة انتهى **فان قيل** الوصف المعتبر في اسباب منع الصرف هو الوصف
الاصلي لا العارضي والوصف في ثلث ومثلث عارضي لان ثلاث وضعت لمرتبة معين
من مراتب العدد وهي ما فوق الاثنين وتحت الاربعة فلا وصفية فيها وضعا **قلنا**

بان المراد كذالك الا انه لما عدل ثلاث ومثلث عن ثلاثة صارت ذالك الوصف اصلية بناء

على ان المعدول وضع ثانيا فوضع ثلاث ومثلث اي عدولهما عن ثلاثة ليس الا مع الوصف فصار

ذالك اصليا قوله واخر مثال العدل التحقيقي ولاجتماع العدل مع الوصف وذالك لان

اخر جمع اخرى وهو مؤنث آخر وآخر اسم تفضيل وقياسه ان يستعمل باحد امور الثلاثة

احدها كونه مضافا نحو افضل القوم والثاني باللام نحو الافضل والثالث بمن نحو افضل

من عمرو وهذا اللفظ اي آخر يستعمل غير احد الامور الثلاثة اي يستعمل غير هذا القياس المذكورة

فعلم انه معدول عما هو القياس فيه فذهب بعضهم الى انه معدول عما استعمل باللام ووجهه

ان هذا الاستعمال اصل بالنسبة الى الآخرين لانه يستعمل مطابقا للموصوف قبله نحو زيد

الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وذهب بعضهم الى انه معدول

عما استعمل معه من ووجهه ان هذا الاستعمال اصل في انواع الثلاثة لان استعمال

على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو ذكر المفضل عليه وهو موجود فيه ولم يذهب احد

الى جهة الاضافة لان المضاف اذا قطع عن الاضافة يجب في آخر ذالك المضاف تغيير

عوض ذالك المحذوف وهو التنوين نحو يومئذ او بناء على الضم نحو قبل وبعد او اضافته اخرى

نحو يا تيم تيم عدي ولا شيء من هذه المذكورات في آخر فلهذا لم يذهب الى جانب الاضافة

هكذا قالوا وفيه نظر لانه لو كان معدولا عما هو اللام فيه يعني الآخر يلزم فيه

محذوران اما الاول فلان آخر يجب كونه مبنيا لتضمنه معنى اللام واما الثاني فلانه ينبغي

ان لا يكون من باب العدل اذ في باب العدل تغيير اللفظ دون تغيير المعنى وفيه تغيير المعنى

ايضا

ايضا لان التعريف غير مراد فيه واجيب بان آخر معدول عنه ولا يكون متضمنا لمعنى اللام

لان العدل لا يستلزم التضمن فاذا لم يتضمن لم يكن مبنيا واجيب عن الثاني بان المراد من

المعنى المعنى الاصلي الوضعي والتعريف معنى زائد فاذا وجد فيها اولى والا فلا فسادا فيه

فان قيل لو كان معدولا عما استعمل معه من يلزم فيها ايضا محظوران احدهما ان

يكون مبنيا ايضا لتضمنه معنى من وهو حرف وتضمن المبني مبني والجواب عنه بانه لا نسلم

انه متضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيلية فيه لان آخر يستعمل حينئذ بمعنى غير فلا يكون

مبنيا وثانيهما انه ينبغي ان لا يكون في باب العدل ايضا لان آخر يستعمل جمعا وآخر حين

يستعمل مفردا مذكرا ابدا الا ان اسم التفضيلية المستعمل بمن يجب كونه مفردا مذكرا

فلا يكون خروجه عن صيغته والجواب عنه بان اسم التفضيل المستعمل بمعنى من يستوي كل

فيه الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما قالوا علمائنا افضل من علمائهم فلو

لم يكن مستويا للجمع لم يصح الحمل الافضل على قوله علمائنا لان قوله علمائنا جمع ولا يجوز

ان يحمل الجمع على المفرد فلا يقال الزيدون قائما فاذا صح الحمل صح خروجه عن صيغته قال

انتهى هذا الكلام في الغاية قوله وجمع هذا ايضا مثال العدل التحقيقي ولاجتماع العدل

مع الوصف وذالك لانه جمع جمعاء وهو مؤنث اجمع وقياس فعلاء ان كان صفة ان يجمع

على فعل كحمراء على حمر وان كان اسما ان يجمع على فعالا او على فعلاوات كصحراء يجمع على صحارا

او صحراوات وهو لم يجيء على هذا القياس فعلم انه معدول عما هو القياس وهو جمع او جماعا

او جمعاوات انتهى فان قيل لو كان معدولا عنه افعل فعلا الصفتي فهو المراد

لحصول اجتماع التحقيقي مع الوصف وان كان معدولا عن افعل فعلاء الاسمي فلا يستقيم لعدم حصول اجتماع العدل مع الوصف بل الوصف فيها فلا يكون غير منصرف **قلنا** الامر كذلك الا ان افعل فعلاء الاسمي تحمول على فعل فعلاء الوصفي بناء على الوضع لان الوضع افعل فعلاء لا يكون الا للوصف واستعمال الاسمي طار عليه كذا في حاشية عبد الغفور قدس سره العزيز على فوائد الضيائية قوله واما الوصف هو في اللغة ستودن شيء را وفي الاصطلاح كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذ مع بعض صفاتها كاحمر فانه اسم يدل على ذات مبهم ماخوذة مع بعض صفاتها وهو الحمرة التي هي فقوله كون الاسم جنس يشتمل لجميع الاسماء وقوله دال على ذات خرج ما يدل على المعاني كالمصادر وقوله مبهمة خرج ما يدل على ذات معينة كزيد مثلا وقوله ماخوذة مع بعض صفاتها خرج ما لا يدل على ذات مع بعض صفاتها بل يدل على ذاته فقط كرجل فبقي على هذا كل ما يدل على ذات مع الوصف تاما كما قوله فلا يجتمع مع العلمية اصلا الفا للتفريع اي اذا كان للوصف وكون الاسم دال على ذات مبهمة فلا يجتمع مع العلمية اصلا لان الابهام والتعين لا يجتمعان في مكان واحد لانهما متنافيان قوله وشرطه اي شرط ذلك الوصف في سببية منع الصرف ان يكون للوصف وصفا باصل الوضع اعلم ان الوصف على نوعين وضعي وعارضي لعيني كون الاسم دال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها على نوعين وضعي وهو ما وضع لذات مبهمة سواء بقي على ذلك الوصف كضارب ومضروب واحمر او لم يبق على ذلك الوصف بل صار علما كاحمر علما الرجل واسود وارقم علمين للحية وثانيهما عارضي وهو ما وضع لذات معينة ثم صارت الذات مبهمة كاربع في مررت بنسوة اربع فاذا

كان

كان الامر كذلك فالمعتبر في سببية منع الصرف الاصلية الاصالة لا العارضي لعروضه قوله فاسود وارقم غير منصرف اي كل واحد منهما غير منصرف قوله وان صارا اسمين للحية الاولى للحية الاسود والثاني للحية التي فيها سواد وبياض لاصالتهما في الوصفية اي لاصالتهما في الوصفي فلا يضره غلبة الاسمية لان غلبة الاسمية طارية على الوضعي فلا يعتد به قوله واربع في هذا التركيب مررت بنسوة اربع منصرف مع ان فيه صفة ووزن الفعل لكونه على وزن اكرم وهو من اوزان الفعل فينبغي ان يكون غير منصرف لكنه منصرف لعدم الاصالة في الوصفية لان اربع وخمسة وستة وغيرها من الاسماء العدد كل واحد منها وضعت لمرتبة من مراتب العدد فلا وضعية فيها في الوضع لكونها موضوعة لذات معينة لا انه وضعت لذات مع بعض صفاتها كما ان ما جرت على النسوة التي هي من قبيل الذوات اي جعلت صفة لذلك التي هي من قبيل الذوات والاعيان صارت الالفاظ ماخوذة في اللفظ النسوة والنسخة الاربع والخمسة والستة عن معنى الذاتية اي جردت هذه الالفاظ عن معنى الذاتية وصارت صفة للموصوف الاربعية والخمسية ونحوهما فلا يعتبر بهذا الوصف في سببية منع الصرف لان هذا الوصف حصلت والنساء للاربع من ضمن هذا التركيب فاذا قطعت عن الوضعية لتعود الى معنى الوضعي وهو مرتبة المعينة من مراتب العدد فلا اعتبار لذلك الوصف **فان قيل** ينبغي ان يكون اسود وارقم منصرف لبطلان وزن الفعل فيهما لقبولهما التاء والمعتبر في سببية منع الصرف وزن الفعل الذي غير قابل للتاء وهما يقبلان التاء كما قالوا اسودة وارقمة للحية المؤنثة **قلنا** بان المراد من التاء التاء التي يكون قياسية والحرف هو التاء

فيهما غير قياسي لان التانيث افعل الصفة يكون فعلاء بالهمزة الممدودة نحو اسود سوداء وازرق زرقاء واحمر حمراء لا بالتاء فيهما غير قياسي فلا يبطل الوزن تا ارمل فانجيل ينبغي ان يكون المراد في اربع لبطلان وزن الفعل الاجهة وصفه العارضي فان اربع قابل للتاء فقال اربعة رجال والمعتبر الوزن الذي غير قابل للتاء قلنا بان المراد من التاء التاء القياسية وههنا التاء ليست بقياسية لوجود هاء في استعمال المذكور والقياس استعمالها في المؤنث فهذه التاء لا يبطل الوزن بل الوزن باق فيكون باقيا فالانصراف اربع لا يكون الا لاوصف العارضي فانقيل قد عرفت ان غلبة الاسمية لا يضر الوصف فلم ضعف منع افعى واجدل فانا او اعلما للحية والثاني علما للصقر قلنا بان غلبة الاسمية على نوعين مضرة فان كان الوصف مشهور قبل العلمية وظاهر فغلبة الاسمية لا تضر لذلك الوصف كما في اسود وارقم وغيرهما وان كان غير مشهور او ظاهر فغلبة الاسمية لا يضر لذلك الوصف كما في افعى علما للحية واجدل الصقر لعدم استعمالها في الوصف قبل العلمية التحقيق كذا في الغايات قوله واما التانيث الحاصل بالتاء فشرطه اي شرط ذلك للاسم الذي فيه تاء التانيث فالضمير يرجع الى الاسم بقرينة البحث للتانيث واللام يصح حمل العلمية على قوله فشرط لان العلمية للاسم لا للتانيث وانما شرط العلمية لبقاء من الزوال لان الاعلام محفوظ عن التصرف بقدر الامكان وذلك لان التاء التانيث عارضية للكلمية وطارئة عليها فيكون في محل الزوال ولا بد من اسباب التسعة ان يكون قويا ومستقلا لانها يخرج الاسم عن اصله وههنا صحيح الزوال لسقوطها في الوقف كما يقال طلحة بالهاء فانقيل لا نسلم ان الاعلام محفوظ عن التصرف لوجود التغير في جبرائيل وميكائيل فانه يقال جبريل وميكال قلنا بان المراد من الاعلام الاعلام البشرية

البشرية لا اعلام الملائكة ويحتمل ان جبرئيل له وضع ثان لا متغير انتهى قلنا المنادي من اعلام البشرية وقد يتغير فيه كما سيجيء في بحث الترخيم قلنا بان قيد قدر الامكان مراد فيه فالمنادي خرجت عن قدر الامكان لوجود الضرورة فيه لان الغرض من المنادي جواب المنادي فيقصد في المنادي التخفيف للتخلص من المنادي الى المقصود بساعة كما يقال يا حمق زيد اصله يا احمق زيد اقيل قصد وقت به زيد حذفت الدال عن احمق وجعل ما بقي مضموما او مفتوحا عاليا فصار يا احم زيد اقول كطلحة وحطاطة حنظلة ورابعة وكذلك المعنوية اي وشرط ذلك اللفظي في اشتراط العلمية المعنوية لان تاء التاء والتانيث اللفظي لما شرط لها العلمية فللمعنوية بطريق الاولى ثم تاء التانيث تاء زائدة ولا في آخر الاسم تصير هاء حالة الوقف والتانيث المعنوية ما كان مسمى عيا اما باعتبار المسمى كزينب مؤنث معنوي سمي عيا باعتبار المسمى او سماعيا من غير اعتبار المسمى كعقارب وشمس وبير ولما صار التانيث اللفظي والمعنوي متحدا ان في العلمية اشار المص الى بيان الفرق بينهما بان العلمية للتانيث اللفظي شرط الوجوب منع الصرف بلا شرط زائدة وان العلمية للتانيث المعنوي شرط الجواز منع الصرف ولوجوبها شرائط اخرى والى هذا البيان اشار المص بقوله ثم المعنوي اي المؤنث المعنوي على حذف المضاف ان كان ثلاثيا اي اسما ثلاثيا على حذف الموصوف ايضا اي ان كان المؤنث المعنوي اسما ثلاثيا اي منسوب الى ثلاثة احرف فالمراد من الثلاثي الثلاثي الحقيقي لا

لا الاضافي اي بالنسبة الى الرباعي ليلايدخل فيه الثلاثي المزيد انتهى **فان قيل** الثلاثي

بالياء المنسوبة لا يخلو اما ان يكون منسوبا الى الثلاث بضم الثاء الاولى او الى الثلاث بفتح الثاء الاولى

فان كان منسوبا الى الثلاث فضم الثاء في لفظ الثلاثي خطاء لان المنسوب يجب ان يكون موافق

للمنسوب اليه في الحركات مع الزيادة الياء النسبة **قلنا** بان الثلاثي منسوب الى الثلاث بفتح الثاء

الاولى والضم في للفظ الثلاثي الكاين بالياء لنسبة غير قياسي اي غلط وخطاء مشهور

فالغلط المشهور افصح من الفصيح الغير المشهور كما في المستقبل لان القياس فيه ان

يقال المستقبل بكسر الباء كذا قرره مولانا نور محمد المدقق في حاشيته المصنف في علم

النحو فطلب هناك قوله ساكن الاوسط صفة الثلاثي غير عجميا الذي

صفة الثلاثي يجوز فيه اي في ذلك المعنوي وذلك الثلاثي امران جايز الصرف لوجود كل

واحد منهما الاول بالبحث عنه والثاني للقرب اي يجعل ذلك الاسم منصرفا لانه وا

ن وجد فيه سببان العلمية والتانيث لكن التانيث ضعيف لا يكون ان يقدح

انا بخروج الاسم عن اصله وفيه بحث يأتي في باب العجمة ويجوز تركه لنظر الى

وجدان السببين مع قطع النظر القوة وضعفه كهند يجوز صرفه وتركه

وجنه على للجبل الاولى وان لم يكن ذلك الاسم بهذا بان كان انتفى فيه مجموع

وجوه الثلاثة او انتفى فيه احد وجوه الثلاثة كما يبين يجب منعه اي منع الصرف

ذلك الاسم لوجود السببين المستقلين بزيادة او تحرك الاوسط او العجمة كزينب

علما للمرأة لوجود السببين مع وجود شرط وجوب تأثير التانيث المعنوي وهو زيادة

علي

على الثلاثة وسقر لوجود السببين مع وجود شرط وجوب لتأثير التانيث المعنوي او

هو تحريك الاوسط وماه وجور لوجود السببين مع وجود شرط وجوب تأثير التانيث

المعنوي وهو العجمة واما التانيث الى صلته بالالف المقصورة كحبلى والممدودة

كحمراء ممتنع صرفهما البتة مفعول فيه لقوله ممتنع اي في كل زمان لان الالف قائم مقام

السببين وانما قيم مقام السببين او التانيث اللزوم فالجار والمجرور متعلق

بالفعل المقدر فاحد السببين التانيث بنفسها وثانيهما اللزوم ذلك الالف

للكلمة بحيث لا ينفك في الاستعمال عن ذلك الكلمة فلا يقال في حبلى حبد ولا في

حمراء حمر فجعل ذلك اللزوم بمنزلة التانيث اخرى فتكرار التانيث فيه واسباب الما

خوذات في التعريف غير المنصرف اعم من ان يكون من جنس واحد كما في التانيث بالالف

المقصورة والممدودة وصيغة المنتهى الجموع او من جنسين انتهى **فان قيل**

اذا كان اللزوم بمنزلة التانيث الاخرى يجب ان يكون في طلحة البناء لوجود الثلاثة

اسباب وفي وجوه ثلاثة اسباب يجب البناء كما في الحذار وقطار لوجود الاسباب

الثلاثة احدها العلمية وثانيها التانيث والثالث العدد او سببان لذلك احدهما

العلمية وثانيهما التانيث اللفظي وثالثها اللزوم المستفاد من علمية ذلك الاسم

بان اللزوم في الغير وضعي وفي التانيث عارضي فلا يكون سببا لانه نشأ

من العلمية قوله واما المعرفة اي في اللغة معلوم كردن شيء وفي الاصطلاح

ما وضع لشيء معلوم والنكرة ما وضع لشيء غير معلوم ثم المعرفة على الاقسام

فان قيل

قلنا

فان قيل

منها المضاف نحو غلام زيد والمعرفة باللام نحو الرجل والضمائر نحو هو وهما وهم وهي وهما وهن
واسماء الاشارات نحو هذا والموصولات نحو الذي والمعرفة بالنداء نحو يا رجل والاعلام
قوله فلا تعتبر في منع الصرف الفاء فيه للتفريع اي اذا كان المعرفة كذا وكذا فلا تعتبر في
سببية منع الصرف الا العلمية وذلك لان الاضافة واللام من خواص الاسم فاذا
وجدا في الاسم قويتا جهة الاسمية وهو الانصراف واما الضمائر واسماء الاشا
رات والموصولات فكونها من المبنيات والانصراف وعدم الانصراف من اقسام المعرب
فلا يكون سببا اليه واما المنادى فهو داخل في المعرف باللام لان التعريف بالنداء والعلم
مؤول بتعريف اللام عند النحاة قوله وتجمع على صيغة المؤنث لا على صيغة المذكر
لان المعرفة مؤنث الا ان يقال المعرفة مصدر ميمي فحينئذ يجوز على صيغة المؤنث والمذكر
قوله وتجمع ذلك المعرفة مع غير الوصف لان الوصف يدل على ذات مبهمة والاعلام
يدل على ذات معينة فيكونان من قبيل الاضداد والضدان لا يجتمعان في مكان واحد
ابدا فان قيل المعرفة يدل على فاة نحو زيد وعمرو ومن المعلوم ان السبب هو وصف
التعريف لا فاة المعرفة واجيب عنه ... الامر كذلك الا ان هذه العبارة على حذف المضاف
تقديره اما التعريف المعرفة فحينئذ يندفع الاشكال فان قيل لا نسلم انه قد يقع حينئذ
الاشكال لانك تقول مرة وتقع به مرة اخرى لا يحتمل عليه الا العلمية لا يكون
الا للاسم لا للتعريف تامل واجيب عنه الوصف اذا اضيف الى الذات جاز ان يحتمل
عليه شيء نحو ضرب زيد حاصل وههنا كذلك لان التعريف ههنا مضافا.

اي المعرفة فان قيل لم لم يجعل العلمية سببا والمعرفة شرطا كما جعل بعض
النحاة واجيب عنه بان اسباب منع الصرف كلها فروع وذلك لان العدل فرع
المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والعجمة فرع العربية والتركيب فرع الافراد
اذا كان الامر كذلك فالعلمية والتعريف كلاهما فرعان للتنكير ويصلح كل واحد منهما
سببا الا ان فرعية المعرفة اظهر من فرعية العلمية لانها تقع مقابلا للتنكير كما يقال
هذا معرفة لا نكرة ولا يقال في الاستعمال هذا علمية لا نكرة قوله اما العجمة في
اللغة الكنة اي بستگي زبان وفي الاصطلاح كون الاسم مما وضعه غير العرب ولها
تاثير في منع الصرف شرطان واشار اليهما المص ره وشرطها الاول ان تكون علمية في
العجمة بان يكون وضع ذلك الاسم في العجم ويكون ذلك الاسم ايضا علما منهم بشخص
معين وانما شرط لها العلمية ليكون حصن من الزوال لان العرب قد يتصرفوا اي يتصرفوا في
الفاظهم فلم يبالوا من التغيير في الفاظ لغة اخرى فاذا تغيروا في العجمة لا يكون
عجمة بل يصير ذلك الاسم من الاسماء العربية وشرطها الثاني احد الامرين واشار
اليه المص ره بقوله وزائدة عطف على قوله علما فيكون خبر يكون تقديره وشرطها
ان يكون زائدة على ثلثة احرف كابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب او
ثلاثيا متحرك الاوسط كشتر اسم حصن بديار بكر وكذا لملك اسم اب نوح عليه السلام
فلم منصرف الفاء للتفريع بالنظر الى شرط الاول وهو العلمية لعدم العلمية

في العجمة لا حقيقة ولا حكماً اما كونه لا حقيقة فلعدم تعينه لشيء واحد بل يستعمل
في كل نوع منه واما كونه لا حكماً فلوجود التصريف فيه اذ اصله اللجام بالكاف الضعيف
ثم ابدل الكاف بالجيم فلم يكن من قبيل العلم الحكمي فكان منصرفاً ونوح منصرف لسكون الاوسط
هذا التفريع بالنظر الى الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط والزيادة **فان قيل** لم لا يجوز كون
حال نوح كحال هند في الانصراف وعدمه وما الحكمة فيه ان المصنف حكم بجواز الامرين في نحو هند
وحكم بالقطع بانصراف نحو نوح مع ان وجود السببين كما حصل في هند كذلك في نوح **واجيب** عنه بان
التأنيث المعنوي وان كان ضعيف لكونه امراً باطنياً الا انه له علامة قد تظهر في بعض التصرفات
كما في تصغير هند هنيدة وفي تصغير قدم قديمة فحصل للتأنيث المعنوي قوة من وجه فجاز
ان يعتبر وان لا يعتبر واما العجمة فهو امر باطني لا يكون له علامة لفظية تظهر في بعض التصرفات
فكان كالعدم **فان قيل** قد اعتبر العجمة فيما وجد مع سكون الاوسط فلم لم يعتبر في نوح
مع سكون الاوسط **واجيب** عنه بان اعتبار العجمة في التأنيث المعنوي لاجل تقوية
ذلك التأنيث لا لكونه سبباً مستقلاً فلا يلزم ان يجعل سبباً مستقلاً في العجمة لاختلاف الجهة
ففهم وتأمل **فان قيل** قد وجدنا العجمة بغير العلمية سبباً لغير منصرف كما قالون وتامون
الاول اسم لواحد من القراء السبع والثاني اسم للمفازات المعينة **واجيب** عنه بان العلمية
على نوعين حقيقي وهو ما يكون في العجم كما ان وضع منه وحكمي وهو الذي ينقل العرب الاسم العجمي و
يجعلوا علماً لشيء ومعنى بغير تصرف وتغيير فيه فكانه علمية حكمية كما في قالون لان قالون

لما وضع

لما وضع للعجم لم يجعل علماً فلما جاء العرب نقلوا ذلك الاسم من حال الاطلاق والتعميم الى فرد
معين بغير تصرف فيه فجعلوه علماً لواحد من القراء السبع لجودة قراءته فكانه علماً حكمياً قوله
واما الجمع اي المعدودة في اسباب منع الصرف من جملتها هو في اللغة جمع كردن شيئا وفي الا
صطلاح ما دل على آحاد وتلك الآحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما سواء كان مكسراً
او سالماً مذكراً كان او مؤنثاً فشرطه اي شرط ذلك الجمع الفاء فيه للتفريع اي فاذا كان الجمع
كذلك فشرطه ان يكون اي ذلك الجمع على صيغة منتهى الجموع فقوله على صيغة منتهى الجموع خبر
يكون وقوله منتهى اسم مفعول مضاف الى ما بعده اضافة معنوية بتقدير اللام ولما كانت صيغة
منتهى الجموع غير معلوم اشار المصنف الى تعريفه فقال وهي اي التي ان يكون بعد الف الجمع حرفان
كمساجد او حرف واحد مشددة كدواب او ثلثة احرف اوسطها ساكن اي اوسطها
ساكن غير قابل للتاء كمصابيح ونحوه هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقيل هي التي لا نظير
لها في الآحاد وقيل هي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى وقيل هي التي تكون على فواعل او
فواعيل او مفاعل او مفاعيل وقيل غير ذلك **فان قيل** الجمع عبارة عن الصورة الملفوظة
كمساجد من الملفوظات ان ذلك الصورة لا يكون سبباً بل السبب المعنى الجمعية فكيف يصح قول
المصنف اما الجمع الى آخره **واجيب** عنه بان هذه العبارة على حذف المضاف تقديره اما الجمعية
الجمع فالسبب الجمعية لا صورة الجمع **فان قيل** لما كان السبب هو الجمعية لا صورة الجمع
فما الفائدة في تعين صيغة المنتهى الجموع لان معنى الجمعية كائن في كل جمع **واجيب** عنه
الامر كذلك الا ان الجمعية في غير صيغة منتهى الجموع في محل النزول والتغير لجواز جمعه

مرة اخرى بخلاف الجمعية الكائنة في صيغة منتهى الجموع فان الجمعية فيها ماخوذة ومصنوعة
عن الزوال لان صيغة منتهى الجموع لا تجمع مرة اخرى فان قيل لا نسلم ان صيغة منتهى الجموع لا
تجمع مرة اخرى لوجود جمعها كما في ايامنين جمع ايامن وصواحبات جمع صواحب وغيرهما
واجيب عنه بان المراد من الجمع جمع التكسير لا السالم لان التكسير مغير لذات الصورة بخلاف السالم
فانه لم يتغير ذات الصورة بل هي باقية لم تغير فان قيل لفظ صيغة منتهى الجموع يقتضي ان
فيه ثلثة جموع لان لفظ الجموع جمع جمع ولا جموع في المساجد الا في الدواب والصابيح واجيب
عنه لان صيغة منتهى الجموع هي التي تنتهي بها الجموع حقيقة او حكما فالحقيقة كما في الا
كالب والاناعيم وغيرهما والحكم كما في الجموع الموافقة لها او يجاب عنه بان الصيغة
منتهى الجموع هي التي تنتهي بها الجموع او من شانها ان تنتهي الجموع بها فمساجد داخل فيها
حملا لهذا سميت صيغة منتهى الجموع او يجاب عنه بان الجمعية في بعضها مكرر حقيقة
كما في الاكالب امتناع جمع التكسير اخرى فيها بمنزلة جمع اخرى فتحققت ثلثة جموع
والبواقي محمول عليه فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون حمرات وكمالات وكرامات وسلا
مات وكلامات كلها صيغة منتهى الجموع فيكون غير منصرف والامر ليس كذلك بل كلها منصرف
واجيب عنه بان المراد من ثلثة الحروف التي بعد الف الجمع هي الحروف يكون اوسطها الثلثة
مكسورا وما ذكرتم ليس كذلك فلم يكن على صيغة منتهى الجموع كما صرح عنه الكل في الفاتحة وبعضها
في ثانيته عبد الغفور فان قيل السراويل وكذا السرابيل وكذا القرابيس لم يكن فيها معنى
الجمعية بل صورتها صورة الجمع لان السراويل اسم جنس يطلق لكل فرد من افراد السراويل
وكذا السرابيل

وكذا السرابيل لانه علم للقبيلة المعينة وكذا القرابيس علم للبلد من بلاد الهند فلا جمعية
فيها وانها غير منصرف فعلم منه ان السبب هو القالب لا المقلوب اي الصورة لا المعنى
واجيب عنه لانها مختلفة فيها فعلى مذهب من يقول غير منصرف فالجواب عنه بالحمل
على ما هو في وزنه ويكون الجمعية جمعا اعتباريا فان قيل ما تقول في حضاجر علم للضبع
مع انه غير منصرف والحال ان حضاجر العلمية ليست فيه معنى الجمعية بل الصورة
فقط فعلم ان السبب هو الصورة لا المعنى واجيب عنه بان الجمعية اعم من ان يكون حاليا
او ماليا او منقولا لما فيه وان لم يكن جمعية حالية لكن فيها جمعية ماليا لانه منقول
عن حال الجمعية الى حال الافراد فالمعتبر سواء الاصل انتهى ثم اعلم ان صيغة منتهى الجموع
على نوعين احدهما ما يكون بالتاء والثاني ما يكون بغير التاء والمعتبر هي التي بغير قابل
للتاء ولهذا كان المدرسة غير قيد بل التاء وفصياقلة جمع صيقلة وفرازنة جمع فرزين
او فرزان منصرف لان فيه للتفريع اذا كان المعتبر صيغة منتهى الجموع بغير تاء
فصياقلة وفرازنة منصرف لقبولهما التاء واما لفظ الملائكة ان كان التاء فيه
ليست للكلمة في اصلها كما افرازنة يعني منصرف لقبوله التاء وان كان من نفس الكلمة
فهو ايضا منصرف لعدم سكون الاوسط في الثلاثة التي بعد الف الجمع تامل وانما
شرط الجمع يكون غير قابل للتاء لانه لو وجد فيها التاء يلحق على وزن المفردات كطواعية
وكراهية فيقع في جمعية خلل وفتور فان قيل التاء عارضية والعارض في محل الزوال
فلا يعتبر واجيب عنه الامر كذلك لا ان هذا التاء رجح كونه عارضا فيجب دخوله

پس جواب از آن کس که غیر منصرف گوید

اي بغير تاء

يعني الطاعة والكراهة

مع مفردات فلم يبق الجمعية سالما بل صار تقديره المفردات ولو بالفرض فلا يكون ذلك
الجمعية معتدا في اسباب منع الصرف لان اسباب منع الصرف لا بد لها من ان يكون
قويا لان خروج الشيء عن الاصل بمقتضى الاسباب واما عود الشيء الى اصله فيكون له
ادنى شيء من السبب قوله وهي ايضا كالالف المقصورة والممدودة قائم مقام السببين
وانما قيمت مقام السببين الجمعية وامتناع ان يجمع ذلك الجمع مرة اخرى الى جمع مرة اخرى
فيكون تعبيرها على الفرعية جمع التكسير لا السلامة لما عرفته فكانه اي اشارة
الى الجمع جمع مرتين قوله اما التركيب المعدود في اسباب منع الصرف ثم هو
في اللغة مركب من شيء بشيء وفي الاصطلاح صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء وهذه التعريف للتركيب الذي يكون سببا لمنع الصرف لا المطلق التركيب
فان التعريف للمطلق التركيب هو الذي يدل جزء لفظا على جزء المعنى او ضم كلمة الى
كلمة ثم هذا التركيب يصدق على ستة انواع احدها اسنادي كزيد قائم وضرب زيدا
واضافي كغلام زيد ووصفي كرجل ضارب وصوتي كسيبويه وهذه نفطويه وتعدادي
كخمسة عشر وامتزاجي كبعلبك قوله فشرطه اي شرط ذلك التركيب العلمية
للتفريع يعني ان التركيب لما كان طاريا وعارضيا على الافراد والعارضي في معرض الزوال
وايضا لما كان التركيب على ستة اقسام والمعتبر هو الامتزاجي لا غير فقال
فشرطه العلمية ليأمن من الزوال لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الامكان قوله بلا اضافة ولا اسناد والجار والمجرور وقع حال من الضمير
المجرور

الجمعية

المجرور في قوله فشرطها على مذهب ابن مالك النحوي وعند الجمهور معطوف على العلمية
فيكون خبر القول وشرطها وانما قيد التركيب بكونه بلا اضافة لان الاضافة
يجعل المضاف منصرفا او في حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني
اي ضده ١٢
غير الانصراف واما كونه بلا اسناد فلان التركيب الاسنادي بتغير العلمية لا يكون
سببا والتركيب الاسنادي يصير بعد العلمية مبنيا لدلالته على قصة غريبة وعجيبة
فلو لم يكن مبنيا يتغير آخره باختلاف العوامل فلا يدل على ذلك القصة فاذا كان
الاسنادي مبنيا فكيف يصلح سببا للاعراب تأمل بهذا اقول ويعترض كما ان
الاضافة والاسناد لا يكون سببا لمنع الصرف كذلك التركيب الوصفي ايضا و
التعدادي والصوتي لا يكون سببا الا الامتزاجي فلم يخرج المصنف هذه المذكو
رات واجيب عنه بان الوصفي داخل في الاضافي لانه كما ان المضاف اليه
قيد للمضاف كذلك الصفة قيد للموصوف فيكون كل واحد منهما تركيبا تقييديا
واما التعدادي والصوتي داخل في الاسنادي لان تركيبا لا اسنادي لا يكون
سببا بسبب البناء لمنع الصرف بطريق الاولى فلا حاجة الى اخراجها ثانيا كبعلبك
فانه غير منصرف للعلمية والتركيب فقيد الله اذا كان على منصرف لوجود الا
ضافة فيه وشاب قرناها اذا كان علما مبنيا لوجود الاسناد فيه قوله وزيادتا
الالف والنون الزائدتان على حروف الاصول اعلم ان في سببيتهما لكونهما
زائدتين وفرعيتين للاصول ذهب بعضهم الى ان سببيتهما لكونهما مشابهتين

فان قيد

لا الوال نبت في الالحاق كل واحد منهما آخر الحلية غير منفك عنها انما تنافي اسم غير الصفة فشرطه

اي شرط الاسم الذي يكون فيها الالف والنون باعتبار انهما سبب واحد فان هذا مسلم لكن يشكل في

قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه بارجاع الضمير المفرد الى الله ورسوله واجيب عنه بان

ارجاع الضمير المفرد الى الشيئين او الى الاشياء الذين يكونان معنى في امر واحد يجوز ارجاعه

اليهما وههنا كذلك لان معنى ان ارضاء الرسول رضاء الله تعالى وكذلك العكس العلمية

اي منع من الزوال لانهما لما كانا من بين الاصول كانا في معرض الزوال فلا بد من العلمية

ليأمن منه كعمران وعثمان فانهما غير منصرفين لوجود الالف والنون مع العلمية فسعد

ان الفاء للتفريع فان كان العلمية شرطها فسعدان اسم نبت مطلقة منصرف لعدم

العلمية فيه وان كانا في صفة فشرطه اي شرط ذلك الاسم الالف والنون ان لا يكون مؤنثه

اي مؤنث ذلك الاسم فعلانة اي على وزن فعلانة كما هو المتبادر من العبارة لان انتفاء

مجموع فعلانة ليس بمقصود بل المقصود بيان عدم دخول التاء فقط على احدهما وانما قال انتفاء

فعلانة مع ان المراد هو التاء فقط للمبالغة في نفيه لان انتفاء فعلانة انتفاء التاء

بطريق الاولى لان انتفاء الكل يستلزم انتفاء الجزء وقيل شرط وجود فعلى وانما

شرط عدم دخول التاء ليبقى المناسبة لالف التانيث في عدم لحوق التاء عليهما

فما قرر ان شرط العلمية في الاسم وانتفاء فعلانة في الصفة ولم يعكس

لان العلمية تنافي للصفة تامل كسكران فانه غير منصرف لوجود الالف والنون

مع الصفة ومع عدم دخول تاء التانيث في آخره فلا يقال سكرانة للمؤنث

بل يقال

رباعي ندمان منصرف كه بعد از ندامتت

بل يقال للمؤنث سكرى بالالف فقط فندمان منصرف فانكان فيه الالف والنون

مع الصفة لكنه منصرف لوجود ندمانة واحد وزن الفعل مع كونه الاسم على وزن تعلة

من اوزان الفعل اعلم ان الاوزان على ثلثة اقسام منها ما يختص بالاسم كما مر في باب العدل

ومنها ما يختص بالفعل كما مر اسيف وما يعم بالاسم والفعل المعتبر من بينهما وزن الفعل

لا اوزان الاسم مع ان الاسم اقوى فهو الاولى باسباب منع الصرف حتى يلزم الموافقة

هذا السبب الباقية في الفرعية لان اسباب منع الصرف كلها فروع عن الاصول فلو

جعل وزن الاسم سببا لزم مخالفة هذا السبب عنها لان الاسم اصل بالنسبة

الى الفعل فكذا كان وزنه اصلا بالنسبة الى وزن الفعل فشرطه اي ذلك

الوزن الفاء للتفريع اي اذا كان وزن الفعل اعم من ان يكون بطريق الاختصاص

او لا والمعتبر الاختصاص فلهذا قال فشرطه ان يختص ذلك الوزن بالفعل لانه لا

يلزمهم مخالفة هذا السبب لما سواها لو جعل الوزن المختص بالاسم ولا يوجد

ذلك الوزن في الاسم الا منقولا عن الفعل فان قيل قوله فشرطه ان يختص بالفعل

مستدرك لان اختصاص الوزن بالفعل يعلم من قوله وزن الفعل لان وزن الفعل

مضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام المفيد للاختصاص فلا حاجة

الى قوله فشرطه ان يختص به واجيب عنه بان هذا القاعدة ليست كلية بل اكثرية

لانه ربما يكون اضافة لامية ولم يكن فيه الاختصاص كما في قوله شجر الزيتون

وعلم الفقه وطور سينا فان الشجر والعلم لا يكونان مختصين للزيتون

ولا نقض فإن قيل إذا كان الوزن مختص بالفعل فح لا يخلو إما أن يوجد عليه اسم أو لا فإن وجد
عليه اسم فابطل الخاصة لأن الخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وما يوجد في غيره
وإن لم يوجد عليه اسم تخرج البحث عما نحن فيه وهو البحث في الأسماء وأجيب عنه بأن
المراد من الاختصاص ههنا خاصة اضافية بالنظر إلى الاسم الوضعي أي لا يوجد هذا الوزن في الاسم
الوضعي لا بالنظر إلى الاسم المنقول فإن قيل بَقَّم وشَمَّر جاء كل واحد منهما على وزن الفعل
فما الجواب عنه وأجيب عنه بأن المراد من الاسم الاسم العربي لا العجمي وهما من الأسماء العجمية
فقد دفع ما قيل وارد بهذين الاشكالين اشار المص بقوله ولا يوجد الوزن في الاسم أي الاسم
العربي بإرادة اللام العهدي إلا منقولا إذ ذلك الاسم عنه أي عن الفعل فيه إشارة إلى
الاسم العربي خرج نحو بقم وشلم وبقوله إلا منقولا خرج أسماء الوضعية نحو ضرب على بناء المفعول
للفاعل فإنه يذهب أي ممنوع فيه الالتفات وهو يونس عليه الرضوان فضرب صيغة فعل ماض
من باب المجرد وضع ثم جعل علما لرجل ووقع عليه كثير الضرب فصار غير منصرف لوجود السببين فيه
العلمية ووزن الفعل وكذا شمّر صيغة ماض من باب التفعيل أي شمّر يشمّر تشميرا التشمرا
من بجيد فكذا في تاج المصادر ثم جعل علما للفرس فصار غير منصرف لوجود السببين العلمية
ووزن الفعل فيه وإن لم يختص ذلك الوزن به أي بالفعل بل يكون أعم من الفعل كفعل
على البناء للفاعل فإنه مشترك بين الاسم والفعل نحو ضرب وفرس كلاهما على وزن فعل وتجد
أنت ذلك الوزن أو الموزون سببا لمنع الصرف فيجب أن يكون في أوله أي في أول الوزن أو
الموزون أحد حروف المضارعة ليكون ذلك الوزن أيضا مختصا بالفعل لأن حروف
المضارعة

المضارعة تغير ذلك الوزن من حال الاشتراك إلى حال خصوصية فكان كما يختص با
لفعل ولا بد فيه أي في ذلك الوزن أو الموزون أن لا يقبل الهاء أي تاء التأنيث لكن عبر عنها با
لها لصيرورتها هاء حالة الوقف وإنما شرط عدم دخول التاء المتحركة لأن تاء
التأنيث المتحركة من خواص الاسم فبطل الاختصاص فإن قيل التاء طارية ليست معتدا
بها وأجيب عنه بأنه وإن كانت طارية لكن كافية في جعل الاسم إلى أصله وهو الانصراف
كأحمد ويشكر علمين لرجلين وتغلب علم لرجل ايضا ونرجس اسم للورد المعين معرب
نرگس أبدل الكاف بالجيم كما في جرجان أصله گرگان وكما في الجام أصله الگام وغيرها
وكذا يوسف ويونس ويوشع ويعقوب وإسباط مما يكون في أوله أحد حروف المض
ارعة كلها غير منصرفين لوجود السببين فيها أحدهما العلمية وثانيهما وزن الفعل
فيحمل على النافية التي تكون قويا على العمل منصرف وإن كان فيه السببان العلمية
ووزن الفعل لقبول الهاء أي التاء التأنيث وإنما قيدنا تاء التأنيث لئلا ينتقض
القاعدة بنحو ينبوة ويشدة كقولهم ناقة يعملة لما فرغ عن بيان الأسباب
الذي اخرجوا الاسم عن الأصل إلى غير أصله وهو غير الانصراف شرع الآن في
الأسباب التي تعد والاسم إلى أصله فقال واعلم أن كل اسم شرط فيه
العلمية وهو أربعة مواضع وأشار المص إلى عددها بقوله وهو المؤنث بالتاء
والمعنوي والعجمة والتركيب الاسم الذي فيه الألف والنون الزائدتان أو الع
يشترط ذلك أي العلمية بوضع الظاهر موضع المضمر إشارة إلى بعد معاده فيه أي

اي في ذلك الاسم ولكنه اجتمع مع سبب واحد فقط اي من غير اشتراط العلمية كما
لك بسبب العلم المعدول ووزن الفعل اي علمية للاسم المعدول ووزن الفعل اذا نكر ذا
لك الاسم صرف لما سيجيء ذكره واعلم ان التنكير للاعلام على ثلثة اقسام احدها ان
يجعل العلم بواحد عبارة عن جماعة مسماة به كلفظ فلان عبارة عن كل فرد من الجماعة
او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كقوله لكل فرعون موسى اي لكل مبطل
محق لان فرعون عليه اللعنة مشهور بوصف البطلان والموسى عليه السلام مشهور بوصف
الحقيقة او يجعل ذلك العلم بواحد مثنا او جمع نحو الزيدان والزيدون بدليل
دخول الالف واللام عوضا عن ذلك العلمية فلو كانت العلمية في التثنية والجمع
باقية لم يجز عليهما دخول اللام لئلا يلزم تعريف المعرف فتوجيه الاول والثاني
في الزيادية والثالث في حاشية عبد الغفور على الزيادية ذكره في بحث المنادي
فاطلب هناك اما انصرافه في القسم الاول اي فيما شرط فيه العلمية وهو الاربعة
المذكورة فلبقاء الاسم باضافة المصدر الى فاعله بلا سبب من حيث التاثير
لان تاثيره مشروط بالعلمية فاذا فات الشرط فات المشروط كذا في الزيادية وظني
انه بقي بلا سبب من حيث الذات لان العلمية ليست الا لصيانة ذلك السبب
بذاته عن الزوال فاذا زالت العلمية زالت صيانة ذلك الاسم فبقي ذلك
السبب في معرض الزوال فكان في حكم العدم ذاتا مع قطع النظر الى تاثيره
والى هذا اشار في بعض الحواشي للكافية واما انصرافه في القسم الثاني

وهو

وهو ما يشترط فيه العلمية وهو قسمان المذكوران العدل ووزن الفعل فلبقاء الاسم على
سبب واحد لان العلمية فيهما ليست لصيانتهما بل جيء لطريق السببية فقط فلا يلزم من زوال
العلمية زوال ذلك السبب لا ذاتا ولا تاثيرا ولا يقوى قوة تاثيرها نحو جاءني طلحة
وطلحة آخري مثال لما شرط فيه العلمية وعمر وعمر آخر مثال لما يشترط فيه العلمية واحمد
واحمد آخر ايضا مثاله ففي ذكر هذا المثال امثال لما لم يشترط فيه العلمية بعد ذكر عمر لا
طائل تحته الا ان يراد التوضيح وكلما اي اسم لا ينصرف ذلك الاسم بل يكون غير
منصرف اذا اضيف ذلك الاسم الى شيء اخرى او دخل الالف واللام دخله الكسرة
في حالة الجر لان الاضافة واللام من خواص المعظمة المكبرة للاسم فبوجودهما
ضعفت ضعفت مشابهة الاسم للفعل فرجع الاسم الى اصله المتروك وهو الانصراف
لان خاصة الشيء يقوي جهة الشيء وانما قلنا انهما من خواص المعظمة لانهما
تنافران منافرة كاملة للتنوين الذي امتنع عن الفعل منعا جدا كذا في المسافر
تنافيان كاملا وحمل الضد على الضد ١٢
شرح قاضي الارشاد والله اعلم بالصواب فان قيل ما بال ابا حنيفة حيث حكم في تنكير
العلمية بانصراف الاسم حيث قال اذا نكر صرف ولم يحكم بالانصراف في صورة د
خول اللام والالف والاضافة بل بلفظ العبارة دخله الكسرة اعني حكم بدخول
الكسرة ولم يحكم بالانصراف واجيب عنه بان الانصراف في صورة الاول اتفاقي
وفي صورة الثاني خلافي وادخال الكسرة عليه اتفاقي فبنى العبارة على الصورتين
على الاتفاق تأمل واعلم ان النحاة قد اختلفوا فيه فذهب بعضهم الى ان هذا الاسم
اي في صورة الثاني ١٢

فان قيل

واجيب

في هذا الاسم في هذه الحالة منصرف لان اللام والاضافة يقوي كل واحد منهما جهة

الاسم واضعف مشابهة الاسم للفعل وذهب بعضهم الي ان هذا الاسم في هذا الحالة غير

منصرف لان الممنوع عندهم التنوين التمكن من غير المنصرف وامتناع الكسرة ليس

الا لتبعية التنوين وانما تابع التنوين لاشتراك الكسرة مع التنوين في الاختصاصية

للاسم والتنوين ممنوع في هذه الحالة ايضا فالاسم كما كان قبل الاضافة واللام

غير منصرف كذلك بعدهما وذهب بعضهم الي انه ينظر السببان باقيا او زالا او زال

احدهما فان كان السببان باقيان فالاسم غير منصرف لصدق الحد عليه وان زالا او زال

احدهما فالاسم منصرف وبيان ذلك ان الاسم لا يخلوا اما ان يكون احد السببين

العلمية ثم لا يخلوا اما ان يكون بطريق الشرطية او لا فان كان بطريق الشرطية فبا

لاضافة والالف واللام زالت العلمية فبقي الاسم بلا سبب وان لم تكن بطريق الشرطية

بل جمعت سببية المحضة فبقي الاسم علي سبب واحد فيكون الاسم منصرف لما ذكر وان

لم يكن احد السببين العلمية فالسببان باقيان بالاضافة واللام فيكون الاسم غير

منصرف وهذا اي المذهب الاخير هو الانسب للتعريف المذكور سابق كذا في ا

لكافية قوله نحو مررت باحمدكم وبالاحمد الاول للاول والثاني للثاني تمت

المقدمة اي مقدمة الاسم المعرب المذكورة المقدرة الموعودة في صدر

البحث فاللام عهدي لا مقدمة الكتاب فان كان مقدمة الكتاب ايضا موجودة

لكنه ما ذكره قبل هذه المقدمة تامل لما فرغ عن المقدمة شرع الان في المقاصد

ولما كان

ولما كان المرفوعات اصلا بالنسبة الي المنصوبات والمجرورات من وجهين اما لاشتمالها

علي الحركة القوية واما لاشتمالها علي عمدة الكلام وهي المبتدا والفعل وكان

مشتمل القوي والعمدة قويا وعمدة فقدم المرفوعات علي المنصوبات والمجرورات

فقال المقصد الاول **في المرفوعات** واعترض عليه بان المقصد لا يخلوا اما ان

يكون صيغة ظرف او صيغة المصدر الميمي وباي تقدير لا يجوز اخذها بينهما لعدم

مساعدة المعني تامل **واجيب** عنه بان الظرف والمصدر اذا تعذر في المعني الحقيقي

يجب ان يؤول بمعني المفعول اما الاول فكقولهم مضرب عذب ومركب فاره اي مضروب

ومركوب اما الثاني فكقولهم هذا ضرب الامير اي مضروب الامير وههنا المقصد

بمعني المقصود وتقديره المقصود الاول في المرفوعات **فان قيل** لما تركه ههنا كلمة

اما للتفصيل مع انها في التفصيل لازم **واجيب** عنه بانه قد اكتفي بما سبق من قوله

اما المقدمة ففي المبادي اكتفاء بمثل ما جاء في قران المجيد واما الذين في قلوبهم

زيغ فكذا وكذا والراسخون في العلم يقولون آمنا به فتقديره واما الراسخون

فترك اما اكتفاء بما سبق **فان قيل** المرفوعات علي المقصود لان المقصود في المر

فوعات فكيف يصح كلمة في للظرفية ههنا **واجيب** عنه بان هذا العبارة محمول بحذف

المبتدا فتقديره المقصود الاول فهي المرفوعات ثم فيندفع الاشكال **فان قيل**

فعلي هذا التقدير لا يصح حمل المرفوعات علي كلمة هي لان حمل الجمع علي المفرد

لا يجوز كما لا يجوز هند قائمات **واجيب** عنه بان هذا الحمل قيد حمل المولات علي المفرد

تقديره المقصود الاول فهي بيان المرفوعات وفيه التوجيهة الاخرى ذكره في بعض الشروح

فان قيل لما ترك التعريف هو قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية كما اورده صاحب

الكافية مع ان بيان الشيء موقوف على معرفة الشيء واجيب عنه بانه اكتفى بحال

مبتدئين يتناظرون الى جزئيات الشيء لا الى الكليات لقصور فهمهم لان حصول الجزئي

في الفهم اسهل من حصول الكلي اي من تعريف الكلي تأمل فان قيل المرفوعات جمع المرفوع

لا المرفوعة ومن المعلومات ان الجمع بالالف والتاء لا يكون الا المؤنث فكيف تجمع

المرفوعات جمع مرفوع واجيب عنه بوجهين اما الاول فانه شاذ كسعون جمع سنة بالواو

والنون اذا الجمع بالواو والنون مختص باولي العلم والسنة ليس باولي العلم واما الثاني

المرفوعة والمنصوبة والمجرورة صفات الاسم جارية عليه والاسم موصوف بها و

الاسم مشابهة لذات المؤنث في نقصان العقل في المؤنث وعدم العقل في الاسم فصفات

المؤنث تجمع بالالف والتاء فكذا ما هي صفات الاسم الذي لا يعقل تجمع بالالف والتاء

لوجود مشابهة الموصوف بذلك الموصوف ومشابهة الصفة بذلك الصفة وانما اختار

لفظ الجمع ترك الجنس بان يقال المقصود الاول فهي المرفوعات ولم يقل المقصود الاول

فهو المرفوع ليكون سببا على كثرة انواعه فيكون من قبيل براعة الاستهلال وبراعة

الاستهلال امر حسن عند كل احد وهو الاشارة على المقصود من اول الامر اجمالاً

انتهى الاسماء المرفوعات ثمانية اقسام وانما انحصرة اقسام المرفوعات في ثمانية

اقسام لان المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية اي على علم الفضلة الفاعلية والفضلة

المنسوبة

المنسوبة للفاعل شيئان احدهما كون الشيء مسندا اليه وثانيهما كون الشيء جزءا

ثانيا من جملة ففي مفعول ما لم يسم فاعله والمبتدأ واسم كان فضلة الفاعل موجود

وهو كون الشيء مسندا اليه وفي خبر المبتدأ فضلة الفاعل وكون الشيء جزءا ثانيا من الجملة

وفي خبر ان واخواتها فضلة الفاعل وهو كون الشيء جزءا ثانيا من الجملة واسمي اخوا

تها الا انهم بالمنصوب وحدها وفي اسم ما ولا المشبهتين بليس فضلة الفاعل وهو كون

الشيء مسندا اليه واقعا بعدما ولا تقتضيان للجملة اي واقعة بعدهما تين كلمتين

لا تتصلان بالمنصوب وحدها كليس وفي خبر لا التي لنفي الجنس فضلة الفاعل

وهو كونه جزءا ثانيا واقعا بعدما تقتضي الاسماء والاخبار اي بعدها لا تتصل با

لاسم وحده وهذه الخصلتان لم توجد في غير هذه المذكورات فلذا انحصرت

اقسام المرفوعات في ثمانية اقسام كذا في غاية التحقيق فاطلب هناك في محل الفضل

الرفع للفاعل لما ذكر المصنف بثمانية اقسام اشار الى تعدادها فقال الفاعل ومفعول

ما لم يسم فاعله والمبتدأ وخبره وخبر ان واخواتها واسم كان واخواتها واسم ما ولا المشبهتين

بليس وخبر لا التي لنفي الجنس القسم الاول منه الفاعل قدم الفاعل على سائر المرفوعات لوجوه

اما لانه لا ينسخ بالنواسخ واما لانه لا يحذف الا اذا سد شيء مسده واما

لان عامله لفظي بخلاف المبتدأ فانه ينسخ بالنواسخ ويحذف بلا سد شيء مسده

وعامله معنوي واما لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل بخلاف المبتدأ

فانه جزء الجملة الاسمية التي هي فرع الجمل وانما قلنا الجملة الفعلية اصل الجمل

جواب سؤال ١٢

والاخبار عن الحدث الذي كان في الماضي او عن الحدث الذي كان حالا او مستقبلا ١٢

لان المقصود من وضع الجمل الاخبار عما وقع او عما يوقع حالا او استقبالا
لا يكون الا في الجملة الفعلية لان الزمان لا يكون الا في الفعل و لان الجملة
الفعلية مشتملة على ما وضع للاسناد و هو الفعل لان الاسناد لا يقتضي الا معنى
الفعل فاذا كان الفعل اصلا فيما يخبر عنه كان الفاعل ايضا اصلا لان جزء الاصل
اصل كما كان جزء الفعل قوما فلهذا قدم الفاعل هكذا قالوا انتهى و اعترض على كلام
منها اما الاعتراض على الاول فلان الفاعل ايضا ينسخ بالنواسخ كما في قوله تعالى
وكفى بالله شهيدا و اما الاعتراض على الثاني فلان الفاعل قد جاء وقد حذف بلا
ينسخ مسنده كما في قوله اسمع بهم و ابصر حيث قوله بهم فاعل لصيغة التعجب اي
اسمع وقد حذف عن قوله و ابصر و اما الاعتراض على الثالث فلان الفاعل
قد زال عن مرتبته الذي كان اصلا في المسند اليه و هي التقديم بخلاف المبتدأ
فانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه و اما الاعتراض على الرابع فلان
المبتدأ اصل لانه جزء الجملة الاسمية و الاسم اصل بالنسبة الى الفعل
و هو ظاهر و اجيب عن الاول بان النسخ بالزوائد مما لا يعتد بها فالحمل و عن
الثاني بان حذف الفاعل نحو قوله اسمع بهم و ابصر شاذ مما لا يعتد به ايضا
و عن الثالث بان الفاعل وان زال عن مرتبته و هي التقديم في المسند اليه لكن
هذا الزوال للضرورة لانه لو قدم على الفعل لالتبس بالمبتدأ و ترك الاصل للضرورة
كلا ترك لان الضرورات تبيح المحظورات و عن الرابع فلان الجملة الاسمية

اي صار و اذا سمع ١٢
اي صار و اذا بصر ١٢

وان كان

وان كان اصلا بناء على ان الاسم اصل الا انها لم يطابق وضعها المقصود الوا
ضعين و هو الاخبار عن الحدث الماضية او الحالية او الاستقبالية والمعتبر
هو الوضع و مذهب سيبويه ان المبتدأ اصل لانه باق على ما هو الاصل في المسند
اليه و هو التقديم و لانه يحكم عليه بالحكم جامد و مشتق بان الخبر يصح ان يكون جامدا
نحو هذا حجر او مشتقا نحو زيد قائم بخلاف الفاعل و اجيب عن الاول بان عدم
بقاء الاصل في الفاعل انما يكون للضرورة فلا يكون الفاعل مبطلا للاصل اصلا
يعني ان الفاعل باق على ما هو الاصل في المسند اليه حكما و ان لم يكن حقيقة و لهذا
يجوز ان يقال راكبا جاءني زيد بتقديم الحال على الفعل و الفاعل و عن الثاني
بانه كما يحكم على المبتدأ بالحكم جامد و مشتق كذلك الفاعل لانه يحكم عليه بالحكم
فعل مشتق نحو ضرب زيد و جامد نحو عسى زيد ان يقوم فان عسى فعل جامد
وكذا غيره من الافعال الجامدات نحو نعم و بئس و ساء كل اسم قبله فعل اي كل اسم
اسند اليه الفعل حقيقة نحو ضرب زيد او حكما نحو اعجبني ان ضرب زيد اي ضرب زيد
والمراد من الاسناد الاسناد بالاصالة ليخرج عن هذا الحد توابع الفاعل من
الصفة و التاكيد و البدل و غيرها فلا ينتقض الحد بالتوابع لان التوابع
ايضا اسم مسند اليه الفعل لكنه لما كان المراد بالاسناد الاسناد با
لاصالة خرجت عن حد الفاعل و صفة كاسم الفاعل و اسم المفعول
و كلما يعمل عمل الفعل كالمصدر و اسم التفضيل و نحوه اسند ذلك الفعل او

اي عدم بقاء التقديم ١٢
اي يكون الفاعل اسما ١٢
بيان التوابع ١٢

هو الصفة اليه اي الى ذلك الاسم صريحا او تاويلا كما مر منشا لهما على معنى
انه اي الفعل او الصفة قائم كل واحد منهما به اي على ذلك الاسم لا واقع
اي ذلك الفعل او الصفة عليه اي على ذلك الاسم وانما قال قائم وواقع بصيغة
الافراد ولم يقل قائمان وواقعان بصيغة التثنية مع ان المذكور شيئان فلان
صيغة التثنية اشارة الى ان المعطوف بكلمة او ليس معادا لضمير التثنية بل
معاد ضمير الواحد لان كلمة او لترديد احد الامرين لا للجمع حتى يتوجه شبهة
عدم المطابقة بين الضمير ومرجعه وان سلمنا فتوجيه الافراد انه وان كان ذكر
توجيها ظاهرا لا يخفى على كل واحد كذا في بعض حواشي فان قيل هذا الحد صادق
على معطوف الفاعل وتاكيده وبدله وليست من افراده واجيب عنه بان المراد
من الاسناد الاسناد بالاصالة بدليل ذكر التوابع بعده عليحدة فلم يصدق الحد
عليه فان قيل هذا الحد صادق على من في قولهم كريم من يكرمك فان من اسم قبله
صفة وهو كريم اسند اليه مع انه لا يسمى فاعلا بل يكون مبتدأ مقدما خبره عليه
واجيب عنه بان المراد من قبله قبلية وجوبية اي تقدما واجبا فلم يصدق
عليه الحد فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون المبتدأ في قولك في الدار رجل فاعلا
لوجوب تقديم الخبر عليه واجيب عنه بان المراد من الوجوب الوجوب النوعي لا
الشخصي والفردي فوجوب تقديم الخبر على المبتدأ ليس بطريق الكلية بل وجوبه في صورة
واحدة كما اذا كان المبتدأ نكرة بخلاف تقديم الفعل على الفاعل فانه في كل مادة

فان قيل

فان قيل قد يسند الى الاسم معنى الفعل ايضا كالظرف نحو زيد في داره عمرو ونحوهما
بمعنى الفعل لا بعين الفعل وشبهه فحينئذ لا يخلو اما ان يندرج تحته ما هو معنى الفعل
كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله في بحث الحال ان العامل فيه الفعل
او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكر ههنا ايضا او معناه واجيب
عنه بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف مختلف فيه فذهب بعضهم الى ان
ذلك الظرف عامل فيه لقيامه مقام الفعل المقدر واليه ذهب صاحب اللباب
وعند الاكثرين عامله هو الفعل المقدر او اسم الفاعل المقدر لا الظرف لانه
جامد فاختار ههنا مذهب الجمهور وفي بحث الحال مذهب اللباب رعاية للمذ
هبين فان قيل هذا الحد ليس بصادق على قوله مات زيد وطال عمر لان الموت
ليس بقائم على زيد وكذا الطوالة ليس بقائم على عمر مع انهما فاعلان واجيب عنه
بان المراد من قوله اسند اليه بمعنى انه قائم به اي اسند اليه على جهة قيامه
به وطريق قيام الفعل به لا ان يكون ذلك الفعل على صيغة المعلوم وحاصله
حكمه في صدق الحد عليه كذا في غاية التحقيق قوله نحو قام زيد هذا مثال
لما كان قبله فعل وزيد ضارب ابوه مثال لما كان قبله صفة فالتطبيق ظاهر
لا لانه هو المشتمل لا لكن لما كان المراد من الاسناد الاسناد مطلق سواء
كان بطريق السلب او الايجاب زاد قوله وما ضرب زيد عمرا فان الفعل
مسند اليه بطريق النفي فيكون الحد شاملا لنوعي الاسناد وجامعا ولا يكون

قوله وما ضرب زيد عمرا ايضا من باب الاستدراك كما يشعر به بعضهم في منع شبههما
لاستدراك قوله وكل فعل قاصر ومتعد مشتق لازم ومتعد مجرد ومزيد سالم او غير
سالم لا بد مبني على بانه اسم لا التي لنفي الجنس اي لا مخلص موجود له اي لذا
لك الفعل من فاعل لان الفعل عرض ووصف ولا بد للاوصاف والاعراض
مما يقوم به فالمراد من الفاعل ههنا فاعل نحوي لا صرفي بمعنى المصدر الى المجاز
ليتجه نحو مات زيد وطال عمر فان الزيد فاعل مات وعمرا فاعل طال ولم يكن
الموت والطوالة صادرين عن زيد وعمر بل يقومين بهما فمن قال في لكل تعليله حول
لا بد له من فاعل لان الفعل حادث ولا بد له من المحدث ويريد بالفاعل الفاعل
اللغوي الصرفي لم يصب يد هو مرفوع لان الفاعل قليل والضمة قوي فاعطي القوي
للقليل او لانه عمدة في الكلام والرفع ايضا عمدة في الحركات فاعطي العمدة للعمدة
مظهر صفة للفاعل كذهب زيد او مضمر كزيد ذهب مثال الاول للاول والثاني
للثاني فان كان متعديا كان له اي لذلك الفعل المتعدي مفعول ايضا لتوقف
فهم الفعل المتعدي ايضا بالمفعول به كما يتوقف فهمه بالفاعل والمراد من المفعول
المفعول به وفي بعض النسخ مفعول به بذكر الجار والمجرور وهو الاصح
فقوله مفعول مرفوع لانه اسم كان واسم كان مرفوع وقوله خبره مقدم عليه
لانه نكرة فاقتضى وجوب تقديم الخبر عليه منصوب صفة مفعول لان المفعول
عدد كثير فاقتضى التخفيف فاعطي النصب لها او لان المفعول فضلة في الكلام

والنصب

والنصب ايضا ضعيف فاعطي له نحو ضرب زيد عمرا والحال ان الفاعل ظاهرا اي اسما
ظاهرا غير مستتر فان الظاهر خلاف بالمستتر يجب لينه ولا يقول ضربت ضرب انتما ضربتم
انتم لان الفاعل في هذه القول ايضا ظاهر وحد الفعل ابدا سواء كان الفاعل مفردا او مثنى
او مجموعا لعدم الاحتياج الى تثنية الفعل وجمعه لان تثنية الفعل وجمعه ليس الا ليكون مشعرا
باحوال الفاعل في ذلك الفاعل ظاهرا كان احواله ظاهرة من جهة حيث التثنية والجمع فلا
يشعر بها اي بذلك الاحوال بالظاهر او لانه لو ثني الفعل او جمع فيلزم تعدد ا
لفعل واحد وهو ممنوع قبل الذكر ولهذا خلاف الاصل فوحد الفعل ابدا نحو ضرب الزيد وضرب
الزيدان وضرب الزيدون وان كان مضمرا وحد للواحد نحو زيد ضرب وثني للمثنى وجمع للجمع
نحو الزيدان ضربا والزيدون ضربوا فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله اكلوني البراغيث
وقاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فان الفاعل فيها ظاهر ولم يوحد الفعل
فيها واجيب عنه بان هذه الرواية شاذة لا يعتد به او لانه محمول على ابدال الظاهر
من المضمر فان قيل هذا البحث للفاعل ينبغي ان يذكر فيه احكام الفاعل واحواله لا توحيد الفعل
وتثنيته وجمعه فان احوال الفعل قد يجيء في مبحثه وهذه المسئلة المذكورة وكذا ما
بعده من المسائل المنتهية الى مسئلة حذف الفعل ليست في محله تامل واجيب
عنه بان البحث عن متعلقات الشيء اي عن احوال متعلقات الشيء بحث عن ذلك
الشيء فيكون ذكر المسائل كلها في محله حاصله ان البحث عن الشيء على نوعين قد
يكون بطريق الاصالة وقد يكون بطريق المتعلقة وهذا الكثير والثاني ذلك الفاعل

مؤنث اي اسما مؤنثا حقيقيا وهو اي المؤنث الحقيقي ما اي اسم بازائه
اي بازاء مسماه ذكر فالعبارة على حذف المضاف في الحيوان قيد التانيث في الحيوان
لان التانيث في غير الحيوان غير معتد به كما في بعض الاشجار انث الفعل اي الرافع
لذلك الفاعل على قرينة اللام للعهد وانما يشار الى الفعل الرافع للفاعل لا
الى الفعل المطلق لئلا يخرج هذه المسئلة عن بحث الفاعل لان الفعل لما اسند
الى الفاعل صار كانه متعلق به فالبحث عن متعلق الشيء بحث عن ذلك الشيء
حكما ابدا اي زمانا ابدا فنصبه على الظرفية ان لم تفصل اي انت بين الفعل والفاعل
على لو قامت هند يحصل المطابقة بين الفعل وفاعله في التانيث وان فصلت فلك الخيار
في التذكير والتانيث نحو ضرب اليوم هند وان شئت قلت ضربت اليوم هند واما
ثبت الخيار لانه ان نظر مطابقة الفاعل الفعل مع ذلك الفاعل المؤنث و
نظرا ثانيا الى عدم الاعتناء بالفصل انث الفعل حتى يحصل المطابقة وان نظر
الى كلمة الفصل بعد المسافة ذكر الفعل تعليلا للمسافة وكذلك اي الخيار في اسناد
المؤنث غير الحقيقي وهو ما لم يكن بازائه ذكر في الحيوانات وانما لم يذكر المصنف تعريف
غير الحقيقي اكتفاء بما سبق لان الشيء اذا علم يعلم من ذكر ضده ويعرف من تعريف ضده فلا
حاجة الى تعريفه ثانيا نحو طلعت الشمس ان شئت قلت طلع الشمس فباعتبار جهة
التانيث ولو كان غير حقيقي انث الفعل وباعتبار عدم الاعتناء به لان هذا التانيث
ليس كالتانيث الحقيقي ذكر الفعل فالوجهان متساويان وجمع التكسير كالرجال

كالرجال

وانما استثنى هذا الجمع اي جمع السالم لامتناع تاويلها بالجماعة لوجود علامة المذكر
كالرجال والافراس والاشراف وغيرها غير جمع السالم المذكر هو الوارد في المذكر فلا
يصح التاويل بالجماعة وهذا لا يصح اضافة اسماء العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال
ثلثة مسلمين واربعة مسلمين لعدم جواز تاويل المسلمين بالجماعة لوجود علامة
المذكر فيه فلا يوجد المطابقة بين العدد ومعدوده في التانيث كما يوجد المطابقة
بين الثلثة وبين رجال في التانيث لصحة تاويل الرجال بالجماعة كذا في بعض الحواشي
على الفوائد الضيائية في بحث اسماء العدد والمص فالى جمع غير جمع المذكر السالم وفي
قوله لا يجوز الاضافة اسماء العدد الى المذكر السالم تامل كالمؤنث غير الحقيقي في
التخيير بين المذكر والمؤنث تقول قام الرجال بتذكير الفعل نظرا الى لفظ الظاهر
وان شئت قلت قامت الرجال بتانيث الفعل نظرا الى لفظ الظاهر صحة تاويله بالجماعة
مؤنث فيؤنث الفعل حتى يحصل المطابقة هذا اذا كان الفعل مسندا الى ظاهر
واما اذا كان مسندا الى المضمر انث الفعل ابدا نحو الشمس طلعت دون الشمس طلع
وفي بعض النسخ هذا اذا كان الفعل مقدما على الفاعل واما اذا كان مؤخرا عنه
الفاعل انث الفعل وهو خطأ عظيم لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل الا ان يراد
بالفاعل الفاعل بالاعتبار وما كان لا باعتبار ما يكون اي باعتبار المحال الاول
لا باعتبار الثاني فيحتاج الكلام فيه لعله تعسف وتكلف ويجب تقديم الفاعل
على المفعول ان كانا اي الفاعل والمفعول مقصورين بان كان في آخرهما الف
مقصورة ان خفت اللبس اي بان ينتفي الاعراب فيهما لفظا وانتفى القرينة

الدالة على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول مقالية او حالية يجب تقديم ا
لفاعل على المفعول تحرزا عن الالتباس المخل للمقصود نحو ضرب موسى عيسى فانه لو لم
يجب التقديم يلزم الالتباس بين الفاعل والمفعول المخل للغرض لانه يصير
ما لا يكون فاعلا في الحقيقة فاعلا وكذا يصير ما لا يكون مفعولا في الحقيقة
مفعولا وحيث وجب التقديم ارتفع ذلك الالتباس وتقرر كون ما يكون فاعلا
في الحقيقة فاعلا في التركيب ايضا فانطبق المقال مع الحال فان قيل كثير من الموا
ضع يوجد الالتباس بين الامرين وقد اجاز النحويون ذلك الالتباس كما في قوله
موسى ضرب عيسى بالتقديم المفعول على الفاعل فانه يلتبس بالمبتدا لانه لا يعلم ان
موسى في هذا التركيب مبتدا او مفعول به قدم على الفعل لقوته في العمل وقد اجيز هذا
الامران وكما في المبتدا المسند به نحو ما قائم زيد حيث يجوز فيه الوجهان لكون
القائم مبتدا وزيد خبرا او كون القائم خبرا وزيد مبتدا فانه التبس المبتدا بالخبر و
الخبر بالمبتدا وقد اجيز الوجهان ههنا وكذا غيرهما واجيب عنه بان هذا الجواز
والامتناع مبنيا على القاعدة المشهورة فيما بينهم وهي انه اجتمع في الشي الوا
حد جهتان ينظر فان كانت الجهتان كلتاهما خلاف الاصل فحينئذ يجوز ذلك الالتباس
بان يختار ايّ الامرين شئت لعدم انظار الذهن الى الاصل وان كانت ا
حديهما اصلا والآخر خلاف الاصل فح امتنع ذلك الالتباس لانظار الذهن
الى جهة الاصالة وانت تقصد ما هو خلاف الاصل فيحصل في المقصود ففي قوله

موسى

موسى ضرب عيسى جهتان كلتاهما خلاف الاصل وهو المفعولية خلاف الاصل لان
حق المفعول ان يكون مؤخرا عن الفعل والفاعل معا فالاصل التاخير فالتقديم
على الفعل والفاعل يكون على خلاف الاصل وكذا ابتدائية وفيه خلاف الاصل لان
ابتدائية يستلزم كون الخبر جملة وهي ضرب مع الضمير والاصل في الخبر الافراد فيكون
ابتدائية خلاف الاصل ايضا فالجهتان كلتاهما خلاف الاصل فلا ضير في اختيار احدهما
دون الآخر وكذا في قوله ما قائم زيد جهتان خلاف الاصل لان حق الخبر ان يكون
مؤخرا عن المبتدا فان الاصل التاخير فاذا قدم على المبتدا صار خلاف الاصل وكذا ابتدائيته
ايضا خلاف الاصل اذ الاصل في المبتدا المسند اليه لا مسند به فاختيار المبتدا
المسند به ليس الا لاجل الضرورة فيجتمع الجهتان الحاصلتان على خلاف الاصل
فيه فاختيار احدهما دون الاخرى لا يضر بالمقصود واما في قوله ضرب موسى عيسى
احدهما خلاف الاصل وهو تقديم المفعول على الفاعل وثانيهما ما يوافق الاصل
وهو تقديم الفاعل على المفعول فهذا الالتباس مخل بالغرض لسبق الذهن الى جهة
الاصالة وهو تقديم الفاعل على المفعول وانت تقصد تقديم المفعول على الفاعل
فلهذا وجب الاحتراز عنه فهذا اي خذ هذا فان به يرتفع الاشكال الان عن كثير المواضع
هذا ما افاده مولانا وصاحبنا وصاحب غايت التحقيق في بحث تقديم الفاعل
فاطلب هناك ان شئت الاطلاع على حقيقته فارجع اليه انتهى وان كان الاعراب
منتفيا فيهما اي في الفاعل والمفعول لكن هناك قرينة من القرائن متى يتاد

او حالية فيجوز تقديم المفعول على الفاعل لعدم الالتباس بسبب القرينة اما المقالية
فكما في قوله ضربت موسى حبلى فان التأنيث يدل على ان الفاعل هو حبلى وكذا اذا
دل اما الحالية فكما في قوله اكل الكمثرى يحيى فالكمثرى لا تصلح للاكل لانه اسم للشجر المعين
ويقال بالفارسية بهلوك وكذا وجب التقديم اذا كان الفاعل والمفعول ضميرين نحو ضربتك
او كان الفاعل وحده ضميرا نحو ضربت زيدا بشرط ان لا يفصل المفعول عن الفعل وكذا اوقع المفعول
بعد الا او معناها نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وكذا غيرها في مواضع التي ذكرت في الشروح
ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم تخف اللبس بان هناك قرينة من القرائن لفظية
كانت او حالية وانما حكمنا هنا بالجواز لان القرينة لما وجدت هناك حصل العلم بالفا
علية والمفعولية فلا حاجة الى وجوب التقديم فيجوز ذلك ان يجعل المفعول مقدما او الفا
عل مقدما مثال المعنوي نحو اكل الكمثرى يحيى ومثال اللفظية نحو ضرب زيدا عمرا
ويجوز حذف الفعل الرافع للفاعل وحده والامر تارة حيث كانت قرينة من القرائن
نحو زيد مقولا في جواب من قال من قام فالسؤال قرينة لان السائل متردد ومتحير
فيما صدر عنه القيام لا في القيام فانه متعين عنده فاستفهم عن تعيين المسند
اليه فصار ذكر الفعل ليس بضروري بل المقصود ذكر الفاعل فقط فيجوز حذف
الفعل وان نظر الى القرينة وان وجدت لكن تلك القرينة لا يكون سادة مساد مقام
الشيء رفع بذكر الفعل [illegible] وقد يجب حذف الفعل اي اذا كان هناك
قرينة والتزم المفسر في موضع اي سد الشيء مسده نحو قوله تعالى وان احد من
المشركين

من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله وان استجارك احد من المشركين
استجارك فحذف الفعل وهو استجارك الاول لمنابة التفسير به استجارك الثاني
مقامه مع وجود القرينة وهو كلمة ان الشرطية لانها تدخل الافعال وعلى هذا
اندفع شبهة رفع احد على الابتداء لئلا يلزم دخول حرف الشرط على الاسم وانما وجب
الحذف في قوله تعالى لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل كثير من المواضع توجد
الجمع بين المفسر والمفسر كما في قوله جاءني رجل اي زيد واجيب عنه بان المراد من
المفسر والمفسر ههنا ان يكون متحدا في المعنى وقوله جاءني رجل اي زيد ليس بمتحد في
المعنى بل مبهم ومعين فان قيل قد يتحقق الاجتماع بين المفسر والمفسر في قوله تعالى
حكاية عن حال يوسف عم وهو اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي
ساجدين واجيب عنه بانه لا نسلم جمع بين المفسر والمفسر بل قوله رايتهم لي ساجدين
جواب سؤال مقدر لانه لما قال يوسف عم اني رايت احد عشر كوكبا فكانه قيل كيف رايتهم
فقال مجيبا له رايتهم لي ساجدين فلا يكون من باب الاجتماع بين المفسر والمفسر
بل يكون ذكرهما في الكلامين مستقلين لا في كلام واحد فان قيل جمع السلامة
وهو قوله ساجدين لم يقع في محله لان الجمع بالواو والنون مختص باولي العلم والكواكب
ليست منهم واجيب عنه بان الكواكب وان لم تكن من اولي العلم حقيقة لكنها
من قبيل اولي العلم حكما لصدور الفعل الذي هو يصدر من اولي العلم منهم وهو
السجدة او يجاب بان الشمس والقمر والكواكب كناية عن الاب والام و

الانوة وهم اولي العلم حقيقة في قوله ساجدين جار في موضعه وكذا رب العالمين باعتبار تغليب اولي العلم على غير اولي العلم للمشاركة وبهذا اندفع قول من قال انه شاذ لان الشاذ ما لا يكون له الصلاحية في الحقيقة ولا تاويلا وبينا يمكن الحمل على الحقيقة فتوجيه الشاذ شاذ فقوله زيد لمن قال من قام جواب سوال محقق واما وقوعه في جواب سوال مقدر فكما في قول الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فقوله ضارع فاعل لفعل المحذوف بقرينة السوال المقدر لان الشاعر لما اعرب ليبك فكانه قيل له من يبكيه فقال الشاعر مجيبا له ضارع لخصومة وكذا الحذف الفعل من الفاعل في غير وقوعه موقع السوال حقيقة او تقديرا كما في قوله لو انك قائم اي لو ثبت قيامك عند نا الان كذا

وقد يحذف الفعل والفاعل معا كنعم مقولا لمن قال اقام زيد فهذا الحذف جائز لا واجب لعدم سد الشي امسده لان كلمة نعم حرف لا يقوم مقام الفعل فبقيت القرينة وحدها وهي سوال السائل وبالقرينة الواحدة بغير الساد يجوز الحذف لا واجبا تامل **فان قيل** حرف الندا ايضا حرف وقد اقيمت مقام الفعل وهو ادعو او لذا وجب حذف الفعل والفاعل معا في المنادى كما يحذف الفعل والفاعل في باب التحذير وما اضمر عامله **واجيب** عنه بان وجوب حذف الفعل مع فاعله في المنادى ليس لنيابة حروف الندا مقامه بل لكثرة استعماله **فان قيل** اذا كان نعم حرفا فكيف يصح دخول الكاف الجارة عليه للزوم دخول الحرف على الحرف وذا لا يجوز **واجيب** عنه بانه علم نعم الذي يستعمل في التركيب فصار اسما فيصح دخول الكاف عليه **فان قيل** اذا كان اسما ينبغي ينجر عليه كما ينجر الا

سماء **واجيب** عنه بان اعراب المحكي ثابت باعتبار المحكي عنه وقد يحذف الفاعل وحده بدون الفعل ويقام المفعول مقامه اي الفاعل اذا كان الفعل مجهولا او قوله اذا ظرف لقوله ويقام اي يقام المفعول مقامه وقت كونه مجهولا لا ظرف الحذف لانه قد يحذف الفاعل وان لم يكن الفعل مجهولا كما في بعض المذاهب فيكون الفعل مجهولا ظرف الاقامة لا ظرف الحذف كما ترى وهذا قسم ثان من المرفوعات لما فرغ عن احوال الفاعل التي غير التنازع شرع في احواله مع التنازع فقال واذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر كائن بعدهما **فان قيل** بحث التنازع ليس في محله لانه ليس من احوال الفاعل فينبغي ان يذكره آخر المرفوعات او آخر المنصوبات **واجيب** عنه بان التنازع ايضا من احوال الفاعل لان الفاعل لا يخلو اما ان يكون بطريق التنازع او غيره فاذا فرغ من حاله بغير التنازع شرع في احواله مع التنازع كما اورد بحث الضمير وحاله مع الضمائر فيكون بحث التنازع عن احواله فلا يكون في غير محله تامل **فان قيل** كيف يصح نسبة التنازع الى الفعلان لان التنازع لا يصدر الا من ذوي روح والفعلان الفاظ **واجيب** عنه بان نسبة التنازع اليهما باعتبار المتكلم نسبة مجازية كما ينسب الدخول الى العوامل ومن المعلومات ان العوامل لا تدخل بنفسها بل ادخلها المتكلم **فان قيل** قد يجري التنازع في اكثر من الفعلين كما في الصلوة اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم حيث طلب احد من هذه الافعال تنازع في قوله على ابراهيم وفي

وفي غير الافعال ايضا كما في الاسماء نحو زيد معطي ومكرم عمرا او زيد كريم وشريف ابوه
الاول في المفعولية والثاني في الفاعلية واجيب عنه بان المراد من الفعلان اقل مراتب
التنازع وهو الاثنان وانما ذكر الفعلان اكتفاء بذكر الاصل لان الفعل اصل في العمل
فان قيل لا يتحقق التنازع في الاسماء ولا في الافعال بعد التركيب لان الاسم الواقع
بعدهما لا يكون الا مرفوعا او منصوبا واجيب عنه بان المراد من التنازع في القلب
والتصور لا بعد التركيب كما فانه ظاهر لا تنازع فيه فان السؤال الآخر في غاية التحقيق
وحاشية في الفوائد الضيائية وحاشية عبد الغفور وانما قيد الظاهر لانه لا تنازع
في المضمر لان الضمير لا يخلو اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان متصلا فهو معمول
لما اتصل به فلا يكون فيه مجال التنازع لان ذلك الاسم ليس شئ محال نتيجة توجه الفعلان
اليه بل متصل وان كان منفصلا فهو معمول عليه وقيل بعدهما لانه لا تنازع فيما قبلهما
او قبلها لانه ليس محال فيه توجه الفعلان اي اراد دفع لما نشاء من نسبة التنازع
الى الفعلين بان المراد من التنازع ليس التنازع الحقيقي بل الارادة اي القصد
والقصد عام من الزوال الروح وغيره كما في بعض النباتات كما تقرر في علم المنطق
لكل واحد كائن من الفعلين ان يعمل في ذلك الاسم الظاهر فهذا اعلم انه قد اختلف
النحاة في جزاء هذا الشرط فذهب البعض الى ان جزاء هذا الشرط محذوف وهو قوله
جاز اعمال كل واحد منهما فعلى هذا المذهب الفاء في قوله فهذا الخلاف يكون على تفسيرية
لا جزائية وذهب بعضهم الى ان جزاء هذا الشرط قوله فهذا الخلاف يكون على اربعة
اقسام

اقسام فالفاء جزائية فيه وقد تحقق ودلائل كل واحد من المذهبين في المطولات انما يكون
في اربعة اقسام وانما انحصر الاقسام في الاربعة لان التنازع لا يخلو اما ان يكون في الفا
علية فقط او في المفعولية فقط او في فاعلية واسم مفعولية او بالعكس فتصور التنازع
لا يكون خارجا عن هذه الصورة فلذا انحصرت الاول من الاقسام الاربعة ان يتنا
زعا اي الفعلان في الفاعلية فقط بان يقتضي كل واحد من الفعلين فاعلية الاسم الظاهر
نحو اكرمني وضربني زيد والثاني ان يتنازعا اي الفعلان في المفعولية فقط بان يقتضي
كل واحد منهما مفعولية الاسم الظاهر نحو اكرمت وضربت زيدا والثالث من الاقسام
الاربعة ان يتنازعا اي الفعلان في الفاعلية والمفعولية ويقتضي الاول الفاعل
والثاني المفعول نحو ضربني واكرمت زيدا والرابع عكس الثالث نحو ضربت و
اكرمني زيد ولما قسم التنازع الى الاقسام الاربعة اشار الى اعمالها اي الفعلين
في ذلك الاسم بان اعمال كل واحد منهما جائز في الاقسام الاربعة كلها او جائز في
بعضها دون البعض اتفاقا او خلافا وصدر بيانها بجملة اعلم تنبيها على ان ما بعده
مما يجب حفظه فقال اعلم هو في اللغة بدان وفي الاصطلاح كلمة تذكر في اول
الكلام لايقاظ الغافلين على نكتة وقيل كلمة تذكر في اول الكلام فتشويق السامعين
الى ما بعده وقيل كلمة تذكر في اول الكلام للتنبيه على ان ما بعده مما يجب الحفظ وقيل غيره
فخطاب عام للكل يسمع ويقرء وقيل غيره انه في جميع هذه الصور اي الشان فاسم انه ضمير
الشان محذوف وقوله في جميع هذه الصور متعلق بقوله يجوز اعمال الفعل الاول لان

الجملة خبر قوله ان لجوز اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني يعني لجواز ان يعمل الفعل
الاول في ذلك الاسم ويكون ذلك الاسم ويجعل ضمير معمولا له ويلغي الثاني الفعل عن العمل في ذلك الاسم
وان يعمل الفعل الثاني في ذلك الاسم ويجعل ذلك الاسم معمولا له ويلغي الفعل الاول عن العمل
في ذلك الاسم لكن بين الفراء يخالف هذا الحكم خلاف كائن للفراء في صورة الاول والثالث ان اعمال
الفعل الثاني ممنوع عنده ودليله اي الاعمال للفراء لزوم احد الامرين لو اعمل الثاني
اما حذف الفاعل او الاضمار قبل الذكر في الفعل الاول وكلاهما اي حذف الفاعل
والاضمار قبل الذكر في الفعل الاول محذوران اي شيئان عنده وفي بعض النسخ
ممنوعان وهو اي عنده اي الفراء الخلاف ما اذا اعمل الاول اي يجعل ذلك الاسم
معمولا للفعل الاول ويضمر الفاعل في الفعل الثاني فلا يلزم المحذور لتقدم معاد
الضمير رتبة ولو كان مؤخرا لفظا فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط
وهو جائز عنده واجاب الجمهور بان الاضمار قبل الذكر في العمدة بل في غير العمدة
ايضا في مواضع منها في كلمة رب نحو ربه رجلا ومنها في نعم رجلا زيد ومنها في قوله ولله دره
فارسا وكذا في اضمار الظاهر من المظهر نحو ضربته زيدا اذ يجوز هذا الاضمار لا يجوز
في باب التنازع وجاء مانع عند التجويز فعند الجمهور يجوز اعمال الفعل الثاني لا بعض
الجواز بحذف الفاعل في الفعل الثاني من غير محذور وهذا اي هذا الخلاف بين الجمهور
والفراء انما هو في الجواز واما في الاختيار اي واما في الحكم الاختيار فعليه اما بيعا
للاستيناف لا للعطف لعدم سبق الاجمال فيه اي في الاختيار خلاف البصريين و

الكوفيين

والكوفيين فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني باعتبار القرب والجوار
لان القرب والجوار اشد اتصالا من الغير فما كان اشد اتصالا احق باخذ الحكم من
المؤخر لان التقديم من وظائف الاصل ولا اصل احق باخذ الحكم وثانيا استدلوا بقول
امرء القيس وجوابها اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث كفاني
ولم اطلب تنازعا في قليل من المال والاول يقتضي الفاعل والثاني يقتضي المفعول
وامرء القيس فصيح من شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما
اختاره واجاب الشيخ ابن الحاجب في الكافية لانه ليس من باب التنازع لفساد المعنى
على تقدير التنازع وهو التناقض في قول الشاعر لان مطلوب الشاعر عدم الكفاية
وعدم طلب قليل من المال فلو كان من باب التنازع ثبت الكفاية ووجود الطلب بهذا التنا
قض يفهم من كلمة الشرطية وهو لو لان لو يجعلوا المثبت منفيا والمنفي مثبتا فان
عملت اي انت الفاء للتفسير الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وابتداء المقام بمذهبهم
لا بمذهب الكوفيون لان مذهب البصريون اصح عنده فانظر اي انت جزاء الشرط
وهو قوله فان عملت الثاني تفسير للنظر الفعل الاول تقتضي الفاعل اضمرته في
وان لزم الاضمار قبل الذكر لكن في العمدة دون الحذف ولا الظاهر اذ في الظاهر يلزم
التكرار وفي حذف الفاعل يلزم حذف العمدة فكلاهما ممنوعان كما تقول ضربوني
محلا لانه مفعول مطلق لقوله اضمرت باعتبار الموصوف تقديره اضمرته في الاول اضمارا
مثل ما تقول في المتداخلين اي فيما تنازعا في الفاعلية فقط يشهد عليه المثال نحو ضربني

نى واكرمني زيد اي ضربني هو وضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون
وفي المثنى تعين بان يقتضي الاول الفاعل والثاني المفعول شهد عليه المثال ضربني
هو واكرمت زيدا او ضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وان كان
الفعل الاول يقتضي المفعول وانت تعمل فعل الثاني ولم يكن فعلان المتنازعان في
الاسم الواحد من افعال القلوب او ما في معناها نحو اي الحلية والبحرية وكذا
نعيض وجدت وبما علمت وظننت وغيرهما حذفت المفعول من الفعل الاول
لئلا يلزم الاضمار قبل ذكر اي الفضلة لو اضمر او يلزم التكرار لو ذكره مع ان
حذف الفضلة جائز فيحذف كما تقول في المتوافقين بان يقتضي كل واحد منهما
مفعوليته اسم ظاهر فيكونان متفقين باقتضاء المفعولية كما شهد عليه
المثال نحو ضربت واكرمت زيدا او ضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدين
وتقول في المثنى تعين بان يقتضي الفعل الاول المفعول والثاني الفاعل على
نحو ضربت واكرمني زيد وهو ضربت واكرمني الزيدان وضربت واكرمني الزيدون
وان كان الفعلان من افعال القلوب والمسئلة بحالها اي بان عملت الفعل الثاني
فيجب اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
وانما حكمنا بوجوب اظهار المفعول للفعل الاول اذ لا يجوز الحذف لانه لا يجوز فكلمة
اذ بينها علة حذف المفعول من افعال القلوب واضمار المفعول عطف على
حذف المفعول اي لا يجوز حذف المفعول وكذا لا يجوز اضمار المفعول

قبل

قبل الذكر هذا اي الحكم المذكور من اضمار الفاعل للفعل الاول وحذف المفعول غير
افعال القلوب ووجوب اظهار المفعول للاول في افعال القلوب اذا عملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريون وفي بعض النسخ هذا مذهب البصريين اي المذكور
مذهبهم واما ان عملت الفعل الاول على مذهب الكوفيين اي ان اعتبرت كون الاسم
الظاهر معمولا للفعل الاول ويلي الثاني عند العمل في ذلك الاسم فالنظرات الى ان الفعل
الثاني يقتضي الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لتقدم مرجع الضمير رتبة لانه اذا
كان الاسم معمولا للفعل الاول صار مقدما رتبة على الفعل الثاني وان كان مؤخرا لفظا
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وانما حكمنا بتقدمه رتبة لان حق المعمول
ان يلي العامل كما تقول في المتوافقين بان يقتضي كل واحد منهما فاعلية ذلك الاسم الظاهر
كما يدل عليه ذلك المثال نحو ضربني واكرمني هو زيد وضربني واكرماني الزيدان وضربني
واكرموني الزيدون باضمار الالف والواو في الفعل الثاني وتقول في المثنى تعين
بان يقتضي الفعل الاول المفعول والثاني الفاعل نحو ضربت واكرمني زيدا او ضربت و
اكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدين باضمار الالف والواو ايضا في الفعل
الثاني وان كان فعل الثاني يقتضي المفعول ولم يكن الفعلان المذكوران من افعال القلوب
ونحوه جاز فيه اي في ذلك الاسم الوجهان احدهما حذف المفعول وثانيهما الاضمار
ولكن الثاني هو المختار ليكون الملفوظ وهو الاسم المذكور بعد الضمير المتنازع فيه كما

كما يتوهم البعض مطابقًا اي موافقًا للمراد اي المقصود المتكلم لان المقصود ههنا
التنازع في ذلك الاسم لان اضمار في الفعل الثاني علم من ذلك الاضمار التنازع في ذلك
الاسم لان الاضمار في الفعل الثاني بعد ذكر الاسم المذكور اي مقابل لهذا الكلام فيكون
الاضمار قرينة على التنازع المقصود واذا حذف الضمير لا يعلم انه يجب التنازع او يكون
مفعول الفعل الثاني متغايرا لهذا الاسم ومن المحتمل بان يكون عمرا او بكرا او خالدا لا زيدا
فلا يكون الملفوظ هو الاسم الظاهر موافقا للمراد الذي هو التنازع فمطابقة الملفوظ
مع المراد مرجحة على الحذف واما الحذف اي واما صورة الحذف فكلمة اما
ههنا للتفصيل لوجود الاجمال قبله وهو قوله جاز فيه الوجهان حذف المفعول
والاضمار فكما تقول انت في المتوافقين بان يقتضي كل واحد منهما مفعولية الاسم
الظاهر واتفق في المفعولية ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيدين
وضربت واكرمت الزيدين بحذف الالف والواو والضمير في الفعل الثاني وفي المتخالفين
اي تقول في المتخالفين بان يقتضي الفعل الاول الفاعل والثاني المفعول
ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون بحذف
الالف والواو والضمير في الفعل الثاني ايضا واما صورة الاضمار كما تقول في المتوا
فقين المذكورين سابقا بعينه نحو ضربت واكرمته زيدا وضربت واكرمتهما الزيدين
وضربت واكرمتهم الزيدين وتقول في المخالفين ضربني واكرمته زيد وضربني
واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وكذا المونث واما الاضمار
فهو المختار لان المذكوران للحذف لكن مع ذكر الضمير فيه لان احصر لكم المرجح

اعاد ذكر المثالين للتوضيح اللائق بحال المبتدئين المقصرين في الذهن واما اذا كان الفعلان
المتنازعان من افعال القلوب والمسئلة بحالها اي بان عملية الفعل الاول مع اقتضاء المفعول
فلابد اي لا تخلص موجود له اي للفعل الثاني من اظهار المفعول وان لزم التكرار المحذورة عند
الحذف والاضمار لما سيجيء ذكره ان شاء الله تعالى كما تقول حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا وذلك اي التنازع المذكور ثابت لان حسبني وحسبتهما تنازعا في منطلق وهو اعملت
الفعل الاول اي اخترت كون الاسم معمولا للفعل الاول واعملته فيه وهو حسبني فاظهرت
اي اثبت المفعول في الفعل الثاني فان حذفت منطلقين من الفعل الثاني وقلت حسبني
وحسبتهما الزيدان منطلقا فيلزم حذف مفعول الثاني في افعال القلوب ونحوه وهو غير جائز
لانهما كالاسم الواحد لان مضمونهما معا المفعول به في الحقيقة وهو المعنى المصدري المأ
خوذ من المفعول الثاني مضافا الى الاول فلو حذف احدهما لكان كحذف بعض اجزاء الكلمة
وحذف بعض اجزاء الكلمة بلا ضرورة قبيح جدا وهو لا يجوز لعدم وجود القرينة وقد يجوز
حذف احدهما عند وجود القرينة مثال الاول كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم فالبخل المفعول الاول حذف ههنا
لوجود القرينة وهي صيغة يبخلون بما آتيهم الله ومثال الثاني فكما في قول الشاعر
ولا تخلنا على غرائك انك الملك اي لا تخلنا جازعين فجازعين المفعول الثاني
حذف ههنا لوجود القرينة وهي الجار والمجرور اي على ... واما الحذف في باب
المنادى نحو يا مال في يا مالك وربا حار في يا حارث فلاجل الضرورة لان المنادى لكثرة

الوقوع يقتضي التخفيف واما الحذف في قوله اتت عران الخليل يوسف زماني
فلاجل ضرورة الشعر ايضا وان اضمرت فلا يخلوا اضمارك هذا اي جهة قوله
فلا يخلوا ان كانت يخلوا على صيغة الغائب المذكر وفي بعض النسخ فلا تخلوا
على صيغة المخاطب فمحله لا تخلوا انت فعبارة بعض النسخ بصيغة الخطاب
اولى مما على صيغة الغائب المذكر لما عرفته قوله من ان تضمر في الاول
ايضا على صيغة الخطاب بمعنى انك تضمر انت مفرد تقول حسبني وحسبتهما اياه
الزيدان منطلقا اي في الاول مفردا لا يكون مفعول الثاني وهو قولك
اياه مطابقا للمفعول الاول وهو هما في قولك حسبتهما وذا لا يجوز لان افعال
القلوب من دواخل المبتدء والخبر فيكونان في الحقيقة محمولا ومحمولا عليه
ولا يجوز حمل الافراد على التثنية فلا يقال الزيدان قائم وان تضمر مثنى
تقول حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا يلزم عود ضمير المثنى وهو
اياهما الى لفظ وهو المنطلق الذي وقع فيه التنازع وهذا اي عود الضمير
المثنى الى المفرد ايضا لا يجوز كما ان الضمير المفرد لا يجوز لعدم المطابقة بخلاف
الضمير المفرد الى المثنى وهو جائز اذا كان المراد هاهنا الشيء الواحد كما في قوله تعالى والله
ورسوله احق ان يرضوه بارجاع الضمير المفرد الى الله تعالى ورسوله بناء على ان
رضاء الله تعالى رضاء الرسول والرضا وشيء واحد واذا لم يجز الحذف والاضمار
كما عرفته وفي بعض النسخ لما عرفته بلام العلية لا بالكاف التثنية وهو الاولى اي
لفظ

اي لفظا بعض النسخ لما فيه من الاشعار على الدليل وجب الاظهار ولا يخفى
عليك ان المثال المذكور ليس من باب التنازع لان الفعل الثاني وهو قولك حسبتهما
يقتضي المفعول مثنى وقولك حسبني يقتضي مفعولا مفردا والاسم المتنازع فيه وهو المنطلق
لفظ مفرد لا تصلح لهما بل لحسبني الا اذا اخذت من المنطلق ذات ما له الانطلاق
مع قطع النظر عن الافراد والتثنية فيصح المثال من باب التنازع لما فرغ عن مباحث الفاعل
مجردا عن التنازع او الاسم بالتنازع مصنف شرع في مباحث مفعول ما لم يسم فاعله فقال
الثاني مفعول ما لم يسم فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله اي فاعل فعل المفعول بناء
على انه ما معرفته بناء مثل الفعل واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل
في اسناد الفعل اليه وارتفع عليه كما في الفاعل والاحكام اللاحقة عليه كما في الفاعل من التوحيد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما اشار اليه المصنف فان قيل لفظ كل انما يصلح
هبنا لانه لاحاطة الافراد فيلزم من ايراده في تعريف الاتيان التعريف للافراد ومن المعلوم
ما ان التعريف ليس الا للجنس لا للافراد لان افراد الشيء غير متناه وان كان لبعض
الاشياء افراد متناهية لكن ليس على الاطراد والطرد واجيب لان التعريف هو
مخصوص اللفظ كل الا المدخول معه وانما ذكر لصدق الحد على كل افراد المحدود وكذا في فدالية
الصنائية فان قيل حذف الشيء متوقف على وجود الشيء وقوله لم يسم فاعله يقتضي ان
لا يكون لفاعله اسم اصلا فاذا لم يكن له اسم فكيف يصح حذفه اذ حذف المعدوم معدود
واجيب بان المراد من قوله لم يسم فاعله اي لم يذكر فاعله لا يعني ان له اسما لكن لم

فالقتل
واجيب عنه
فالقيل
والجواب عنه

لكنه لم يذكر فاعله بل حذف كذا في الحواشي **فان قيل** هذا الحد صادق على قولنا انبت

الربيع البقل وهو الحشيش المعين بان الربيع مفعول فيه لان الانبات فيه

لا فانبت الشي اي المنبت هو الله سبحانه فعلم ان الله فاعله قد حذف واقيم الربيع مقام

فيكون مفعول ما لم يسم فاعله والحال ان الربيع فاعل انبت فلم يكن التعريف مانعا عن الغير

واجيب عنه بان المراد من اقامة المفعول مقامه اقامة مع تغير الفعل الى فعل او

يفعل اي بشرط تغير الفعل ليهما فلا يوجد الشرط ههنا او يجاب بان المراد من الفاعل

الفاعل الذكري لا الحقيقي والله سبحانه وتعالى فاعل حقيقي **فان قيل** فيخرج عن هذا الحد

التاء في قولك ضربت والنون في ضربني وكذا اضربا واضربوا الى آخره من المجهولات

لان التاء والنون في ضُربتُ وضُربني هو التاء والنون في ضربت وضربني بعينه

وهو فاعله فلم يحذف فاعلهما حتى يقيم المفعول مقامه بل صار الفاعل بعينه مفعولا

واجيب عنه بانه لا نسلم ان التاء في قولك ضُربتُ على بناء المجهول التاء التي كانت

فاعلا في ضربت على صيغة المعلوم بل هذه التاء عوض عن الياء تقديره

ضربني زيد وتقدير ضربنا ضربنا الزيدون باتصال المنصوب المتصل ثم

حذف الفاعل لغرض من الاغراض التي ذكرت في مباحثه واقيم المتصل المفعول

مقام ذلك الفاعل وتغير الصيغة فصار ضربني ثم ابدلت الياء بالتاء للمنا

سبة بينهما في الاخوة مخرجا ولكونهما علامتا المضارع فان تقع نون الوقاية

من بينهما لاستغنائه اي لاستغنا الياء المقتضي لكسرة ما قبله فصار

ضربت

ضُربتُ فيكون الحد جامعا لافراده وانما لم يقيد المفعول بكونه مفعولا به للتنبيه على ان

اقامة المفعول مقامه ليس منحصرا في المفعول به بل يجوز ان يقام غيره من مفعول المطلق

وفيه مكانيا او زمانيا منصوبا او مجرورا او المراد من المفعول المفعول الذي لا يكون مسندا فلا يجوز

اقامة مفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت لئلا يلزم كون الشي مسندا

ومسندا اليه معا باسناد تام بخلاف اعجبني ضرب زيد فان الاسناد فيه احدهما تام وهو اعجبني

وثانيهما غير تام وهو اسناد المصدر الى فاعله وان كان المفعول الثاني ليس مسندا فيجوز

اقامة كل واحد منهما مقام الفاعل الا ان الاول اولى لما فيه من معنى الفاعلية نحو اعطيت

زيدا درهما فان زيدا اولى من الثاني لانه اخذ الثاني وكذا اذا وجد المفعول به مع غيره تعين

وا لا فالجميع سواء انتهى نحو ضرب زيد اصله ضرب هو زيدا فحذف الفاعل واقيم المفعول

مقامه لما فرغ من تعريفه شرع الآن في الاحوال اللاحقة عليه والاحكام المرتب عليه فقال

وحكمه اي حكم المفعول ما لم يسم فاعله في توحيد حكم فعله وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه

ثابت على قياس ما الذي عرفت ايها انت في مباحث الفاعل بلا تفاوت وتبديل فعليك بالتدبر

ولما كان الحوالة من تعيين المتكلم واقتضى نفهم الاولى من ذكر الشي ثانيا لما فيه من ذكر المسائل

التي غفل عنه الاذهان اشار المصنف الى هذه الحوالة فلهذا احال مباحث المفعول ما لم يسم فاعله على

مباحث الفاعل ولم يذكره بالتفصيل ثانيا وقال وحكمه في هذا الامور على قياس ما عرفته لما فرغ

عن مباحث مفعول ما لم يسم فاعله شرع في مباحث المبتدا والخبر فقال الثالث والرابع المبتدا والخبر

وهما اي المبتدا والخبر اسمان مجردان عن العوامل اللفظية احدهما مسند اليه ويسمى المبتدا وثانيهما

مسند اليه ويسمى الخبر جمعهما في تعريف واحد للتلازم الواقع بينهما والاشتراكهما في العامل المعنوي

وان كان تعريف الشيء على حدة لكان اوضح واحسن كما اورده صاحب الكافية تعريف كل واحد منهما

على حدة فقوله اسمان جنس يشتمل المقصود وغيره وقوله مجردان عن العوامل اللفظية فصل يخرج به

ما عداهما **فان قيل** هذا الحد ليس بصادق على قوله تعالى ان تصوموا خير لكم فان تصوموا

مبتدا وليس باسم وكذا لا يصدق على قوله زيد ضرب فانه خبر وليس باسم بل جملة وكذا غيره **واجيب**

عنه بان المراد من الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيصدق عليه انهما اسمان لان قوله تعالى

ان تصوموا بتاويل صومكم خير لكم وكذا قوله زيد ضرب في حكم زيد ضارب **فان قيل** صيغة التجريد

ههنا ليست في محلها لان التجريد يقتضي التلبيس سابقا والمبتدا والخبر ليستا متلبستين سابقا مع

العوامل حتى جردا عن العوامل **واجيب** عنه بان التجريد اعم ان يكون حقيقة او حكما وههنا

من قبيل الثاني كما يقال سبحان الله الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل فان صيغة التصغير

والتكبير يقتضي المكبرة والمصغرة مع ان البعوضة ليست مكبرة حتى صغره الله تعالى وان الفيل

ليس بصغير حتى كبره سبحانه وتعالى لكن اعتبارهما حكما في غاية التحقيق او يجاب

عنه بان المراد من التجريد ههنا المعنى المجازي اي الذان لم يوجد فيهما العامل اللفظي

اصلا كما اشار اليه في الكافية **فان قيل** هذا الحد ليس بصادق ايضا على قوله

بحسبك درهم لان حسبك مبتدا وليس بمجرد عن العامل اللفظي بل متلبس به **واجيب** عنه بان

المراد من العامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى والباء ههنا زائدة فكان مجردا به

فان قيل فعلى هذا ان يمتنع كون زيد مبتدا في قوله علمت ما زيد قائم وعلمت ... زيد قائم

وكذا علمت لزيد قائم لكونه على ... في زيد معنى ... فلم يجرد معنى مع انه مبتدا **واجيب**

عنه

عنه بان المراد من العامل ما لا يكون معارضا اخر اي له وههنا وجدت معارض اخرى

وهو حرف النفي والاستفهام ولام الابتداء المقتضية لصدارة الجملة كذا في

بعض الحواشي وقد يجاب عن الاشكال الذي المذكور يعني اشكال حسبك درهم

وعلمت ما زيد قائم بان المراد من التجريد تجريد المبتدا والخبر عن العوامل اللفظية لفظا

او معنى فحسبك مجرد معنى وان كان غير مجرد لفظا وزيد قائم في قوله علمت ما زيد قائم

مجرد لفظا وان كان غير مجرد معنى كذا في الشروح الكافية في بحث حروف المشبهة بالفعل

فان قيل العوامل جمع فيلزم منه ان يكون المبتدا مجردا عن الجمع لا عن الواحد **والجواب**

عنه بان اللام فيه للجنس تأمل اعلم ان النحاة يسمون المسند اليه مبتدا والمسند به

خبرا كما صرح به والمنطقيون يسمون المبتدا بالموضوع والخبر بالمحمول وايضا يسميان

بالمحكوم عليه وبه نحو زيد قائم فانهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية اولهما

مسند اليه وثانيهما مسند به وعلى هذا القياس غيره والعامل فيهما اي في المبتدا والخبر

معنوي وهو الابتداء اي خلو الاسم عن العوامل اللفظية فتجريد الاسم عن العوامل اللفظية

ليسند اليه عامل في المبتدا وتجريد الاسم عنه ليسند به عامل في الخبر فالتجريد قدر مشترك

بين عامل المبتدا وبين عامل الخبر تأمل **فان قيل** الخلو شيء عدمي والعدم كيف يؤثر في

شيء اخر **واجيب** عنه بان العوامل علامات الاثر لا مؤثرات فالمؤثر المتكلم والمتكلم

ليس بعدمي اعلم ان النحاة قد اختلفوا فذهب بعضهم الى ان المعنى عامل في المبتدا ثم المبتدا عامل

في الخبر وذهب بعضهم الى ان المعنى عامل في المبتدا مع عامله عامل في الخبر وقال بعضهم

المبتداء عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدا كذا في بعض الحواشي وقيل العامل المعنوي ما يدرك في العقل
ولا يتلفظ به اعلم ان للمبتدا به اصلين لا بد من بيانهما ولذا اشار المصنف اليه واصل المبتدا
ان يكون اي المبتدا معرفة اي اصلهما ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون
معلوما حتى يقع الاخبار عن المعلوم لانه لا يصلح الحكم على المجهول فان قيل الفاعل البتة
محكوم عليه لم لم يقل في مباحثه او اصل الفاعل ان يكون معرفة كما قال هيهنا قلنا
الامر كذلك الا ان معلومية الفاعل لصحة الحكم عليه ليستفاد من اسناد الفعل اليه لانه اذ قلت قام
ليفهم منه ان ما بعده يذكر الشيء ليصح نسبة القيام اليه فاذا قال رجل فهو في قوة المعرفة
حكما فاكتفى به والاصل الثاني ان يكون المبتدا مقدما على الخبر ما لم يمنع مانع لانه ذات والنسبة اليه
حيز والخبر حال من احواله ووصف من اوصافه والذات مقدمة على الصفة وقد يكون المبتدا
صفة الخبر كالخبر بشرط اضافته الى الذات او باعتبار الموصوف المقدر مثال الاول نحو ضرب زيد
حاصل ومثال الثاني نحو الثاني الاسم اي القسم الثاني الاسم فان قيل ليشكل هذا الامر في قولنا الا
عراب اما لفظا او اما تقديرا لان الاعراب صفة وقعت مبتدا ولم ابتدا به بتقدير الموصوف
ولا بتقدير الاضافة واجيب بان الاعراب له جهتين احدهما جهة الذات
وثانيهما جهة الصفة فمن كونه قائما على المعرب وصفا له صفة وبالنظر الى التقدير واللفظ
كونه ذات فمن جهة الذات يصلح ان يكون مبتدا كما ان الالفاظ كلها بالنظر الى انها جارية على
اللسان صفات وبالنظر الى انها محل الاعراب والاحكام واحوال ذاتيات وقد يكون المبتدا واجب
التقديم كما ان اصله التقديم اذا كان المبتدا متضمنا لما كان له صدارة اذ بتاخيره يبطل المقصد

فلذا اوجب

فلذا وجب تقديمه حفظا لصدارته واعلم ان واصل الخبر ان يكون نكرة يعني ان
للخبر اصلين ايضا احدهما ان يكون نكرة لان الخبر لا يكون الا محكوما به والذي يحكم به
يصح ان يكون معرفة او نكرة لكن النكرة اصل من المعرفة لوضع اللفظ على النكرة
فاذا حصل الغرض بالاصل فلا احتياج الى ما هو الفرع وهو النكرة ولو احتيج المبتدا الى الخبر بالصفة
لو كان معرفة اذ لا فائدة المبتدا المغايرة والحكم وهو نفس نسبة الحكمية والتعريف زائد عليه
فلا حاجة اليه تامل كذا في بعض الحواشي والاصل الثاني في باب الخبر هو التاخير لانه صفة للمبتدا
والصفة عقيب الذوات يعني انها احق بالتاخير كما مر مثالها وفي بعض النسخ لم يوجد هذه العبارة
لعدم الحاجة اليها ثم لما حكم المصنف بان الاصل في باب المبتدا المعرفة توهم المتوهم ان النكرة لا
لا تقع مبتدا فاشار المصنف الى دفع الوهم فقال وان النكرة اذا وصفت اي النكرة بالصفة الملفوظة
او المقدرة بالمفرد او الجملة جاز ان تقع اي ذلك النكرة مبتدا لان النكرة اذا وصفت يقلل
اشتراكها فيقع ان لم تصر معرفة لكن قربت الى المعرفة وقريبات الشيء له حكم الشيء نحو قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله ولعبد نكرة اذ يطلق على المؤمن والكافر فحين وصف بالمؤمن
يقلل اشتراكه فتقرب الى المعرفة فيكون مبتدا وخير خبره وقوله من مشرك من متعلقات الخبر وكذا
اي ومثل ذلك النكرة الموصوفة النكرة فقوله كذا مبتدا محذوف الخبر وخبره النكرة وقوله اذا
تخصصت مفعول فيه لتقع المستفاد من ضمنه اذا تخصصت اي وقت تخصيصها بوجه
اخرى غير صفة كما اشار اليه المصنف فقوله بوجه متعلق بقوله اذا تخصصت وقوله اخرى صفة
لوجه واحد منها استفهام النكرة مع الهمزة المعادلة مع الام المنفصلة نحو قوله ارجل

في الدار ام امرأة فان رجلا وامرأة نكرتان مخصصتان بالنظر الى علم المتكلم فان المتكلم يعلم كون
احدهما مخصصا عنده وانما يسأل المخاطب من تعيين احد الامرين فكانه قال اي هذين الا
مرين المعلومين كائن في الدار لان استعمال الهمزة مع ام المتصلة لا يكون الا التعيين
بعد العلم لاحدهما ولهذا يقال في جوابه رجل او امرأة دون نعم او لا فان قيل تخصيص
المتكلم اي تخصيص النكرة بالنسبة الى علم المتكلم لا يفيد المخاطب فلا يكون كلاما واجيب عنه
بان عند المخاطب تخصيصا او تعيينا معا بناء على ان المتكلم سائل والمخاطب مسؤول عنه
ومن المعلوم ان يكون علم السائل انقص من علم المسؤول عنه غالبا وان كان على عكس
ذلك فهو قليل فلا اعتبار للغلبة تأمل فان قيل فعلى هذا يجب ان يمتنع ابتداء نكرة رجل
في قولهم ارجل في الدار وهل امرأة في الدار باستعمال الهمزة بغير ام المتصلة مع انه جائز
قلت في الصواب ان يجيب عن الاشكال الاول بان جواز الابتداء بنكرة رجل وامرأة انما هو
وقوع النكرة في حيز الاستفهام وكل نكرة اذا وقعت في حيز الاستفهام جاز ا
بتدائه لان نكرة في سياقه تهيء تأويل المعرفة اذ المعنى هذا الجنس في الدار ام ذاك الجنس
كذا في الاعراب وثانيهما من المواضع التخصيص وقوع النكرة في سياق النفي كلا او في
سياق الاستفهام نحو قوله ما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ عند بني تميم لتخصيصه
بتخصيص العموم والاشتمال وذلك لان احد النكرة يطلق على كل واحد من الافراد فاذا
وقعت في حيز النفي خرجت عن ذلك الاطلاق على كل فرد من الافراد لان النفي
يستلزم العموم والشمول للنكرة اي للاحاطة الافراد فان قيل اذا كان النكرة في
سياق

سياق النفي يستلزم العموم والشمول فكيف تخصيص النكرة لان معنى العموم ضد
لمعنى المخصوص فكيف يحصل الخصوص من العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد
في مادة واحدة بالخصوص والعموم لكونهما متضادين واجيب عنه بان التخصيص
معنيين احدهما التفرد الذي هو ضد معنى العموم والشمول وثانيهما تقليل الشيوع
له فالمراد ههنا تقليل الشيوع لا الفردية المقابلة للعموم لانه لما نفي عن كل احد
من افراد الناس الخيرية الا المخاطب لم يبق للسامع اشتباه وحيرة لان الاشتباه
والحيرة انما يكون اذا اراد من الجماعة احد من غير التعيين فتشتبه على السامع
ان ذلك الاحد من هؤلاء الاشتباه في صورة الاولى كذا في غاية التحقيق ثم
هذا التمثيل للمبتدأ على مذهب بني تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عندهم
سيما ما عرف ففيه نظر لان التخصيص لا يتوقف على عملهما وعدم عملهما بل
بالنفي المستفاد منهما وهو المعاني تأمل فالتقييد ببني تميم ليس بسديد وثالثها من
المواضع التي تخصصت النكرة فيها وقوع النكرة في الجملة الاسمية التي علت
من الفعلية نحو قوله شر اهر ذا ناب فان شر النكرة مخصصة ههنا وقعت
مبتدأ وذلك التخصيص اما لكونه فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل اهر شر
ذا ناب او يجعل شر بدلا من الضمير المستتر في اهر بدل الظاهر من المضمر والبدل
من الفاعل فاعل معنى ثم قدم ليفيد الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر فاذا كان
فاعلا معنى كان مخصصا بتقديم الفعل عليه وانما تشبيهه بالفاعل يعني ان الشر

مشبهة بالفاعل في كونه مسندا اليه ومحكوما عليه كالفاعل واما يشابه بالفاعل لمع
وقوع هذه الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية اذ يستعمل هذا التركيب في موضع ما ابر
ذا ناب الا شرا اما انه تخصص بالصفة المقدرة اي شر عظيم لا حقير بقرينة التنوين لان
التنوين يحتمل ان يكون للتعظيم وهذا اشد تعالى في نحو رجل وقع في شدة وكرب حصل له
الاضطرار لا يمكن دفعه الا بالمشقة والرابع من المواضع التخصيصات النكرة التي تقدم الظرف
عليه نحو في الدار رجل فان رجل نكرة تخصصت بتقديم الخبر الذي هو الظرف المكان ومعنى له
فكما وذلك لان المتكلم لما قال في الدار علم السائل من غير اشتباه وحيرة انما بعده يذكر
الشيء يصلح لاستقراره في الدار فكان في قوة النكرة الموصوفة في تركيب خبري وخامسها
كل نكرة تخصصت بالنسبة الي المتكلم نحو سلام عليك فان سلاما نكرة تخصصت
بالنسبة الي المتكلم لان هذه الجملة الاسمية معدولة عن الفعلية المقيد
اسنادها فيها الي المتكلم اي قوله سلمت سلاما فكان السلام في الجملة
ايضا مقيد بالنسبة الي المتكلم كما في الفعلية بناء علي ان الجملة الاسمية المعدولة
في حكم الاسناد كالجملة المعدول عنها فكان تقديره سلامي عليك فكان
مخصصا وفيه نظر من وجوه الاول انه لا نسلم انه مخصص بل صار معرفة لان
سلامي مضافا الي ياء المتكلم والمضاف معرفة **واجيب** عنه بان سلامي تبادل
سلام من قبلي فكان مخصصا لا معرفة لعدم الاضافة **فان قيل** لا يستقيم ان يكون
معنى سلام عليك سلمت سلاما عليك لان سلمت معناه قلت سلاما عليك كما ان
معنى

معنى سبحت سبحان الله ولبيت بمعنى قلت سبحان الله وقلت لبيك فيلزم التسلسل
والتكرار والدور لان سلاما عليك في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتدا نكرة فاحتاج في
تخصيصها الي تقدير آخر مثله وذلك الي تقدير آخر مثله الي ما لا يتناهى فيلزم التسلسل
واجيب عنه بانه لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه سلام الله عليك سلاما
او معناه قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج الي التقدير فلا يلزم التسلسل **فان قيل** السلام لما
كان مصدر سلمت الذي معناه قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي
السلام عليك فيكون قولي مبتدا فلا بد من ذكر خبر قولي حتى يتم الكلام به والا يلزم المبتدا بلا خبر
قلنا خبره محذوف وهو واقع او حاصل عليك تقديره قولي السلام عليك حاصل او واقع
عليك **فان قيل** فعلى هذا يلزم تكرار الخطاب **قلنا** لا نسلم ان فيه تكرار
الخطاب بل فيه تعيين المخاطب تأمل هذا كله في غاية التحقيق اعلم ان هذه المخصصات
الذي ذكرت عند المتأخرين واما عند المحققين فلا حاجة اليها لانهم
يقولون المدار من باب المبتدا والخبر هو فائدة المخاطب فلهذا يصلح تركيب كوكب
انقض الساعة بلا تخصيص مع ان كوكبا نكرة وكذا امرت قدح كل ناس شارب
وقبا كل ناس واخلوهما بلا او حال الالف واللام لحصول الفائدة ولا يصلح قوله
رجل قائم لعدم الفائدة فيه وان كان احد الاسمين معرفة والآخر منهما نكرة فاسم
جعل المعرفة مبتدا البتة مفعول البتة منصوب على انه ظرف زمان لقوله فاجعل
المعرفة مبتدا في كل وقت او ظرف مكان له بتقدير في كل تركيب او مفعول مطلق له

بحذف الموصوف تقديره فاجعل المعرفة مبتدأ وجعلا تابعا او الآخر كما مر
نحو زيد قائم لان الاصل في المبتدأ التعريف والاصل في الخبر التنكير وان كانا
اي الاسمين معرفتين او متساويين في التخصيص فاجعل انت ايهما شئت
مبتدأ او بشرط التقديم لصلاحية كل واحد منهما للابتداء بسبب المعرفة او التخصيص
والآخر خبرا هكذا في كثير من النسخ التي رأيناها والصواب ان يقال فاجعل
اولهما مبتدأ احترازا عن الالتباس ودفعا لما يحير لحيرة السامع وابقاء التقديم
على ما هو الاصل في المسند اليه كما هو عبارة الكافية اللهم الا ان يقال عبارة
المختصر بقوله بشرط التقديم اي بشرط ان تجعل ما شئت مبتدأ مقدما كما اشرنا اليه
فيطابق كلام المختصر بعبارة الكافية لكن جعل ما شئته مبتدأ مقدما لا مطلق بل فيما
لم يكن احدهما مفسَّرا او مفسِّرا فان كان احدهما مفسَّرا بصيغة المفعول والآخر مفسِّرا
بصيغة الفاعل فاجعل المفسَّر مبتدأ البتة لا مفسِّرا بصيغة الفاعل لان المفسِّر وان كان
معرفة يستحق للابتداء لكنه بمنزلة المركب ومحيط للفائدة فهو اليق بالخبرية لان الخبر
محيط للفائدة وقد يكون مركبا وكذا اذا لم يكن احدهما اسما جامدا والآخر صفة نحو زيد
المنطلق فيكون زيد اليق بالابتداء وان كان الصفة ايضا معرفة تستحق الابتداء لان
الجامد بمنزلة المفرد والصفة كونها دالة على الذات والصفة بمنزلة المركب وان يكن
احدهما اعرف المعارف نحو هو زيد وانت القائم وهذا المنطلق كذا في بعض الحواشي نحو قوله
الله الهنا ومحمد نبينا وآدم ابونا فالاسم الاول في الجمل الثلثة معرفة بالعلمية والاسم

الآخر

الآخر فيها بالاضافة فايهما شئت مبتدأ فجعله مقدما واخره الثاني لكن جعل المضاف الى الضمير
التي هي اعرف المعارف مبتدأ اولى من المعرفة بالعلم لان اعرف المعارف احق بالابتداء اعلم ان
اسماء الاستفهامية كمن وما واي وكم وغيرها كلها وقعت مبتدأ وعند سيبويه لا
سيما وان كانت نكرة لكنها في التأويل معرفة فمعنى من ابوك اهذا ابوك ام ذاك وكذا غيرها
واما عند الاخفش فالاستفهامية خبر لكونها نكرة لفظا وما بعدها مبتدأ لتعريفها لفظا
وقد يكون المبتدأ متضمنا بمعنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر رعاية لمعنى الشرطية نحو الذي
يأتيني فله درهم وذلك التضمن في اربعة مواضع الاول الاسم الموصول صلته فعل والثاني
الاسم الموصول صلته ظرف والثالث والرابع كل اسم اضيف الى النكرة الموصوفة بهما
مثال الاول كما مر ومثال الثاني الذي في الدار فله درهم ومثال الثالث كل رجل يأتيني فله درهم و
مثال الرابع كل رجل في الدار فله درهم وقد يتضمن المبتدأ ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط
والتعجب والقسم والتمني ولام الابتداء والعرض وغيرها وحينئذ يجب تقديمها على الخبر
وههنا كلام طويل مذكور في الضيائية لا يليق بهذه الرسالة لما كان المبتدأ
لا يكون الا مفردا والخبر قد يكون مفردا وهو الاكثر وقد يكون جملة فلهذا اشار المصنف
الى بيان الخبر جملة فقال وقد يكون الخبر اي خبر المبتدأ فاللام عوض عن المضاف اليه
جملة مطلقا خبرية او انشائية لوجودها جزاء او بتاويل البعيد وفي بعض النسخ
جملة خبرية نظرا الى قلتها وبعدها من الفهم لان الانشاء لا يصلح الخبر الا بتاويل البعيد
لعدم صحة ارتباط الانشاء بما قبله نحو زيد اضربه فقوله اضربه من حيث الظاهر ليس

بمجهول على زيد لعدم مساعدة الا ان يؤول بقولنا زيد مقول في حقه اضربه او غيره مما يمكن
بتاويل صادق والاصح كون الجملة خبرا لان الا ان الخبر هو الحكم به على المبتدأ ولاشك
الحكم كما يصح بالمفردات كذلك بالجملة فلا مانع من خبريتها لكن لما كان الخبر جملة احتاج
الى عائد الى المبتدأ بخلاف المفرد فصار المفرد اصلا في باب الخبر لعدم الاحتياج الى عائد
المبتدأ والجملة غير اصل في باب الخبر لاحتياجها كما مر قلنا اذ دخل المضارع كلمة قد التي
للتقليل فمعنى المضارع غالبا وقد يكون الخبر جملة اسمية نصبه على الصفة الجملة
وهي تكون الجزء الاول منها اسما والثاني اسما كان او فعلا نحو زيد ابوه قائم او
فعلية له نصبه كذلك وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا والثاني اسما فقط
نحو زيد قام ابوه او شرطية وهي التي توقف عليها شيء اخرى كما سيجيء مثاله هذا
عند صاحب هذه المختصر واما عند بعض النحاة مجموع الشرط والجزاء خبر وعند بعضهم
الجزاء وحده خبر بلا شرط ووجه صاحب هذه المختصر ان الجملة الشرطية هي التي توقف
عليها شيء اخرى فيكون الشرطية موقوفا عليه والموقوف عليه اصل وعمدة فتعين
كونها خبرا ووجه لبعض الذي هو قائل بخبرية الجزاء وحده ان المدار والمقصود
في باب الشرط والجزاء الجزاء لا الشرط لان الشرط قيد وعلة للجزاء فان قولك ان
تضربني اضربك بتاويل ضربتك لضربك وهذا يصدق على الشرط والجزاء حد الكلام
وهي لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ولو لم يكن الشرط علة للجزاء لصارت جملة مستقلة
والجزاء ايضا جملة مستقلة فلا يكون مجموعهما كلاما فيخرج عن حد الكلام فاذا
عرفتا

عرفت هذا فاعلم ان الكلام هو الجزاء فقط لا الشرط بل الشرط قيد وعلة له فصارت الجزاء
مقصودا ومحيطا للفائدة والخبر ايضا محيطا ومناطا للفائدة فيكون الجزاء وحده خبرا ووجه
لبعض الذي هو قائل بمجموعهما خبرا لان الشرط لا ينفك عن الجزاء وكذلك الجزاء لا ينفك عن
الشرط فكانهما شيء واحد ولهذا يعبر عنهما شيء واحد ولهذا يعبر عنهما بقولهم هذا ملزوم
لذلك اي يكونان تحت باب الملازمة فيكون مجموعهما شيء واحد فالائق ان يكون مجموعهما
خبرا كذا في بعض الشروح نحو زيد ان جاءني اكرمته فعلى مذهب صاحب المختصر الخبر هو جاءني
وعلى مذهب غيره الخبر هو اكرمته وحده وعلى مذهب اخرى الخبر هو مجموعهما وفي بعض النسخ
فاكرمته بالفاء الجزائية وهو خطاء لعدم تصدير الجزاء بقد لا لفظا ولا تقديرا لعدم وجود
القرينة على قد التي تدل على تقرر الماضي وتحققه كلفظ الامس كقولك ان جاءني زيد
فاكرمته امس فح يصح دخول الفاء فيه لان امس قرينة قد التي لتحقق الحدث الماضي او
ظرفية وهي التي تولدت والتشرت من تعلق الظروف والجار مع المجرور نحو زيد خلفك اي
ثبت خلفك وكذا عمرو في الدار اي ثبت في الدار فان قيل تقسيم الجملة الى هذه الجمل الا
ربعة باطل لان القاعدة في باب التقسيم ان كل قسم يكون قسيما الى ضد الاخر وهاهنا ان جملة
الشرطية والظرفية راجعة الى الفعلية مندرجتان تحتها فلا يكونان قسيمين للجملة الفعلية
عنه بان الامر كذلك بالنظر الى الحقيقة اما بالنظر الى ان الشرطية لما كان مدخول حرف شرط
وتوقف عليها جملة اخرى صارت كانها غير الفعلية التي لا تكون مدخول حرف الشرط وكذا لا
يتوقف عليها شيء اخرى وكذا النظر الى ان الجملة الظرفية من حيث انها انشأت من تعلق

الظروف صارة كانها غير الفعلية التي لا تكون انشاء فهي من الظروف فيكون مباينة فعلى هذا
الاعتبار يكون كل واحد من هذه الجملة الاربعة متباين ويكون لكل واحد منهما قسيما للاخرى
فيصح تقسيم الجملة اليها كما ان جعل صاحب الكافية الجملة قسمين الاسمية والفعلية
حيث قال قد يكون الخبر جملة اسمية او فعلية ولم يقل ظرفية او شرطية لاندراجهما
تحت الفعلية منه رحمه فعلى هذا ينبغي ان يقال خبرية او انشائية كما قال شرطية
او ظرفية مع ان المصنف في صدر البحث لم يقيد الجملة بالجملة الخبرية او الانشائية
واجيب هذا اعتبار الى بعدها من الفهم لعدم انعقاد الربط بها لما قبلها
الا بالتاويل البعيد كذا في بعض الحواشي اعلم ان في متعلق الظروف خلافا بين الكوفيين
والبصريين فالكوفيين ذهبوا الى ان الظرف متاول بالاسم لان الظروف اذا وقعت
في محل الخبر والاصل فيه الافراد فاذا امكن الاصل فالاصل اولى والبصريين ذهبوا
الى ان الظروف متاول بالجملة لان الظروف معمول لذلك المقدر والاصل في العمل
الفعل فاذا وجب التقدير فالفعل اولى ثم ان كان هناك قرينة من القرائن تدل على
خصوصية الفعل وتعينه فهو المتعلق دون غيره وان لم يكن هناك قرينة منها تدل
على تخصيصه وتعينه فيلزم ان يكون المتعلق من افعال العامة التي هي الكون والثبوت
والوجود والحصول واليه اشار المصنف بقوله والظرف متعلق بالجملة عند الاكثر
وهي استقر مثلا او بما يقتضيه المقام لان المقدر عامل في الظرف لاقتضاء
الحدث الذي كان في ضمن المتعلق اليه وهي الاستقرار مثلا ونحوه كاقتضاء الفعل الى
المفعول به

الى المفعول به في ضربت زيدا ولهذا يقال لو كان المجرور بحرف الجر مفعول به في الحقيقة ولهذا
صح وقوع الحال عن المجرور كما يصح وقوع الحال عن المفعول به الظاهر نحو ضربت زيدا قائما ومر
رت بهند قائما وهذه ذهبت بها راكبة واذا كان الظرف معمولا لذلك المتعلق فلهذا اصله
التاخير لانه معمول وحق المعمول التاخير الا اذا اهتم بتقديمه او قصد الحصر والاختصاص
بتقديمه او نظرا الى التوسع في الظروف فحينئذ يجوز فيها التقديم على متعلقه ثم ان كان
المتعلق ظاهرا فيسمى ظرفا مستقرا لان الاستقرار هو الاحتياج يسمى به لاحتياجه
الى ذلك المقدر وعند الكوفيين الظروف يكون متعلقا بالمفرد اي بالاسم وانما
سمي المفرد بالاسم لان الفعل لا يكون الا بالفاعل فيكون الفعل مع الفاعل جملة
بخلاف الاسم فانه لا فاعل له وضعا وان كان فاعله استعماريا وانما افتقر الى الاسم
لان ذلك الظرف اذا وقعت في محل الخبر والاصل في الخبر الافراد وان جاز الجملة
لمرجح فقدر الاسم في الخبر حتى يتمكن الاسم في اصله ثم اعلم ان هذا الخلاف بين
البصريين والكوفيين في الظروف من حيث المتعلق انما هو اذا كان الظرف خبر المبتدأ
او وقعت فيما كان محله مفردا واما اذا وقعت غير الخبر فالكوفيون يوافقون البصريين
في تقدير الفعل انتهى قوله فلا بد اي لا مخلص الفاء فيه للتفريع اي اذا كان الخبر
جملة والجملة بنفسها مستقلة لاشتمالها على المسند والمسند اليه الذي هو مقصود
في الكلام لا يقتضي الارتباط بما قبلها والخبر يقتضي الارتباط بما قبلها فلا بد
من الرابط بلفظه حتى يعود الجملة الى المبتدأ فلا بد في الجملة الوا

جزاء عن المبتدا او صفة او صلة او حالا او غير ذلك الاشتماله على ضمير غائب يعود الى المبتدا اي كما الحال في هذا
او غير ذلك المشتمل كاللام في نعم الرجل زيد بلا واسطة او بواسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او وضع الظاهر
موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة والقارعة ما القارعة او يكون الجملة الواقعة خبرا مفسرا للمبتدا
فيكون التفسير بمنزلة العائد الى الضمير نحو قل هو الله احد فلو قال بدل قوله فلا بد من الضمير قوله من العائد
كما هو عبارة الكافية لكان شاملا لغير الضمير الظاهر لكن لما كان الضمير عمدة واشهر اختصه بذكره
فان قيل يشكل بقوله خبر زيد ان الجملة وقعت خبرا لزيد ولم يكن فيها ضمير ولا غير ضمير كيد
وضع الظاهر موقع المضمر وكون الجملة مفسرة للمبتدا وكون الجملة مشتملة على اللام مع انها خبر
واجيب عنه بانه لا نسلم ان جاء خبر الزيد بل هو جملة على حدة وزيد خبر مبتدا محذوف وهو هو
وان سلمنا انها خبر فيكون معنى الاشارة منه هذا عائد الى زيد فهو في حكم اللام في نعم الرجل
قوله ويجوز حذفه اي الضمير لا غير الضمير لتعذر تعداده كاللام ووضع الظاهر وغيره عند و
جود القرينة المقالية او الحالية ثم القرينة في اللغة العلامة وفي الاصطلاح امر دال على
تعيين الشيء لا بالوضع نحو السمن منوان بدرهم والبر الكر بستين درهما اي منوان
منه والكر منه فالقرينة على حذف الضمير فيهما هو الصدق المتعاهد لانه لما ابتدا بذكر السمن
علم منه ان منوان من السمن بدرهم لا غير السمن كاللبن والدهن واذا ابتدا بذكر البر علم منه
ان الكر منه لا غيره كالشعير والتمر ونحوهما وهذان مثالان لقرينة الحالية تامل ثم اعلم
ان المبتدا الثاني لا يخلو من ان يكون نكرة كمنوان او معرفة كما في مثال الثاني وان كان
نكرة فالقاعدة في تقدير الضمير ان يقدر الضمير في جانب المبتدا فقط ويجعل كون ذا

ذلك

فان قيل

واجيب عنه

ذلك الضمير صفة للمبتدا حتى تخصص به والا فلا يصح كونه مبتدا وان كان معرفة فلك الخيار
في كون ذلك الضمير من متعلقات المبتدا الثاني او من متعلقات الخبر كما في المثال الثاني
وعلى هذا القياس غيرهما ثم الكر اثنا عشر وسقا كل وسق ستون صاعا بصاع النبي عليه
الصلوة والسلام لما فرغ عن بيان الخبر بكونه جملة شرع الآن في حكم آخر فقال وقد يتقدم الخبر
على المبتدا ادخل كلمة قد في قوله وقد يتقدم اشارة الى ان التقديم عليه ليست بكثرة بل
على قلة اذا كان ظرفا نحو في الدار زيد للتوسع في الظروف ما لا يكون في غيرها وسمي
جملة لتوسع عن قريب انشاء الله تعالى ثم تقديم الخبر على نوعين جائز او واجب فان كان
المبتدا نكرة فحينئذ كون الخبر واجب التقديم وان كان معرفة فيكون الخبر جائز التقديم انتهى
لكن المصنف اطلق الكلام تنبيها لظهور الحال فان قيل تقييد لتقديم الخبر بكونه
ظرفا ليس بسديد لجواز تقديم الخبر غير الظروف كما في قوله نعم الرجل زيد على بعض الوجوه
فان قوله نعم الرجل جملة وقعت خبرا عن زيد مقدمة عليه ولم يكن ظرفا وكذا قوله
قام الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء وغيرها مما لا يعد ولا يحصى او
اجاب البعض عنه بان تقديم الظروف على المبتدا جائز من غير ضرورة داعية
اليه واما تقديم غير الظروف فجائز عند مسيس الحاجة اليه كما في نعم الرجل لان تقديم
نعم الرجل انما هو لاجل التخصيص بعد التعميم لاجل تكرار المدح او الذم في المخصوص
وهذا لا يحصل الا بتقديم الخبر على المبتدا وكما في قوله قاما الزيدان فان الزيدان في
قوة التخصيص بعد التعميم ثم اعلم ان كون الخبر ظرفا بنفسه خبر عند المحققين

فان قيل

من غير حاجة الى تقدير متعلقه وانما الحاجة الى تقدير المتعلق لاستفادة ا
المستمعين به لا للحكم وعند المتأخرين لا يكون الظرف خبرا بنفسه بل باعتبار متعلقه
لعدم ظهور الربط ثم تقديم الظرف على المبتدأ على نوعين واجب وجائز فالواجب في المبتدأ
الذي يكون نكرة والجائز في المبتدأ الذي يكون معرفة ومثالهما ظاهران تأمل قوله ويكون
للمبتدأ الواحد اخبار كثيرة لجواز الصفات الكثيرة للذات الواحدة لكن بشرط انتفاء
التناقض فيها فلا يقال زيد عالم وجاهل لمكان التناقض ثم ذلك الاخبار المتعددة
على نوعين متعددة لفظا ومعنى نحو زيد عالم عاقل فحينئذ العطف اولى رعاية لانفصال
اللفظ والمعنى ويجوز بدون العطف ايضا ومتعدد لفظا لا معنى نحو هذا حلو حامض
اي مز فح ترك العطف اولى رعاية لاتصال المعنى المقصود من اللفظ ويجوز العطف ايضا
ثم اعلم ان التعدد في الاخبار جائز وواجب فالجائز فيما تم المعنى بدون الآخر كما في قوله
زيد عالم عاقل فاضل وغيره والواجب فيما لم يتم معنى الاول بدون الآخر كما في قوله هذا
الحلو حلو حامض وكذا في قوله بما عالم وجاهل وغيرهما تأمل قوله ولما كان قسم الثاني من
المبتدأ قد ورد بما لا يهتدى اليه الا عند الفردة وغيرها غير مشهور اكثر بيان مثاله
بكلمة اعلم التي منتقر على تنبيه المخاطب على حفظ ما بعده فقال اعلم ان لهم اي
النحاة بقرينة المقام اذ القواعد منسوبة اليهم فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
و بلا مرجع فيكون حسن يجب تقدم مرجعه معنى قوله قسما منصوب على انه اسم ان
آخر صفته لظهوره وقوله لهم خبره مقدم على الاسم لمجال التوسع في الظرف قوله من
المبتدأ

من المبتدأ اي بيان لذلك القسم ومتعلق به ليس ذلك القسم او المبتدأ بارجاع الضمير المستكن
في الكلمة الفئة المتقضية الاسم والجر الى كل واحد منهما على التبعية لكن قرب المرجع اقتضى
ان يكون بعض الافاضل ان لها اي لهذا المبتدأ لا جزاء وهو اي المبتدأ المسند اليه
صفة مشتقة او جارية مجريها كالمنسوب الى الآباء النسبة يدخل فيه نحو قرشي
بهذا او ما هندي هذا او الى غير ذلك قوله وقعت تلك الصفة او جارية مجريها
بعد حرف النفي كما ولا او بعد حرف الاستفهام كالهمزة وهل فلو قال بعد النفي
والاستفهام بترك حرف فيهما لكان اولى ليشمل الحكم لسائر الكلمات الاستفهامية
نحو من واين واني ومتى وايها الى غير ذلك الا من الاستفهام فان ما بعده لا يكون
مبتدأ الا من اسم غير الظروف يصلح الصفة فيكون اسم الفاعل صفة لم يخرج عن
كونه مبتدأ فلا يصح التمثيل بمن قائم ابوه لخلاف باقيه الا ان يتغير كونه موصولة
فيكونه من قبيل اسم الفاعل الذي يكون معرفا باللام نحو الضارب زيد فح يكون معتمدا
معتمدا بالموصول وانما شرط وقوعها بعد النفي والاستفهام ليعتمد عليهما
لان الاسم الفاعل ما لم يعتمد لم يعمل تأمل [illegible] لم يحصل الاعتماد بغير هذين
الامرين مع ان المبتدأ والموصوف وذي الحال ايضا من المعتمدات واجيب
بان المراد من الاعتماد مع صلاحية الابتداء ولا يصلح اسم الفاعل بعدها
للابتداء لانه اذا اعتمد بالمبتدأ يكون خبرا عنه واذا اعتمد بالموصوف يكون صفة
واذا اعتمد بذي الحال يكون حال انتهى اعلم ان هذا الاعتماد مذهب المصنف

واما عند سيبويه فيجوز ابتداؤها بغير نفي واستفهام لكنه مع قبح والاخفش يرى ذلك
حسناً متمسكاً بقول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله سد مسد الخبر
پس ما بهتریم نزدیک مردمان از شما ۱۲
ولو جعل نحن مبتدا وخير خبره لوقع الفصل بين اسم التفضيل ومعموله وهو منكم باجنبي وذا لا يجوز واجيب
عنه بان ذلك لضرورة الشعر بشرط ان ترفع تلك الصفة اسماً ظاهراً اي خلاف المستتر فيشمل ظاهراً
للضمير المنفصل ايضاً فيدخل فيه قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم وانما قيد بالاسم الظاهر لانها
لو ترفع اسماً مستتراً لا يكون مبتدا بل يكون خبراً لما بعدها وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى نحو ما
قائم الزيدان واقائم الزيدان فانه سد مسد الخبر فهو له بخلاف قائمان الزيدان فان قائمان خبر لما بعده وهو
الزيدان وقائمون الزيدون وان لم يكن مبتدا في هذه الصورة لفوات الشرط وهو الارتفاع في الظاهر فان قيل
عنه اي نتيجة لم يعلم ان قائمان لم يعمل في الظاهر بل عمل في المستتر ههنا واجيب عنه بان الصفات
في العمل كالفعل والفعل اذا اسند الى الظاهر لم يجز تثنيته وجمعه بل وجب افراد الفعل ابداً نحو ضرب زيد
وضرب الزيدان وضرب الزيدون وان اسند الى المضمر يثنى للمثنى ويجمع للجمع الزيدان ضربا و
الزيدون ضربوا فلو كان قائمان رافعاً للظاهر لما يثنى ويجمع وانما شرط في مبتدائية الصفة با
رتفاع الظاهر لان الرافع في الاستتار صار شبيهاً بالجملة وكون المبتدا لا يكون الا مفرداً اعلم
ان الصفة لا تخلو اما ان تكون مطابقة للاسم الظاهر او لا فان كانت مطابقة فلا تخلو اما
ان تكون في الافراد والتثنية او الجمع فان كانت في الافراد نحو قائم زيد جاز فيه الامران الابتداء بها
والخبرية لصلاحيتها لكل واحد منهما وان طابقت في التثنية والجمع نحو اقائمان الزيدان واقائمون
الزيدون تعينت كونها خبراً مقدماً وما بعدها مبتدا مؤخراً وان لم تكن مطابقة نحو اقائم الزيدان

واقائم

واقائم الزيدون تعينت كونها مبتدا فصارت الاقسام ثلاثة اقسام اعلم ان المبتدا قد يكون
واجب التقديم كما هو اصله وذلك فيما تضمن معنى له صدر الكلام كالاستفهام والقسم
والتعجب وغيرها حفظاً لصدارة ما له صدر الكلام نحو من ابوك على مذهب من جعل كلمة
الاستفهام مبتدا كسيبويه واما على مذهب الاخفش فكلمة من خبر مقدم على المبتدا
لتضمنه معنى الصدارة ووجه سيبويه ان من وان كانت نكرة ظاهرة لكنها معرفة تاويلاً
لانه في قوة قولك هذا ابوك ام ذاك ووجه الاخفش ان ابوك معرفة ظاهرة والتاويل
خفي الشيء وكما اذا كان المبتدا والخبر معرفتين نحو الله الهنا او متساويين في التخصيص
او كان الخبر فعلاً للمبتدا بان كان مسنداً اليه نحو زيد قام اما التقديم في المعرفتين فلئلا يلزم الا
لتباس واما التقديم كون الخبر فعلاً فلزوم الالتباس بالفاعل لو اخر المبتدا وقد يكون
الخبر واجب التقديم كما اذا تضمن ما له صدر الكلام نحو اين زيد او كان تقديمه مصحح النحو
في الدار رجل او كان لمتعلق الخبر ضمير راجع اليه في جانب المبتدا نحو على التمرة مثلها
زبداً او كان الخبر خبراً عن المبتدا الذي حصل من تاويل ان المفتوحة نحو عندي انك قائم
وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء على خبر ذلك المبتدا ليكون الفاء ذلك
القرينة على تضمن المبتدا معنى الشرط اذ التضمن امر معنوي وذلك الاسم الموصول بفعل
او ظرف او النكرة الموصوفة بهما ثم اذا دخل على المبتدا الذي يصح دخول الفاء في خبره
كلمة ليت او لعل يمتنع الفاء وفي باقي الحروف المشبهة اختلاف وقد يحذف المبتدا
لقيام قرينة جوازاً او وجوباً وكذا يحذف الخبر لقيام قرينة جوازاً او وجوباً وتفصيلها

مذكور في الشرح الضيائية الكافية على الكافية فاطلب هناك القسم الثاني الخامس خبر ان واخواتها
اي احدى اشباهها استعيرت صيغة الاخوات للاشباه لوجود المشابهة والمناسبة بين هذه
الحروف كما بين الاخوات فقوله خبر ان خبر للمبتدا المحذوف وهو القسم الذي ذكرت في جملة الاقسام
المرفوعات في اول بحث المرفوعات وهي اي اخوات ان وان وكان وليت ولكن ولعل وهذه الحروف
تدخل على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا ويسمى اسم ان وترفع الخبر ويسمى خبر ان هذا على مذهب البصريين
واما على مذهب الكوفيين فحروف المشبهة تعمل في الاسم وحده اي تنصب الاسم فقط والخبر مرفوع على ما
كان قبل دخول هذه الحروف وانما عملت نصبا ورفعا عند البصريين لانها مشابهة بالفعل
المتعدي في اقتضاء الشيئين فاعطي لها عمل الفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع حطا
لمرتبة الفرع عن مرتبة الاصل فلهذا كانت اسمها منصوب وخبرها مرفوع واما عند الكوفيين
فهو عامل ضعيف لكونه حرفا فلا يصلح لان يعمل عمل الفعل المتعدي قوله هو المسند اي خبر ان
بعد دخولها اي بعد دخول احدى هذه الحروف فقوله هو المسند جنس شامل لجميع المسندات وقوله
بعد دخولها فصل يخرج به ما عداه **فان قيل** فعلى هذا يلزم اسناد المسند لان خبره خبر المبتدا
وخبر المبتدا لا يكون الا مسندا **واجيب** عنه بان الاسناد الاولى زالت عنه كما زالت اعرابه فيكون
ذلك الاسناد بعد دخولها جديدا فلا يلزم اسناد المسند تامل **فان قيل** فعلى هذا يلزم ان يكون
يقوم في قوله ان زيدا يقوم ابوه خبرا من غير ابوه لصدق الحد عليه وهو قوله هو المسند بعد دخولها
واجيب عنه بان المراد ببعدية الدخول اسراية اثرها فيه لفظا او معنى ولا اثر لهذه الحروف
في يقوم وحده لان يقوم جزء الجملة ومن المعلوم لا يؤثر العامل في جزء الجملة بل في مجموع الجملة

محلا

محلا فيعم فروجهن الحد تامل **فانه قيد** قوله بعد دخولها يشير الى ان الخبر هو المسند بعد دخول
جميع هذه الحروف معا بطريق الاجتماع لا بطريق الانفراد فلا يكون خبر ان وحده خبرا حقيقيا
بل مع اخواته والامر ليس كذلك **واجيب** عنه بان هذه العبارة على حذف المضاف
كما اشار اليه بقوله احدى هذه الحروف ثم بتقدير المضاف ايضا نظرا اشير اليه في حاشية عبد
الغفور قدس سره على فوائد الضيائية فاطلب هناك ان شئت الاطلاع به قوله نحو ان زيدا
قائم مثال لان المكسورة الهمزة مع ان المفتوحة الهمزة للتمثيل اولى لمشابهة الفعل في بناء
فتح الاول والآخر كالفعل دون ان المكسورة لكثرة استعمالها وعدم تغيره الجملة قوله وحكمه
اي حاله وشانه فالحكم هنا بمعنى الحال والشان لا بمعنى الاثر المرتب على الشيء العدم مساعدة
ههنا ويدل عليه عبارة الكافية حيث قال وامره كامر المبتدا اي حاله وقيل حكم اي اثره
قوله في كونه اي الخبر مفردا او جملة ومعرفة ونكرة كحكم خبر المبتدا منها في الاقسام وكذا
في احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا ومحذوفا وكذا في شرائطه من انه اذا وقع
جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم بقرينة من القرائن وانما اقتصر على
ذكر اقسام لتضمن احكامها وشرائطها لان الاحكام والشرائط حالات وصفات للا
قسام واذا صار امره كامر خبر المبتدا فيلزم ان كلما يكون خبر المبتدا يكون خبر ان
ايضا والامر ليس كذلك اذ رب خبر يصح للمبتدا ولا يصح خبر لان نحو اين زيد فان اين
خبر للمبتدا ولا يجوز ان يكون خبرا لان لزوال صدارته لانه متضمن لمعنى الاستفهام
واجيب عنه لان المراد من قوله وحكمه كحكم خبر المبتدا بعد ان يصح كونه خبرا باتفاق

هذه موانع التشبيه ولا يجوز تقديم خبرها اي خبر ان واخواته على اسمها اي ان وا
خواته لما عرفت من ان هذه الحروف تعمل عمل الفرعي فان تقديم خبرها على اسمها حصل
لها العمل الاصلي للفعل وهو تقديم المرفوع على المنصوب وذا باطل وانما كان تقد
يم المرفوع على المنصوب عملا اصليا للفعل اذ كل فعل يقتضي الفاعل اولا ثم المفعول
ان اقتضاه فاسناد الفعل الي الفاعل موافقا لما اقتضاه قوله الا اذا كان الخبر ظرفا
استثناء مفرغ اي لا يجوز تقديم خبرها على اسمها في كل وقت من الاوقات
كونه ظرفا فانه حينئذ جاز نحو ان في الدار زيدا وانما جاز تقديم في وقت كونه ظرفا
لمجال التوسع في الظرف فالجار والمجرور متعلق بجاز المثبت المستفاد من الا
ستثناء وانما جاز التوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل حدث
لا يخلو من الزمان والمكان فكان الظروف كالمحارم لذلك الحدث ولا حائل للمحارم حيث
انه يدخل محارمه ما لا يدخل غيره كذا في حاشية عبد الغفور قوله القسم السادس
اسم كان واخواتها اي كان فقوله اسم كان واخواتها خبر للمبتدا المحذوف وهو القسم
المذكور في جملة اقسام المرفوعات وتوجيه استعارة لفظ الاخوات للاشباه
كما مر وانما اسند الاسم الي كان وجعل ما عداها من اخواته لكثرة الاستعمال وفي
الي الاخوات صار اي باب صار على حذف المضاف وعلى هذا القياس غيره وا
صبح وامسي واضحي وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال اي كلمة
زال المصدرة بما النافية حين قصد الاستمرار بها وما برح كذلك وما انفك كذلك
ايضا

وليس ويسمي بهذه الافعال ناقصة وسيجيء وجه التسمية في بحث الافعال النا قصة
ان شاء الله تعالى فهذه الافعال الناقصة تدخل اي كل واحد منها بارجاع الضمير الي
كل واحد او الي الافعال باعتبار ضمير المؤنث في تدخل ايضا اي كالحروف المشبهة
بالفعل وانتصاب قوله ايضا علي المصدرية اي آض ايضا اي رجع رجوعا علي
المبتدا والخبر ترفع اي كل واحد منها المبتدا او بالفاعلية ظاهرا اي بحسب الاسناد ظاهرا لا
انه يكون فاعلا في الحقيقة لما سيجيء ويسمي ذلك المبتدا بعد اعمالها وتاثيرها فيه لا بعد
مجرد دخولها عليه اسم كان وتنصب الخبر علي التشبيه بالمفعول ظاهرا لا في الحقيقة وانما
قلنا ترفع المبتدا بالفاعلية ظاهرا وتنصب الخبر علي التشبيه بالمفعول ظاهرا لان مرفوعها
ومنصوبها ليس بفاعل ولا مفعول في الحقيقة لان الفاعل في الحقيقة هو المعنى المصدري
في خبرها وهو القيام في قولك كان زيد قائما لان اسناد كان الي زيد ليس بمقصود بل المقصود
نسبته الي المعنى المصدري اذ المقصود من كان زيد قائما كان قيام زيد نسبة كان
الي زيد كلا نسبة في الحقيقة بل في الظاهر فقط فلا يكون مرفوعها فاعلا ولا منصوبها
مفعولا حقيقة ولهذا سمية المرفوع بالاسم والمنصوب بالخبر دون الفاعل والمفعول
صيانة اللسان عن الخطأ وهذا كلام ذكرت في التكملة فاطلب هناك ويسمي ذلك الخبر
خبر كان اي بعد اعمالها وتاثيرها فيه لا بعد مجرد دخولها عليه تامل قوله فاسم كان و
كذا اسم اخواته بذكر الجزء وارادة الكل يعني اسم كان المسند اليه بالاصالة
لا بالتبعية ليخرج التوابع عن الحد بقرينة ذكر التوابع بعدها بعد دخولها اي بعد تاثيرها

حتى الافعال الناقصة

فقوله هو المسند اليه حينئذ شامل لجميع ما كان مسندا اليه ونحوه بعد دخولها فصحت يخرج به
ما عداه تامل فان قيل اسم كان مبتدا والمبتدا لا يكون الا مسندا اليه فيلزم ح اسناد
المبتدا اي كونه ثانيا مسندا اليه مرتين وذا لا يجوز واجيب بان الاسناد الاول زالت
عن المبتدا وهذا الاسناد اسناد جديد لا قديم لعدم بقاء معنى الجملة الاسمية لحالها كما كان
قبل الدخول كان عليها فاذا لم يبق المعنى فكيف يبقى الاسناد فان قيل يدخل المعطوف و
كذا سائر التوابع في اسم كان نحو كان زيد وعمرو قائمين واجيب عنه بان المراد من قوله
المسند اليه الاسناد بالاصالة لا بالتبعية كما اشرنا اليه فخرج عنه التوابع كلها لان الا
سناد فيها بالتبعية لا بالاصالة فان قيل اسم كان وكذا اسم اخواتها لا يخلو من ان
يكون محسوبا من الفاعل او لا فان كان محسوبا منه فذكره ثانيا لا طائل تحته لان مباحثهم
مندرجة تحت مباحث الفاعل وان لم يكن لا يجوز ان يكون قسيما على حدة من المرفوعات الثمانية
بل يكون سبعة وان لم يكن فاعلا فلم لم يذكر الشيخ ابن حاجب ثانيا في الكافية في انواع المرفوعات
مع ان الشيخ رئيس العلماء بل اكتفى بذكر مباحثه في الفاعل وانما ذكره ههنا واجيب عنه بانه
اسم كان ذو جهتين جهة الاسناد وجهة المراد فمن جهة الاسناد كونه فاعلا لانه اسم
اسند اليه الفعل على جهة قيامه به فحينئذ يكون مباحثه مندرجة تحت مباحثة الفاعل فلا يكون
ذكره ثانيا ولا عده قسيما على حدة من المرفوعات ومن جهة الحقيقة لا يكون فاعلا
لانه وان كان مما اسند اليه الفعل لكن الاسناد اليه ليس بمقصود بل المقصود اسناده
الى المعنى المصدري في خبره ولهذا سمي ناقصة فح لا يكون مباحثه مندرجة تحت

مباحث

مباحث الفاعل فيجب ان يكون قسما على حدة من المرفوعات فجاز ان يقدر تارة غير فاعل
تامل وبما ذكرنا من معنى الدخول لا يرد عليه نحو كان زيد ابوه قايم فان قيل قد بعد
دخولها راجع الى مجموع الافعال الناقصة فيلزم منه ان يكون الاسم مسندا اليه
بعد دخولها هذا المجموع لا لكل واحد منها والامر بخلافه واجيب عنه بان العبارة
على حذف اي بعد دخول احد منها قوله نحو كان زيد قائم فزيد اسم مسند اليه
كان هو حد الاسم ثم للاسم احكام واحوال شرع الآن في بيانها فقال ويجوز
في الكل اي في جميع الاحوال الناقصة تقديم اخبارها اي الافعال الناقصة
على اسمائها نحو كان قائما زيد باثبات العمل ويجوز التقديم على نفس الافعال
ايضا لكن لا مطلقا بل يثبت جوازه في العشرة الاول وهي من كان الى ما زال
نحو قائما كان زيد باثبات العمل ايضا وانما جاز تقديمها في العمل
لانها افعال فلا يضر تقديم معمولها العملها بخلاف ما بقي منها ويجيء
بيانها قوله ولا يجوز ذلك اي تقديم اخبارها عليها اي على الفعل الذي
في اوله اي في اول ذلك الفعل كلمة ما فلا بد يقال قائما ما زال زيد لعل تقديم اخبارها
على اسماء هذه الافعال فانه جايز لما عرفت من كلمة كل في ذلك لان كلمة ما لا تخلو
من ان تكون نافية كما في الافعال الاربعة وهي ما زال وما برح وما انفك وما فتئ
او مصدرية كما في ما دام فان كانت نافية فهي تقتضي صدر الكلام فلو قدم الخبر
عليها لفات صدارة ما له صدارة وهو لا يجوز وان كانت مصدرية فمعمول

للمصادبة لا تتقدم على المصدر لضعفه في العمل ولان المصدر في العمل كالفعل
المصدر بان الناصبة وشيء وعملا في معناه جزءه لا تتقدم عليه فكذا على المصدر قوله
وفي ليس خلاف في جواز تقديم خبره عليه وذهب بعضهم الى جواز التقديم الخبر
عليه نظرا الى جانب الفعلية وذهب بعضهم الى انه لا يجوز نظرا الى جانب النفي
فان قيل كان الخلاف ثابتا في جواز تقديم خبر ليس كذلك ثابت فيما او لما النافية سوى
ما دام فانه اتفاقي فلم لم يذكر المصنف ولم يتعرض الى ذلك الخلاف فاجيب بان الاختلاف
في الذي ثبت في او لما النافية بين الجمهور وبين بعض النحاة والاختلاف الذي في كلمة
ليس ليس الا بين الجمهور فاعتبر المصنف هذا الخلاف ولم يلتفت الى ذلك والله اعلم قوله
وباقي الكلام في هذه الافعال الناقصة من كون كان زائدة وغير زائدة وناقصة
وتامة ومن استعمال البعض الافعال الناقصة باستعمال البعض آخر كاستعمال
اصبح وامسى واضحى باستعمال معنى صار ومن لزوم حرف النفي بعضها حين
قصد الاستمرار والثبوت ومن جواز حذف حرف النفي لوجود القرينة وغيرها
يجيء بعضه الباقي في القسم الثاني وهو بحث الفعل ان شاء الله تعالى قوله القسم ا
لسابع اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتدا والخبر هو
المسند اليه بعد دخولها اي احديهما على حذف المضاف كما مر نحو ما زيد قائما
ولا رجل افضل منك والمراد من المسند اليه الاسناد بطريق التجدد والحدوث فلا
يرد شبهة اسناد المسند اليه بما عرفت من معنى الدخول وهو الراث الخ لا يرد

نحو قولنا

نحو قولنا ما زيد ابوه قائم اعلم انهما لما شابهتا بكلمة ليس في النفي والدخول استعملتا
عمل اصليا وهو تقديم المرفوع على المنصوب فلا اسمه من المرفوعات وخبره من المنصوبات
لا يقال فعلى هذا يلزم تسوية الفرع مع الاصل وهو ممنوع لانا نقول الممنوع هو ان يكون
بينهما لا تسوية فانه غير ممنوع اصلا لكنه غير حسن او لان هذه التسوية وقعت لا
جل الضرورة وهو الالتباس بالحروف المشبهة بالفعل لو اعطي لهما عمل فرعي
فتسوية الفرع مع الاصل للضرورة جائز كما ان تقديم الفرع عليه جائز عند الضرورة لان
الضرورات تبيح المحظورات انتهى كذا في بعض الحواشي وهذا اي كون اسمه من المرفوعات
وخبره من المنصوبات مذهب الحجازيين واما عند بني تميم فلا يعملان اصلا وسيجيء
تحقيقه فيما بعد ان شاء الله تعالى لهما احكام واحوال فلذا اشار المصنف فقال
وتدخل ما على المعرفة اي على الاسم المعرفة والنكرة مر مثالهما لاتحاد مشابهتهما
بليس لان ما لنفي الحال كما ان ليس للحال فكما ان ليس تدخل على المعرفة والنكرة كذلك
ما تدخل عليهما ويختص لا على النكرة لنقصان مشابهته بليس لان لا لنفي ا
لمطلق وليس للحال فاقتصرت عملها فان قيل النقصان لا يقتضي تخصيص
النكرة لجواز ان يختص بالمعرفة فلم خصت بالنكرة واجيب بوجوه اما
للمناسبة لا للنكرة لانه لما كان لا لنفي المطلق فالمناسب له النكارة لما فيه من معنى
الاطلاق واما مفوض الى السماع حيث وجد استعماله في النكرة دون المعرفة كقول
الشاعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح واما العدم ثبوت الضعف الذي

لو اختص بالمعرفة حصل رعاية الضعف فخص بالنكرة لان النكرة اصل من المعرفة فان
قيل اذا كان لا يختص بالنكرة فلا يكون من دواخل المبتدا لان المبتدا لا يكون الا المعرفة والنفي
لا يكون مشابها بليس في الدخول على المبتدا وجيب بان النكرة وان لم يصلح للابتدائية
لان النكرة الواقعة في خبر النفي افادت شمول الحكم فبهذا الاعتبار يكون من دواخل
المبتدا او يجاب عنه بان هذا الابتدائية ثابتة على مذهب المحققين حيث لم يشترطوا
تعريف المبتدا بل شرطوا فائدة المخاطب ولو بالنكرة عليه قوله القسم الثاني من خبر لا
التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وهو المسند بعد دخولها وبهاعرفته من
الاسناد والدخول لا يرد اسناد المسند في لا رجل يقوم ابوه نحو لا رجل قائم
فان قيل لا يكون المثال مطابقا للممثل له لان لا التي لنفي الجنس وهو الرجل بل لنفي
صفته وهو القيام واجيب بانه حمل لنفي الجنس ما ول بصفة الجنس كما
اشرنا اليه فحينئذ ينطبق المثال للممثل له فان قيل فعلى هذا يلزم الاتحاد بين لا هذا
وبين لا المشابهة بليس لان لا المشابهة بليس ايضا لنفي الصفة واجيب بان الفرق
بينهما من جهتين احدهما من جهة العمل وهو ظاهر لا يخفى عليك وثانيهما
ان لا المشابهة بليس ينفي صفة فرد من الافراد نحو لا رجل في الدار بمعنى انه ليس فيها
رجل واحد وجاز ان يكون فيها رجلان او رجال وان لا التي لنفي الجنس ينفي الصفة
عن حقيقة الشيء نحو لا رجل في الدار فانه بمعنى انه ليس حقيقة الرجل فيها
فحينئذ فافترق بينهما فتامل واعلم انه لا التي لنفي الجنس تعمل بمشابهة ان وان الكا
ئنات

الكائنات من حروف المشبهة بالفعل بمعنى انهما للتاكيد الاثبات وهي للتاكيد النفي
فبينهما مشابهة في التاكيد فيكون من باب حمل النظير على النظير او لان ان وان
للاثبات ولا للنفي فيكون من باب حمل النقيض على النقيض فان قيل فعلى هذا يلزم الا
ستعارة من المستعير وذا لا يجوز واجيب عنه بان الاستعارة من المستعير ليس بممنوع
مطلق بل الممنوع هو التي لا يكون المستعير بمنزلة المعير اي لا يكون له قوة الاصلي الا
من المستعير الذي يكون بمنزلة الصريح يجوز وهيهنا كذلك لان حروف مشبهة بالفعل وان كان
عملها مستعارا من الفعل لكنها صارت قوية في العمل والله اعلم بالصواب لما فرغ من
مباحث المقصود الاول وهي المرفوعات شرع في مباحث المقصود الثاني وهو المنصوبات
فقال قوله المقصد الثاني في المنصوبات اي المقصود الثاني كائن على ان المفعول
بمعنى المفعول كالمشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب وقوله في المنصوبات على
حذف ضمير تقديره فيه المنصوبات لا على ان الظرفية الا على توجيه اخر لا يظهر بالتامل الصادق
تامل في جمع المنصوب لا المنصوبة لان النصب صفة اللفظ المذكر وهو لا يعقل
موصوفه بذات المونث او فيها عدم العقل في المونث فقصانه صفات المونث تجمع بالالف
والتاء كذلك صفات الالفاظ تجمع بالالف والتاء كالايام الخاليات وفرس صافنات
واجمال سجلات الى غير ذلك وقدمه على المجرورات اما لاشتمالها على الحركة الخفيفة فتقدم
الخفيف خفيف واما لكثرة انواعه بالنظر الى المجرورات واما لانه معمولات الفعل
بخلاف المجرورات فانها معمولات الحرف واما لانه معمولات الفعل بلا واسطة

بخلاف المجرورات فانها معمولات الفعل بواسطة الحرف فان قيل لم ترك تعريف الجامع
للاقسام كلها وهو ما اشتمل على علم المفعولية كما اورده صاحب الكافية مع انه لا بد للاقسام
من المقسم لانه لا يمكن معرفة الشيء موقوف على معرفة ذلك الشيء لا على افراد الشيء واقسامها
غير متناهي فلو لم يكن لها تعريف كلي لم ينضبط الجزئيات تحت القياس والضبط واجيب عنه بانه
لما ترك التعريف الكلي اعتمادا على حال المبتدئين لان المبتدئين يتوجهون في مبتدأ الحال الى
بيان اقسامه وافراده لا الى التعريف الكلي او يجاب عنه لان العلم على المقسم كاف ولو
بوجه ولان التعريف الكلي انما يكون ضروريا اذا لم تكن افراد ذلك الشيء واقسامه غير
محصورة واما اذا كان محصورا فلا يكون التعريف الكلي ضروريا وهيهنا كذلك تأمل كذا
في بعض الحواشي المنطق قوله الاسماء المنصوبة الاسماء مبتدأ موصوف صفة الجملة
المنصوبة وخبره ما بعده من قوله اثنا عشر قسما وانما انحصر المنصوبات في اثنا عشر قسما لان
الشيء الذي يتعلق الفعل به غير الفاعل لا يخلو من ان يكون مفعولا حقيقيا او ملحقا به
فان كان مفعولا فلا يخلو من ان يكون من مدلولات الفعل المذكور قبلها او لا فان كان
الاول فهو مفعول مطلق وان كان الثاني فلا يخلو من ان يقع الفعل عليه او فيه او له او معه
فالاول المفعول به والثاني مفعول فيه والثالث مفعول له والرابع المفعول معه وان
كان ملحقا به فلا يخلو من ان يكون مبينا للذات او للصفة او لا فان كان الاول فهو التمييز
وان كان الثاني فهو الحال وان كان الثالث فهو المستثنى واما سائر المنصوبات
فهو مستغن عن البيان القسم الاول المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق المفعول عليه

من غير

من غير تقييد بخلاف الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بالباء او في او لام او مع وبه اي القسم الثاني من الاقسام المفعول به وفيه اي القسم الثالث
المفعول فيه وله اي القسم الرابع المفعول له ومعه اي القسم الخامس المفعول معه والقسم السادس
الحال والقسم السابع التمييز والقسم الثامن المستثنى والقسم التاسع اسم ان واخواتها اي احدى
اخواته والقسم العاشر خبر كان واخواتها اي خبر احدى اخواته اي كان والقسم الحادي عشر
المنصوب بلا التي لنفي الجنس والقسم الثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس القسم الاول المفعول
المطلق ووجه التسمية بالمطلق ما مر وهو اي المفعول المطلق مصدر اي صيغة المصدر
اصالة ونيابة الكائن بمعنى فعل مذكور تضمنا او مطابقة قبله اي قبل ذلك المصدر فقوله
مصدر جنس شامل لجميع المصادر وقوله بمعنى فعل مذكور فصل خرج به التاديبا في قولك
ضربته تاديبا وقوله مذكور قيد فصل اخرى خرج به قولنا الضرب واقع على زيد قيل هذا
التعريف ليس بجامع لخروج بعض افراده نحو قولنا خير مقدم فان خيرا مفعول مطلق وليس بمصدر
بل هو اسم تفضيل واجيب عنه بان المصدر اعم من ان يكون اصالة او نيابة كما اشرنا اليه فالخير
مصدر اما باعتبار الموصوف المقدر تقديره قدمت قدوما خير مقدم فحذف موصوفه واقيم هو
مقامه فمصدريته باعتبار النيابة او باعتبار ما اضيف الخير اليه وهو مصدر فان قيل
هذا يشكل صدق الحد على قولنا هلك الهة ويحه ورجع زيد قهقرى فان الويحة والقهقرى
ليسا بمصدرين لا اصالة ولا نيابة مع انهما مفعول مطلق واجيب بان المصدر اعم من ان
يكون حقيقة او حكما فيصدق الحد عليه فان قيل يفهم من قوله مصدر بمعنى الفعل المذكور

ان المصدر كائن وثابت بمعنى الفعل المذكور يعني متحدا بالمعنى وليس الامر كذلك لان المصدر
جزء من معنى الفعل لانه كائن بمعناه فخرج عن الحد ضربت ضربا لان الضرب مصدر ليس بمعنى الفعل وهو
ضربت واجيب بان المراد من قوله مصدر بمعنى الفعل انه مصدر مشتمل له معنى الفعل اشتمال الكل
للجزء فحينئذ يصدق الحد على قوله ضربت ضربا فان قيل فعلى هذا يشكل صدق الحد على ما وقع المصدر
مفعولا مطلقا للمصدر نحو قولنا اعجبني ضرب زيد ضربا وكذا غيره فان الضرب ليس بمشتمل له
اشتمال الكل للجزء بل هما متحدان في المعنى واجيب عنه لا نسلم انهما متحدان في المعنى
بل من قبيل اشتمال الكل للجزء وذلك لان المفعول المطلق جزء مما قبله لان الضرب الثاني مطلقا
والاول مقيد بالاضافة الى زيد فمعنى الاول كل له لدلالته على الحدث والنسبة الاضافية و
معنى الثاني جزء منه لدلالته على الحدث فقط فان قيل يخرج عن الحد المفعول المطلق الذي يجي
من مشتقات الفعل كالمفعول المطلق من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيره نحو
زيد ضارب ضربا وزيد مضروب ضربا وزيد حسن حسنا الى غير ذلك واجيب عنه بان العبارة
على حذف المعطوف تقديره بمعنى فعل او شبهه فحينئذ يشتمل الحد الى لما هو مصدر بمعنى الصفات فان قيل
فعلى هذا يخرج عن الحد قولك ضربا الرقاب فانه مفعول مطلق ولم يذكر قبله فعل ولا شبهه واجيب عنه
بان المذكور اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا فحينئذ وان لم يكن ملفوظا لكنه مذكور تقديرا التقدير
فاضربوا ضربا الرقاب لم يخرج عن الحد شرع الان في انواعه واقسامه فقال وقد يكون اي المصدر
للتاكيد اي لتاكيد فعل المذكور قبله ادخل المص كلمة قد على اول انواعه اشارة الى ان استعماله
مساو في كل واحد من انواعه لان استعماله في التاكيد اكثر من نوعيه وكذا استعمال نوعيه مساو ولا
ان يكون

ان يكون احدهما اكثر استعمالا من الاخر انتهى اعلم ان النحويين جمعوا على ان الفعل اذا اكد بالمصدر
لم يكن مستعملا بمعنى المجاز فقط بل بمعنى الحقيقة كحقيقة الضرب والنصر الى غير ذلك خلافا للمعتزلة
فانهم يستعملون بمعنى المجازي اي انهم مستدلين بقوله تع ونبلوكم بالخير والشر فتنة فان
المعتزلين حملوا التفسيره بالمعنى المجازي وهو نعاملكم معاملة الخير والشر فان الفتنة ليست
بمعنى الابتلاء ومصدر مؤكد للفعل ولم يكن مستعملا في الحقيقة بل بمعنى المجازي واجاب النحويون
بانه انما يكون تساوي معنى الحقيقة اذا كان المصدر من لفظ الفعل لا من غيره لفظا والفتنة
ليس من لفظ الفعل المذكور قبله وبهذه القاعدة ظهر فساد مذهب المعتزلة في قوله ايضا وكلم
الله موسى تكليما بان المراد ههنا التكلم حقيقة لا التخليق كما توهم المعتزلة بان معنى قوله
تع خلق الله موسى ع كلاما ثم قال المعتزلة للنحويين ما قلتم في قوله تع وفتناك فتونا
قد وقع المصدر فيه من لفظ فعل مع ان الفتنة في الاصل الابتلاء وهو الامتحان وهو في حق الله
تع محال فلا بد من حمله على المعنى المجازي واجاب النحويون عن ذلك بانه قد صرح البيضاوي
في تفسير قوله تع واذ ابتلى ابراهيم ربه ان الابتلاء في الوضع التكليف بالامر الشاق وهو
غير محال في حقه تع فلا حاجة الى حمل الفتنة في الاية على المعنى المجازي كذا في العقائد
النسفية قوله كضربت ضربا فان الضرب مصدر بمعنى فعل المذكور قبله ويكون للتاكيد لما
كان المتن لا يفصح القاعدة اردف بمثالها فان قيل لا نسلم انه تاكيد لان التاكيد
على نوعين لفظي وهو تكرار اللفظ الاول بعينه نحو زيد زيد ومعنوي وهو ليس الا بالفاظ محصورة
وهو ليس بواحد منها واجيب عنه بان المراد من التاكيد ههنا تاكيد لغوي لا اصطلاحي

وهو ما يؤكد احد مدلولات الفعل الاصطلاحي كما في هذا التركيب زيد قائم حقا فحقا سمي
تاكيد الغيره لانه ليس بالتاكيد الاصطلاحي بل هو تاكيد لغوي او يجاب عنه بانه تاكيد
لفظي لانه بمنزلة ضربت ضربت بناء على ان تاكيد الحدث المقيد مقيد او على ان التاكيد اعم
من ان يكون مذكورا بعينه او بما يناسبه في المعنى نحو ضربت اما وزيد قائم من باب التا
كيد اللفظي قطعا فحاله لا يكون كذلك بل هو والتاكيد فيما اذا دل على الحدث فقط
وحكمه ان لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الحدث الذي هو عريان عن التعدد والتثنية
يستلزمها ان التعدد قوله او لبيان النوع نحو جلست جلسة اي قد يكون ثابتا
لبيان النوع من جنس الفعل المذكور قبله لانه دال على النوع ومفردا اما ان يكون على زنة
النوع وهو فِعلة بكسر الفاء نحو جِلسة او اما ان يكون مقيدا بقيد الصفة او لا
ضافة نحو ضربته ضربا شديدا فان الشدة نوع من جنس الضرب وجلسته جلوسا
القاري فان جلوس القاري نوع من جنس الجلوس قوله او لبيان العدد لانه دال على
عدد ومفردة اما ان يكون على زنة المرة وهو فَعلة بفتح الفاء فيه قوما واما
ان يكون ثابتا بالصفة نحو ضربت ضربا واحدة وكليهما ان يثنى ويجمع لعدم شرط
المطابقة بينهما بخلاف الاول فان المطابقة بينهما قبله الفعل المذكور شرطه
نحو جلست جلسة او جلستين او جلسات وقد يكون من غير لفظ الفعل
المذكور اي المفعول المطلق لما كان الحدث دال على حقيقته وهي المصدرية الكائنة
بمعنى الفعل علم منه مغايرته له للفظ الفعل فقال وقد يكون الى آخره ثم المغايرة اما
من الحرف

من حيث المادة نحو قعدت جلوسا او لا من حيث الباب نحو انبتها الله نباتا عند الجمهور
وسيبويه يجعله منصوبا بفعل بنائها اي قعدت وجلست جلوسا وانبتها الله فنبتت نباتا
وقد يحذف فعله اي المفعول المطلق لقيام قرينة اي وجود قيام قرينة فالام ههنا
وقتية كما في قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي وقت زوال ويجوز ان يكون اللام
للاجل لان الحذف للاختصاص والجواز لاجل القيام قرينة وبهذا التوجيه يندفع الاعترا
ض الواقع في مثل هذا التركيب والقرينة في اللغة هي العلامة وفي الاصطلاح هي
امر دال على تعين الشيء من غيره وهي على نوعين لفظي ومعنوي كما يجئ
مثالهما جوازا اي حذفا جائزا لانه ان نظر الى ان كون القرينة والاكمال مما يفهم
منه العلم بشيء آخر لكن ليست بمادة الشيء مسند الشيء فينبغي ذكر الفعل وان
نظر الى ان القرينة دالة عليه لا تستغني عن الفعل وان نظر الى ان القرينة قائم مقام
الشيء فلا حاجة الى ذكره فبجذب الطرفين يحصل الجواز دون الوجوب كقولك
اي مثل الفعل المحذوف ما في قولك على معنى الظرفية لا قولك قائما لخير مقدم
للقادم اي الراجع عن سفره خير مقدم فخير مفعول مطلقا باعتبار النيابة
حذف فعله اذا اصله قدمت قدوما خير مقدم فحذف الفعل للقرينة الحالية فبقيت
قدوما خير مقدم ثم حذف قدوما واقيم الصفة مقامه بناء على ان الصفات لازمة
للموصوف كما في قوله فاني المفتقر اي العبد الفقير فصار خير مقدم نحو قولهم ضربا
شديدا في جواب من قال باي كيف ضربته اي ضربت ضربا شديدا فحذف الفعل

المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

لقيام قرينة لفظية وهو سؤال السائل وكقولك جلوسا القاري في جواب من قال
باي نوع اجلست زيدا اي اجلست جلوس القاري فحذف الفعل لقيام القرينة الحالية
اللفظية وعلى هذا القياس غيره ووجوبا اي وقد يحذف فعله لقيام قرينة وجوبا اي حذفا
واجبا سماعيا اي موقوفا على السماع ومقصورا عليه لا يتجاوز عن امثلة معدودة نحو
سقيا اي احد المعدود السماعي بهذا القول اي سقاك الله سقيا وثانيهما شكرا اي شكرتك
شكرا وحمدا اي حمدتك الله حمدا وجدعا اي جدع والجدع ما قطع الانف او الاذن او اليد
او كاجله على سبيل الانفراد وخيبة والخيبة الياس كقوله خاب الرجل خيبة اذا لم ينل
ما طلبه فان قيل الوجوب يستلزم عدم ذكر الفعل وقد يستعمل مع الفعل ايضا كقوله
حمدت الله حمدا وسقاك الله سقيا واجيب بان المراد من استعمال الاستعمال ا
لفصحاء البلغاء والمذكور ليس من استعمالهم وبعضهم اجاب بان الوجوب
السماعي انما يكون مستعملا مع اللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له او بالاضافة نحو حمد
الله وسبحان الله وقياسا في المواضع المذكورة في الكافية منها ما وقع مثبتا
بعد النفي ومنها ما وقع للتنبيه على الاجاد ومنها ما وقع مضمون جملة محتملة
له ولغيره ومنها مضمون جملة لا محتملة لها غيره ومنها ما وقع مثنى وام
ثلها مذكورة في الكافية فاطلب هناك القسم الثاني المفعول به لما فرغ عن
المفعول المطلق شرع في مباحث المفعول فقال المفعول به وهو اي المفعول
به اسم ما اي شيء وقع عليه اي على ذلك الشيء فعل الفاعل نحو ضربت زيدا

فهو مفعول

فان
واجيب عنه

فهو مفعول به لانه اسم ما وقع عليه فعل الفاعل فان قيل هذا الحد ليس بجامع لبعض
افراده لخروج نحو قوله اياك نعبد واياك نستعين فانه مفعول به ولا يكون العبادة
واقعا عليه بل تكون العبادة له واجيب عنه بان المراد من وقوع الفعل عليه تعلق الفعل
به ولا شك ان العبادة تعلقت به فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون زيد في قوله مررت
بزيد مفعولا به ظاهرا واجيب عنه بان المراد من التعلق تعلق الفعل به بلا واسطة
حرف الجر وههنا حرف الجر واسطة فيكون مفعولا به تقديرا لا ظاهرا فان قيل فعلى هذا لا يكون
الحد مانعا من دخول الغير فان تعلق الفعل ثابت لسائر المفاعيل ايضا كالمفعول فيه وله ومعه
واجيب عنه بان المراد من التعلق تعلق شديد ولا شك ان تعلق الفعل بالمفعول به اشد
من غيره فان الضرب مثلا كما لا يتصور وجوده الا بتصور الفاعل كذلك لا يتصور وجوده
الا بتصور المفعول به بخلاف البواقي فانه لا يكون بهذا الحد تأمل قوله عليه يخرج به بدل عليه
تسمية بقول المفعول به والا وجب ان يقال المفعول عليه فان قيل هذا الحد صادق على
زيد في ضرب زيد لانه اسم صدق وقع عليه فعل الفاعل واجيب عنه بان المراد من
ما وقع عليه فعل الفاعل اسناد الفعل اولا الى الفاعل ثم اعتبر نسبة الوقوع
اليه فخرج عنه فان قيل فعلى هذا اشكل صدق الحد على قوله اعطي زيد درهما لان
نسبة الاعطاء لا يكون الى الفاعل اولا بل الى زيد وهو مفعول ما لم يسم فاعله لا فاعل حتى
يعتبر نسبة الاعطاء اليه واجيب عنه بان الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فان قيل لو قال اسم ما وقع عليه فعل بدون ذكر الفاعل لكان احصر واشمل واجيب عنه

ولا كذلك الا ان الاقتصار يستلزم الاضمار وذلك لان المقصود من ذكر الفاعل اعتبار
الاسناد اليه ولا تتم الا بعد ذكره فيكون الغرض منه واسطة بين الفعل والمفعول به فلو لم يذكر
الفاعل لم يتم نحو ضرب زيد ويجوز حذفها على زيد درهما لا يكون جامعا ومانعا انتهى ثم الحال
شرع الآن في بيانه فقال وقد يتقدم اي المفعول به على الفاعل كضرب عمرا زيد لقوة
الفعل في العمل فيعمل مقدما ومؤخرا فلا يكون عكس الترتيب مغيرا لعمل الفعل ثم تقديمه على
نوعين وجوبا وجوازا اما وجوبا فيما اذا كان المفعول به متضمنا لما يقتضي الصدارة كالا
ستفهام والشرط والقسم والتمني والعرض وغيرها نحو قوله من ضربت اي ضربت من فان من مفعول به
لتضمن معنى الاستفهام وعلى هذا القياس غيره واما جوازا فيما لم يتضمن ذلك الامور نحو ضربت
زيدا وقد يتقدم المفعول به على الفعل ايضا لقوة الفعل في العمل الا ان يمنع مانع كوقوعه
في حيز الفعل المصدر بان الناصبة نحو قوله من البر ان تكف لسانك فان تقديم لسانك على
فعله هو ان تكف غير جائز لانه بتاويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه في القياسة
وقد يحذف فعله اي فعل المفعول به فان قيل ذكر حذف الفعل على حدة بل يكون من احوال الفعل
واجيب عنه بان المراد من الفعل الفعل الناصب له لا مطلق الفعل فيكون الفعل متعلقا له
والبحث عن متعلق الشيء بحث عن ذلك الشيء فيكون المسئلة من مسائله لقيام قرينة اي وقت قيام
قرينة حالية او مقالية جوازا اي حذفا جائزا نحو زيدا في جواب من قال من اضرب اي اضرب
زيدا لحذف الفعل وهو اضرب لقرينة المقالية نحو مكة لمن يتوجه الى البيت ويريد لها اي تريد
مكة فحذف الفعل وهو تريد حذفا جائزا للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها

بالذكر

بالذكر ليس للحصر بل للكثرة منها لوجوب الحذف في باب الاغراء والاغراء السبت على الفعل كقول
الشاعر اخاك اخاك فان من لا اخ له كساع الى الهيجا بغير سلاح فان قوله اخاك اخاك منصوب بتقدير الزم
اي الزم اخاك وكذا في المدح والذم والترحم مثال الترحم مررت بزيد المسكين اي اعني المسكين
واما مثال المدح والذم فظاهر الاول منها اي من المواضع الاربعة سماعي اي منقول الى السماع
لا يتجاوز عنه ولا يقاس عليه نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ مع نفسه فحذف سماعا وانتهوا خيرا
لكم فانه مفعول به للفعل المحذوف وهو واقصدوا لان المنتهي عنه ليس خيرا بل هو الشر
وهو التثليث اصلا وانتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد وهذه الاية
الكريمة نازلة على قوم عيسى عليه السلام لانهم اتخذوا ثلثة آلهة احدها الله تعالى وثانيها عيسى عم
وثالثها امه عيسى عم واهلا اي اتيت اهلا فان اهلا مفعول به للفعل المحذوف
وهو اتيت والاهل جاءت بمعنيين احدهما الاقارب اي اتيت الاقارب
لا الاجانب وثانيها بمعنى المكان المأهول اي المعمور اي اتيت مكانا معمورا وفيه
شبهة الظرفية تأمل وسهلا اي وطئت سهلا من البلاد فان سهلا
مفعول به للفعل المحذوف وهو قوله وطئت والبواقي من المواضع تحذير ما
الاربعة قياسي الثاني اي الموضع الثاني من المواضع الاربعة التحذير اي موضع
التحذير آه والمعنى الموضع الثاني من المواضع الاربعة موضع مفعول الذي يسمى
بالتحذير وهو اي التحذير في اللغة تخويف الشيء عن الشيء وتبعيده عنه وفي
الاصطلاح معمول اي اسم معمول بتقدير اتق لا بالطبع وله والحوه تحذيرا

مما بعده نحو اياك والاسد فان اياك اسم معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
اصله بعّد نفسك من الاسد والاسد من نفسك فحذف الجار والمجرور من المعطوف
اكتفاء في المعطوف عليه فبقي اتق نفسك من الاسد والاسد ثم حذف الجار والمجرور
من المعطوف عليه اكتفاء في المعطوف فبقي اتق نفسك والاسد ثم حذف الفعل
مع الفاعل لضيق الوقت فلما حذف الفعل والفاعل ارتفع اجتماع ضميري الفاعل والمفعول
فاستغني عن النفس وسقط عن البين لعدم الحاجة اليه فبقي ك والاسد
ولما لم يجز استعمال المتصل على حدة ابدل المتصل بالمنفصل فصار اياك والاسد
فان قيل الاكتفاء فعل اللازم لان معناه بس كردن لا بس كردانيدن فـ
فكيف يقتضي المفعول به وكيف يصح التمثيل به واجيب عنه بان المراد من قوله بتقدير
اتق التقي والحذر فح يطابق المقصود على تقدير بعّد ونحّ له فان قيل المفعول
به هو النفس على هذا التقدير وهو محذوف مع الفعل ايضا فكيف يكون هذا المثال من
باب حذف الناصب للمفعول به واجيب عنه بان المفعول به في الحقيقة هو
ضمير المتصل اعني الكاف لكن لما كان اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في غير
افعال القلوب ممنوع اقحم بينهما النفس فصارت النفس مفعول القيامه مقاما
مه وصار المتصل مضافا اليه فلما ارتفع اجتماع ضميري الفاعل والمفعول ارتفع ا
النفس من بينهما فصار الضمير المتصل الى حاله وهو المفعولية فان قيل قوله هو
معمول بتقدير اتق يقتضي ان يكون التقدير بنفسه عاملا لا اللفظ الذي بنا

قال

على ان المضاف داخل في الكلام والمضاف اليه قيد له خارجا عن الكلام كما في
غلام زيد فالمقصود هو الغلام بشرط التقييد لا زيد فههنا ينبغي ان يكون تقديره بنفسه
عاملا لا اللفظ الذي واجيب عنه المراد كذلك الا ان ظاهر العبارة يحذو المضاف تقديره
هو معمول باتق ونحوه بشرط تقديره فالعامل هو الفعل لا التقدير فان قيل لفظ اياك
والاسد ليسا معمولين بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لان الاسد معطوف على اياك
فحكمه حكم اياك محذر لا محذر منه فكيف يكونا تحذيرا مما بعده واجيب عنه الامر كذلك
الا انه محذر منه باعتبار النيابة لان الاسد اقيم مقامه قوله من الاسد وهو محذر منه فا
لنائب له حكم المنوب او لان الاسد محذر منه باعتبار شهادة الحال وقرائنه فالحال
شاهد على ان المحذر هو النفس فقط سواء كان في المعطوف والمعطوف عليه لان التحذير
الاسد غير ممكن ومقدر له فكيف يكون محذرا بل محذر منه لا غير والنفس محذر فقط
قوله او ذكر المحذر منه مكررا اي ذكر مكررا عطف على قوله تحذيرا مما بعده فيكون التقدير
هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا فان قيل لا يصح عطف
ذكر المحذر منه على قوله تحذيرا مما بعده للزوم عطف الجملة وهي ذكر على المفرد وهو
قوله تحذيرا او عطف الجملة على المفرد لا يجوز لان العطف انما يجوز اذا كان المعطوف
بحيث ان يجوز ان يقام مقام المعطوف عليه وقوله تحذيرا وقعت مفعولا مطلقا
وقوله ذكر جملة والجملة لا تصلح ان تقع مفعولا مطلقا فان امتنع اقامتها مقام
المفعول المطلق فكيف يصح عطفها عليه واجيب عنه بانا لا نسلم انه معطوف

عاملا

على تقدير تجزيرا ايها معطوف على جملة مقدرة وهي جز نحو زيدا ما بعده ليكون من باب عطف الجملة

على الجملة **فان قيل** فعلى هذا التقدير ايضا لا يصح عطفها ايضا لخلو العائد فيهما كما كان في جز زيدا وعمه

عائد راجع الى الفعل المعمول وتقديرا وذكر المحذوف خال عنه **واجيب** لا نسلم انه خال عن العائد

لان وضع المظهر موضع المضمر وتقدير المحذوف وضع موضع المضمر للتنبيه على نوع التحذير فيكون

مشتملة على العائد كما كان المعطوف عليه مشتملة عليه كذا في بعض حواشي الضيائية

نحو الطريق الطريق تحذف فعله لضيق الوقت حذفا واجبا وهذه نظر الى التكرار يثانيه

اللهم للمغايرة اي للمغايرة الفعل للمفعول به سببه وعلة للحذف الا التكرار **فان قيل**

كيف اتفق ناصب اذ هو فعل لازم لان معناه مامر **واجيب** بان هذا التركيب من باب

حذف الايصال وهو اي حذف الايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ثم

حذف ذلك الحرف وابقي تعديته اي اعتبر ايصاله بعد الحذف كما اعتبر قبل الحذف كما في قوله

جائني زيد اذ جار لازم يقينا لكن تعديته الى يا المتكلم بحرف الجر التي حذف واعتبر ايصاله الى

ياء المتكلم بعد حذفه وههنا كذلك اعلم ان استعمال اول نوعي التحذير على نوعين

احدهما ما يكون ما بعده اسما ظاهرا كما مر وثانيهما ما يكون ما بعده فعلا بتاويل

المصدر نحو اياك وان تحذف فالاستعمال الاول على وجهين نحو اياك من الاسد

باستعمال كلمة من فيه وبحذفه نحو اياك الاسد والاستعمال الثاني على ثلثة اوجه

وجه بظهور كلمة من وبحذفها وتقديرها تامل كذا في الكافية واما الثاني نوعي

التحذير فلا يستعمل الا مصدرا بالام وفيه اطناب لا يليق لهذا الكتاب

الثالث

الثالث ما اي الموضع الثالث من المواضع الاربعة الواجب حذف ناصبه الموضع

مفعول به اضمر اي ستر عامله اي المفعول به على شريطة التفسير وهو ما اضمر

عامله اسم كل بعده فعل او شبهه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عن ذلك الاسم بضميره

او متعلق ذلك الاسم بحيث لو سلط عليه النصبه لا يخفى عليك ان كلمة كل ليست

من اجزاء الحد لاينا لاحاطة الافراد وتعريف الحقيقة لكنها ذكرت في الحدود للاطراد

والانطباق فقوله اسم جنس يتناول المقصود وغيره وقوله بعده فعل فصل خرج

به ما ليس بعده فعل ولا شبهه وقوله مشتغل ذلك الفعل او شبهه فصل آخر

خرج به ما لا يكون مشتغلا بالضمير بل ذلك وقوله بحيث لو سلط عليه لنصبه فصل

آخر خرج به ما ليس بناصب له بعد التسليط النتيجي **فان قيل** خرج عن هذا الحد

زيد لعمرو ضرب وكذا زيد انت ضاربه لان زيدا اسم ليس بعده فعل ولا شبهه بل بعده اسم اليه ع

انما من افراد المحدود **واجيب** عنه بان المراد من قوله بعده فعل او شبهه ان يكون الفعل

او شبهه جزء الكلام الذي بعد ذلك الاسم لا يكون ذلك الفعل او شبهه متصلا بالاسم

فيدخل فيه ما ذكرنا **فان قيل** تسليط الفعل لانتصاب ما قبله جائز لكن تسليط شبهه

للفعل لانتصاب ما قبله مشكل لان الصفات بدون الاعتماد لا تعمل **واجيب** بان المراد

من التسليط تسليط مع اعتماد فقوله زيدا ضاربه بتقدير زيدا انت ضاربه فيكون

معتمدا على المبتدا **فان قيل** تسليط قوله مررت به في قولك زيدا مررت به للنصب

غير جائز لان مررت لازم فلا يجوز ان يعمل النصب **واجيب** عنه بان المراد من التسليط

تسليط الفعل بعينه او بمناسبه اما بالترادف او اللزوم فمررت به وان كان لازما لكنه لما
تعديته بالباء صار مرادفا لي جزت فيصح انتصابه بما قبله فيدخل في الحد وكذا دخل فيه مثل
زيدا ضربت غلامه فان ضرب غلامه اسعد اهانه لا اسعد فيستلزم الاهانة فزيد منصوب باهانة
وعلى هذا القياس غيره مما لا يمكن ان ينصب بالفعل بعينه فان قيل خبر مقدم كان داخلا في الحد
مع انه ليس من افراد المحدود كقولنا زيدا كنت اياه فان كنت فعل يصح تسليطه لما قبله مع نصب
ما قبله فلا يكون الحد مانعا عن دخول الغير واجيب عنه بان المراد من قوله لنصبه نصبا بالمفعولية
ثم لم يصدق الحد عليه لان انتصابه ليس على المفعولية بل على خبرية كان وفيه نظر لانه
مفعول ايضا تامل فيه قوله نحو زيدا ضربته فزيد اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره بحيث
لو سلط عليه لنصبه ونحو قوله زيدا انت ضاربه فزيد اسم بعده شبه فعل مشتغل عنه
بضميره بحيث لو سلط عليه لنصبه فان زيد منصوب بفعل محذوف وهو ضربت يفسره الفعل
المذكور بعده وهو ضربته ولهذا الباب اي الباب الذي اضمر عامله فروع اي متفرع عليه كثيرة
كالمناسب لذلك الفعل بالترادف او اللزوم وكوجوب الرفع والنصب وعطف الاسم وكاختيار
الرفع والنصب فيه واستواء الامران فيه وكذا غيره مما يعلم من اول النظر انه مما اضمر عامله
لكنه بعد تعمق النظر او لفساد المعنى ليس منه وهذه الاشياء المذكورة انما ذكرها صاحب الكافية
فيها ووضحها مولانا جامي في شرحه المسمى بالفوائد الضيائية ان اردت الاطلاع فانظر فيها
الرابع المنادى اي الموضع الرابع من المواضع الاربعة التي وجب حذف الناصب للمفعول به
المسمى بالمنادى او المعنى اي المفعول الرابع من المفاعيل التي يجب حذف ناصبها
المنادى

المنادى اي المفعول المسمى بالمنادى خذ ما صفا ودع ما كدر ولا تكلم على دهواي
المنادى المطلوب اقباله بحرف النداء لفظا نحو يا عبد الله ويا زيد اي ادعو زيدا او تقديرا
نحو يوسف اعرض عن هذا فقوله لفظا او تقديرا اما تفصيل للحرف كما هو الظاهر
واما تفصيل للمنادى واما تفصيل للفظ المدعو لمنادى اللفظي والطلب اللفظي نحو
زيد لانه لما كان حرف الطلب لفظيا صار الطلب ايضا لفظيا ومثال المنادى التقديري
نحو الا يا اسجدوا اي الا يا قوم ومثال حرف التقديري نحو يوسف اعرض عن هذا انتهى كذا
في الضيائية فقوله هو اسم جنس يشمل الحد وغيره وقوله مدعو بحرف النداء فصل يخرج به ما يطلب اقباله بصيغة
الفعل لا بحرف كاقبل زيد فان قيل يخرج عن هذا الحد مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض ابلعي
مالك مع انها منادى واجيب عنه بان الدعاء اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهذا منادى
حكما لانها منزلة اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم قصد نداؤها فان قيل فعلى هذا ينبغي
ان يكون المندوب ايضا منادى حكما لوقوعه موقع المنادى كما ان الحال وقع موقعه واجيب
عنه بان مجرد وقوع الشيء موضعه لا يقتضي كونه منادى حكما ما لم يقصد اليه النداء والمندوب وان
وقع موقعه لكنه لم يقصد اليه النداء بل قصد فيه التفجع والتحزن فان قيل يخرج عنه يا الله لعدم
صلاحية النداء اليه سبحانه تعالى كما لا يخفى واجيب بان النداء تشبيها له بمن له صلاحية النداء
كون قوله تعالى يا ابي عن كونه منادى مجازا اي تشبيها فلا يصح الا ان يجاب عنه بان المراد من
المنادى المطلوب اقباله او كونه متوجها الاجابة عنه كذا في حاشية عبد الغفور قدس سره
على الضيائية فان قيل الهمزة الوصلية تذهب في الوصل فلم لم تسقط في يا الله قلنا هو

جهتين اما لحوق الالف المطلوب مد الصوت بها واما لموافقته مسماه حيث لا
يدخل مسماه تحت زاوية العقل والقياس فكذا اسمها لا يدخل تحت قواعد النحوية
تأمل كذا في البيضاوي فان قيل الاسم لا يصلح ان يكون مدعوا او مخاطبا فكيف يصح قوله
المنادى اسم مدعو بحرف النداء واجيب عنه بان التعريف مأول بقولنا اسم مدعو مسماه بحرف
النداء فحذف فيصح تعريفه تأمل فيه واعلم ان المنادى على اقسام فان كان المنادى مفردا او المراد
من المفرد ما يقابل المضاف وشبهه لا المفرد الحقيقي لئلا يلزم ما ينافي في التمثيل الحسن نحو قوله يا زيدان
اي المنادى بها
ويا زيدون واعلم ان المفرد قد يكون مقابلا للتثنية والجمع كما في بحث الاعراب تأمل
وقد يكون مقابلا للمضاف وشبهه كما في المنادى وقد يكون مقابلا للجملة كما في تعريف
المفرد معرفة بالعلمية او بغيرها قوله يبنى اي المنادى على علامة الرفع اي على علامة رفع
المنادى بها في غير صورة النداء فلا يلزم شبهة اجتماع الضدين تأمل كالضمة ونحوها من
وهما الرفع والبناء
الالف والواو وانما بني مع انه معرب لوقوعه موقع الكاف الاسمية الخطابية المشابهة
لفظا ومعنى بالكاف الحرفية الخطابية نحو ذلك فصار المشابه لمبني الاصل مشابها لمبني الاصل
ايضا وانما بني على علامة الرفع دفعا لالتباس بالاسم المضاف الى ياء المتكلم المحذوف
عنه الياء والمكتفي بالكسرة نحو يا غلام لو بني على الكسرة ولو بني على الفتحة لالتبس
بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم وابدلت ذلك الياء الفا ثم حذفت واكتفي بالفتحة فقيل
نحو يا غلام اصله يا غلامي او لجبر النقصان حيث زال عنه الاعراب فبني على اقوى الحركة
ليكون جبرا قوله يا رجل ويا زيد ويا زيدان ويا زيدون فان قيل التمثيل بقوله يا رجل
غير

غير صحيح لانه نكرة غير معرفة واجيب عنه بان المراد من المعرفة اعم من ان يكون
معرفة قبل النداء او بعده فالرجل وان كان نكرة لكنه بعد دخول حرف النداء
يصير معرفة بناء على ان حرف النداء في التعريف كاللام فكما يصير النكرة معرفة
باللام كذلك يصير بحرف النداء ايضا وستعرف حقيقته ان شاء الله تعالى فيصح التمثيل به
فان قيل يخرج عنه قوله مفردا نحو الزيدان والزيدون لانهما ليسا بمفردين واجيب
عنه بان المراد من المفرد ههنا ما يقابل المضاف وشبهه لا المفرد الحقيقي كما اشرنا
اليه من قبل فيصح فينطبق التمثيل بالممثل له فان قيل العلم اذا ثني او جمع صار نكرة
فكيف يصح التمثيل نحو الزيدان والزيدون للمعرفة وايضا يلزم في حالة التثنية والجمع
اللام عليهما عوضا عن العلمية كما في قوله جاءني الزيدان والزيدون واجيب عنهما
بان الامر كذلك الا ان حرف النداء قائم مقام ما زال عنه فيكون كل واحد منهما
معرفة ويدعو ايضا ويخفض بلام الاستغاثة اي بلام الجارة يدخل وقت
الاستغاثة فخفضه اللام اي الاستغاثة لادنى ملابسة وهي الظرفية لان دخوله
على المنادى لا يكون الا في وقت الاستغاثة وانما ادخله وقت الاستغاثة
لتخصيص المنادى وتمييزه عن بين الامثال والاقران في الادعاء والطلب ولكونه
اي اللام للاختصاص تأمل قوله نحو اخصص المنادى بلام الاستغاثة لانه
لام جارة وعمل الجر فان قيل لا نسلم انه لام جارة لانه لو كان كذلك لكان
مكسورا لا مفتوحا وهو مفتوح واجيب عنه الامر كذلك الا انه مفتوحة ههنا

ليحصل الفرق بين لام المستغاث و المستغاث له فيما حذف المستغاث في
يا للقوم اصله يا لزيد للقوم فان قيل لم لم يعكس حتى يحصل الفرق ايضا واجيب عنه بان
المنادى المستغاث وقع موقع الضمير اليه نحو قولك وغيرهما الا بياء المتكلم فانه يقتضي
كسرة ما قبلها فيكون اللام معه مكسورة نحو لي وانما فتحت لام مع الضمائر لكثرة استعماله
لها والكسر ينافي التخفيف تأمل نحو يا لزيد ويفتح المنادى بالف الاستغاثة اي بالف يزيد
خلفه وقت الاستغاثة وانما دخله الالف وقت الاستغاثة عليه لافادة مد الصوت
المطلوب في الاستغاثة صح وانما بني بالفتح لان الالف يقتضي فتحة ما قبلها
ولا لام معه اي مع الالف او مع المنادى المطلوب بالالف يعلم لك ولو بيته لمرجع بالثنا
وانما امتنع اللام معه لان لام يقتضي الكسرة والالف يقتضي فتحة فبين اثريهما التنافي والتضاد
وكذا بين اقتضائهما اليضا تناف والتضاد لان اللام تقتضي اعرابه لانه من خواصه والا
لف يقتضي بناءه و يلزم الهاء نحو يا زيداه وانما لزم الهاء لئلا يلزم الالتباس بين
الاستغاثة وبين الالف المقلوبة عن يا المتكلم نحو يا غلامي ويجوز يا غلاما وانما
اختص الهاء لان الهاء انسب للوقف لان الوقف حبس النفس وفي الهاء
يحصل الوقف مع ارسال النفس كذا في بعض الحواشي وينصب اي المنادى
الكائن اي المنادى مضافا نحو يا عبد الله او مشابها بالمضاف وانما ينصب المنادى
لارتفاع مانع من النصب وهو الافراد ودخول اللام الجارة ودخول الالف مع
ان الاعراب الاصلي فيه النصب لانه مفعول به نحو يا طالعا جبلا قيل انتصاب

جبلا

جبلا بقوله طالعا غير صحيح لعدم اعتماده ان لم يعتبر فان لم يعتبر لم يكن هذا المثال مثالا للمضارع
المضاف لانه موصوفه وان لم يعتبر فلا يصح عليه الكلام الا ان يجاب عنه بانه يفرق بين الم
لمعهودة المذكورة وبين المنكرة المقدرة لكن يبقى شيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون
معرفة وهذا الوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال ان
لوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه كذا في حاشية عبد الغفور ومشابه
المضاف الذي لا يتم معناه الا بانضمام كلمة اخرى وفيه تفصيل ذكر في حاشية الم
كورة فاطلب هناك او نكرة غير معينة نحو قول الاعمى نحو يا رجلا خذ بيدي فان قيل
هذا مناقض لما سبق من ان حروف النداء للتعريف كاللام واجيب عنه بان حروف النداء
ادوات التعريف مع علم المتكلم الاوحدها فقط فلا يلزم التناقض قوله وان كان اي
المنادى معرفا باللام قيل يا ايها الرجل في المذكر ويا ايتها المرأة في المؤنث احتراز
عن اجتماع آلتي التعريف الممنوع اجتماع آلتي التعريف لا اجتماع لتعريفين فلا
يرد شبهة يا زيد من اجتماع التعريفين فيه وهو التعريف والعلمية قيل اختيار
كلمة اي واية للتحرز من اجتماع التعريفين ليكون المنادى تفصيلا والتفصيل يقتضي
الاجمال والابهام وكلمة اي واية كذلك فهي المناسب للفصل واما اختيار الهاء
واي واية فلرعاية حرف النداء صار بعيدا من المنادى بوقوع الفصل اقترن مع ذلك
المنادى حرف يناسب الياء في الاعلامية وهي الهاء لكونها للاعلام فكان المنادى
اي واية ومقرونا مع الياء الندائية حكما كذا في بعض الحواشي ومثله في حاشية عبد الغفور

فدرس بسره وبما وقع كلمة اي وابنه موقع المنادي فله حكم المنادي من كونه مبنيا على علامة الرفع
واما الرجل ونحوه فهو ايضا مرفوع لفظا الا انه منادي حكما لكنه عدل عن موقعه للمانع وكذا
في صفة الرجل اي توابع التبعي **فان قيل** يخرج عن هذا القاعدة بالله لعدم وجود الفصل
بين يا واللام **واجيب** بان اسم الشريف متثني عن دائرة اي على قاعدة النحوية
والصرفية كما ان مسماه متثني عن دائرة العقل اولانه لا نسلم لزوم اجتماع الي
التعريف لان اللام فيه عوض عن الهمزة المحذوفة فلم يكن محضا للتعريف لوجود شبهة التعويض
واما اجتماع الي التعريف بلا فصل في قوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا وقوله
من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ ولما كان ترخيم المنادي
من خواصه شرع الآن في بيانه فقال ويجوز جوازا وقوعا استعمالا ترخيم المنادي
وهو في اللغة تحول الابل بلا علة وهو اي الترخيم في الاصطلاح حذف حرف في آخره
اي آخر المنادي للتخفيف اي بمجرد التخفيف بلا موجبة مقتضية للحذف مما موجبة
لطريقة الاولى كما تقول في يا مالك يا مال بحذف الكاف وفي يا منصور يا منص بحذف ا
الواو والراء وفي يا عثمان يا عثم بحذف الالف والنون وفي يا رحيم يا رح بحذف الياء مع
الميم هذا في بعض النسخ اشارة الى استيفاء حرف العلة بان حرف العلة اعم من ان يكون و
او او ياء او الفا والحكم للحذف كم وكيف فلا بد من بيانهما اما الكم فحذف حرف واحد او اثنان ان
كان في آخر المنادي زيادتان كائنتان في حكم واحدة وهو اكثر من اربعة احرف او كان في
آخره حرف صحيح قبله مدة فحذف حرفان كما في المنصور والعثمان وغيرهما الا لا يرد عليه المثل ا

المشهور

المشهور وهو قوله ضلت على الاسد وبلت على النقد او لانهما لما زيدتا معا
يجب ان يحذفا معا واما الكيف فهو شرايطه الترخيم ومن شرايط الترخيم
ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة وان يكون علما زائدا على ثلثة احرف
لانه لو كان مضافا لم يجز فيه الترخيم لانه لو حذف في آخر المضاف فلا يكون الترخيم
في آخره لشدة الاتصال بينهما لفظا ولو حذف في آخر المضاف اليه يلزم حذف الحرف
في آخر غير المنادي وكذا المستغاث لان المستغاث لا يكون الا بزيادة اللام او الالف
والحذف ينافيه وكذا الجملة لان الجملة محكية على ذاتها فلو تطرق اليها التغير تفوت
ذلك الحكاية واما كونه علما فلشهرته لان المنادي اي الاعلام غالب الاستعمال فتكون
الشهرة دليلا على ما القي منه قوله ويجوز في آخر المرخم اي المنادي المرخم الضمة والحركة
الاصلية اما جواز الضمة فلكونه منادي براسها بجعل المحذوف نسيا منسيا واما الحركة
الاصلية فلجعل المحذوف بمنزلة الثابت فلا يكون المنادي براسها كما تقول في يا حارث
يا حار بالكسر ويا حار بالضمة اعلم ان يا من حروف النداء وقد يستعمل في المندوب ايضا ثم هو
في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعدد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في ا
لبكاء ويشاركوه في التفجع وهو اي المندوب في الاصطلاح المتفجع عليه بيا او وا سواء
كان وجوديا او عدميا اما المتفجع عليه وجوديا فكما يندب على وجود الشيء او تفقد عدمه واما
المتفجع عليه عدميا فكما يندب على عدم الشيء او تفقد وجوده كفقد الميت وغيره وانت تتفجع
لعدمه وتقتضي وجوده فهو وا زيداه ويا زيداه فوا مختص بالمندوب ويا مشترك بينهما

المنادى والمندوب ثم حكمه في الاعراب والبناء كحكم المنادى اي ان كان مفردا معرفة يبني على علامة الرفع وان كان مضافا ينصب وان كان مستغاثا يجر ان كان مستغاثا باللام ومفتوحا ان كان مستغاثا بالالف وانما يكون حكم كحكم المنادى بعد صحة وقوع المندوب منادى فلا يرد الاعتراض ان جميع اقسام المنادى لا يكون لجميع اقسام المندوب لان شرط المندوب ان يكون معرفة فقط بخلاف المنادى فانه قد يكون نكرة فلا يكون حكمه كحكم المنادى ويجوز لك زيادة الالف لمد الصوت المطلوب في الندبة في آخره مع الهاء فرقا بين الوصل والفصل كالمثال المذكور وكذا يجوز زيادة الالف في آخر صفة المندوب عند الجمهور خلافا ليونس فانه اجاز زيادة الالف في آخر الصفة ايضا كما في آخر المضاف اليه فلا يقال وا زيدا الطويلاه بخلاف يا امير المؤمنيناه وقد ذكرت دلائلهما في الصافية فطلب هناك اذا اردت الاطلاع بها

القسم الثالث المفعول فيه وهو اي المفعول فيه اسم ما اي شيء وقع فيه اي في ذلك الشيء الفعل اي حدث مذكور تضمن كما تضمن الفعل الملفوظ والمقدر او شبهه كذلك اي ملفوظا او مقدرا دعليك بالتمثيل او مطابقة كما اذا كان عامله مصدرا بعينه نحو الجمع ضرب زيد يوم الجمعة آه فقوله اسم جاء جنس وقوله وقع فيه فعل فصل يخرج به ما ليس فيه وقوع الفعل وقوله مذكور فصل آخر يخرج عنه قوله يوم الجمعة يوم طيب **فان قيل** يوم الجمعة في جئت فيه مفعول فيه ولم يذكر فعله **واجيب** عنه بان المذكور اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا فهيهنا مذكور التقريبة التقدير بعده **فان قيل** هذا الحد صادق على قوله شهدت يوم الجمعة فان الشهادة على يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة **واجيب** عنه بان المراد من وقوع الفعل فيه انه من حيث فعله فيه فعل فمن حيث انه وقع عليه فعل مذكور وقوله من الزمان والمكان الزمان ما يقع في

في جواب متى كما تقول ان تكتب متى خرجت فتقول يوم الجمعة والمكان ما يقع في جواب اين كما تقول اين زيد فتقول في البلد فقوله من الزمان والمكان اشارة الى قسم ما فعل فيه فعل او تمهيد لبيان حكم الآتي **فان قيل** انحصار ما فعل فيه في الزمان والمكان غير صحيح لوقوع المصدر مفعولا فيه كقولك خرجت حين الكرام ذاهب اي خرجت في ذهابك **واجيب** بان في المصدر قد يجعل حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا على الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وملائمة المظروف والظرفية وقد يجعل العين ظرفا مكانا نحو جلست في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم قوله يسمى المفعول فيه ظرفا الظرف ما يحيط الشيء وظروف الزمان على قسمين منهم اي احدهما منهم وهو ما لا يكن له حد معين كدهر وحين ومحدود وهو ما يكون حد معين كيوم وليلة وشهر وسنة وما كان حكم الآتي من كونه منصوبا بتقدير في مرتبا على قسمي الزمان قسم المصنف الزمان اليهما ولم يذكر المقسم مع انه لا بد فيه فقال وظروف الزمان على قسمين كذا كذا فقوله وكلاهما اي وكلاهما منصوب بتقدير في اي بشرط التقدير في وتقدير في شرط لانتصابهما لانه عامل بتقدير في فاندفع الاشكال الناشئ من قوله منصوب بتقدير في وحاصله ان الظرف الزماني معمول للفعل بلا واسطة الحرف والفعل ينصب ويعمل في ذلك الظرف فلا حاجة الى الواسطة في **فان قيل** البحث على المفعول فيه الا دخل هيهنا الكلمة في سواء كان ملفوظا او مقدرا في الحاجة الى ادخال في هذا البحث **واجيب** الامر كذلك الا ان كلمة في لفظه

يناسب ذكرهما هنا مثل لحديث سمعت دهرا وحينا اي في دهر وسافرت شهرا اي في شهر ودهر مثال
الزمان المبهم وشهر مثال للزمان المحدود قال بعض الفقهاء ان رجلا جاء الى ابو بكر فقال يا
صديق الله انا احلفت بان لا اكلم حينا فاجاب له بان لا تتكلم سنة ثم رجع الى
عمر وحدث ذلك الحال فاجاب له لا تتكلم شهرا ثم رجع الى علي كرم الله وجهه فاجاب له بان لا تتكلم
ابدا ثم رجع ذلك الرجل الى صاحب الشريعة وهو النبي عم فعرض له احوال اجوبة الخلفاء
الاربعة فقال النبي عم اصحابي كالنجوم فبايهم اقتديتم اهتديتم قوله وظروف
المكان ايضا كذلك اي قسمان مبهم اي احدهما مبهم ولما ذكر تعريف المبهم في بيان
ظرف الزمان المبهم لم يتعرض له ثانيا واكتفى به وشرع في حكمه فقال وهو منصوب ايضا بتقدير في
اي بشرط تقدير في في الجملة على الزمان المبهم نحو جلست خلفك وامامك اي في خلفك وفي
امامك فان الخلف والامام والمكان من حيث الجهة معين لكنه مبهم باعتبار حاله
ونفسه لان خلفك يتناول الى انقطاع الارض وكذا حال امامك ومحدود اي
وثانيهما محدود ولما ذكر حده لم يتعرض له ثانيا وشرع في حكمه فقال وهو ما لا يكون
منصوبا بتقدير في بل لا بد هناك من ذكر في فيه لعدم اعمال الفعل فيه بلا واسطة
الحرف وذلك لان الفعل لا يعمل الا في جزئه حقيقة او حكما فالزمان المبهم جزء الفعل
لان كل فعل لا يخلو عن زمان مبهم فكان ظرف الزمان المبهم من مدلولات الفعل
الثلاثة الحدث والزمان والنسبة الى فاعل فالزمان جزء منهما فلذا صح اعمال الفعل
في الزمان المبهم بلا واسطة الحرف وكذا صح اعماله في المفعول المطلق بلا واسطة

الحرف

الحرف لانه مصدر والمصدر جزء من مدلولات الفعل وكذا الفاعل جزء الفعل يدل عليه
اسكان الباء في ضربن وضربت وكذا المفعول به حيث تعقل الفعل بتعقله فلا يمكن
تصور الضرب مثلا بلا تصور المضروب اي عند الفضلة وكذا المفعول معه جزء لمصاحبته
الفاعل او المفعول واما المفعول له فلا يكون من اجزاء الفعل فلا يصح اعمال الفعل فيه بلا
واسطة الحرف بل لا بد هناك من الام الجارة كما يقال ضربت للتاديب الا اذا كان المفعول له
لفعل الفاعل اي بالفعل المصدرية ومقارنا له في الوجود فح يكون كالمفعول المطلق فيصح
اعمال الفعل فيه بلا واسطة الحرف الجرية واما الحال فهو ايضا جزءه لانه مبين هيئة
الفاعل والمفعول به وكذا التمييز لان التمييز اذا كان عن نسبة الجملة كانت فاعلا لذلك
الجملة او مفعولا واما اذا كان عن الاسم التام فصاحبه ذلك التمام واما المستثنى فهو ايضا
جزءه لتعلقه بما قبله من الفعل واما ساير المنصوبات مثل اسم ان واخواتها وخبر ما ولا
المشبهتين بليس واسم لا التي لنفي الجنس فليست من معمولات الفعل بل من معمول
لات الحروف فلا حاجة الى بيانه انتهى كذا في الرضي فان قيل فعلى هذا لا يصح اعمال الفعل
في الزمان المحدود لعدم جزئيته للفعل واجيب الامر كذلك الا انه حمل على الزمان المبهم
فان قيل على هذا ينبغي لا يصح اعمال الفعل في المكان للفعل المبهم واجيب بان
الامر كذلك الا انه حمل عليه المكان المبهم لمشاركته في الابهامية فان قيل فعلى هذا ينبغي
ان يحمل على الزمان المبهم المكان المحدود ايضا قلنا هذا الحمل غير جائز لمكان الا
ختلاف بينهما ذاتا وصفة تامل فان قيل ينبغي ان يحمل على المكان المبهم او على

على الزمان المحدود **قلت** لا يجوز ذلك لكلا يلزم حمل شيء على مجهول التبع آخر وهذا ضعيف

جدا فاذا لم يقع جهالة العمل فيه فلا بد من ذكر في متنه نحو جلبته في الدار وسوق القسم الرا

بع المفعول معه وهو اي المفعول معه في الاصطلاح ما اي اسم يذكر بعد الواو التي بمعنى مع

احترازا عن الفاء وغيره من الحروف العاطفة وكذا عن الواو التي للقسم او للعطف او يكون بمعنى

او للتنويه لمصاحبة معمول فعل اي لمصاحبة معمول فعل اياه او للمصاحبة مع معمول

الفعل على ما يقتضي باب المفاعلة فاعلا واعلم ان للمصاحبة مشاركة الشيئين في نفس

الفعل مع اتحاد الزمان والمكان فقوله مشاركة الشيئين في نفس الفعل جنس شاملا

له ولغيره وقوله مع اتحاد الزمان والمكان فصل خرج به قوله جاءني زيد وعمرو لان

فيه مشاركة زيد وعمرو في نفس الفعل فقط دون اتحاد الزمان والمكان قال الكل لان

الاتحاد مع لفظ مع ولا يكون الواو ههنا بمعنى مع ولذا كان بمعنى مع نحو يكون

من هذا الجنس بلا شك لكن ظاهر التركيب يأباه والضر ليفهم من قوله مشاركة الشيئين

في نفس الفعل ان يكون للمشاركة مع الصلاحية للكلا يرد عليه قوله ضحك زيد وطلوع

الشمس فان الضحك لا يصلح الشركة بين زيد وطلوع وكذا قوله نطق زيد والجدار

فان النطق لا تقبل الشركة بين زيد وجدار الى غير ذلك مما يفهم لك بالتأمل صادق

بخلاف ذهب زيد والسيل اي السيلاب لان الذهاب كما يكون للزيد كذلك للماء

ايضا عند البعض كذا البعض من حاشية عبد الغفور على الضيائية في طلب

هناك نحو جاءني البرد والجلباب فان الجلباب اسم مذكور بعد الواو التي

بمعنى

بمعنى مع لمصاحبة لمعمول الفعل وهو الفاعل وجئت انا وزيدا فان زيدا اسم مذكور بعد

الواو التي بمعنى المصاحبة لفاعل الفعل ايضا اي مع الجلباب ومع زيد والمصاحبة

لمفعول فعل كما في قوله كفاك وزيدا درهم فان زيدا اسم وقع بعد الواو التي بمعنى مع

المصاحبة لمفعول الفعل واعلم ان المصاحبة لا يعلم الا بالقرينة والقرينة بينها حال

المجرورية وحال المجية كما في قوله لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فالقرينة بينها

الرضاع وغيرها ثم لما كان اصلها اي الواو العطف واستعمالها بمعنى مع خلاف الاصل

اشار المصنف الى بيان الاصل فقال وان كان الفعل الناصب للمفعول معه لفظا كما

اي ملفوظا والى انه جاز العطف يجوز فيه الوجهان النصب على المفعولية والعطف

نحو جئت انا وزيدا وزيد فان عطفت زيدا يجوز على الضمير المتصل بسبب تاكيده بالضمير المنفصل

يجوز النصب فيه لانه مفعول معه ويجوز فيه الرفع لانه فاعل لذلك الفعل بالعطف وان لم يجوز

فيه الرفع لانه فاعل لذلك الفعل بالعطف وان لم يجوز العطف تعين النصب حيث لا وجه له

سواه نحو جئت وزيدا وان كان الفعل معنى والى انه جاز العطف تعين العطف لانه

لو نصب بالمفعولية لكان عامله فعل معنوي وان لم ينصب لكان معطوفا على المذكور ما قبله

لفظا فاذا تعارض الظاهر المقدر فالظاهر اولى من المقدر فلذا تعين العطف نحو ما لزيد

وعمرو وفي عمرا لان الذهاب الى جانب المقدر مع وجود الظاهر غير مناسب وان لم

العطف تعين النصب لانه لا وجه له سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك و

زيدا فان العطف ههنا لا يجوز لانه لو عطف على ما لك اختل المقصود لان

اي مفعول معه

اي ما يصنع زيد وعمرو

المقصود ههنا السؤال عن احوالهما عن ذات زيد وحال المنع طبق في العطف
لزوم هذا المعنى لاقامة زيد مقام قوله لك فيكون التقدير ما لك وزيد هذا باطل
وان عطف على الضمير المجرور فهو ايضا لا يجوز للزوم عطف الكل على الجزء وهو ظاهر
فاذا امتنع العطف تعين النصب كذا حال قوله ما شانك لانه لو عطف على الشان
لا يحصل المقصود وهو السؤال عن احوالهما لا السؤال عن ذات احد وحال الآخر وان
عطف على الضمير المجرور وهو الكاف لزم عطف الكل على الجزء وهو ايضا لا يجوز فاذا
امتنع العطف تعين النصب تامل وانما حكمنا بمفعولية الفعل لان المعنى اي معنى قوله
ما لك وزيدا وما شانك وعمروا ما تصنع ونحوه كيف تصنع على صيغة الغائب او المتكلم
وذلك لان كلمة ما استفهامية والاستفهام غالبا لا يكون الا في الفعل فيفهم
منه الفعل كذا الجار والمجرور في قوله ما لزيد وعمرو وما لك وعمرا موقعية الاخرى لا تقتضيا
الفعل تامل كذا افهم من حاشية عبد الغفور قدس الله سره القسم الخامس المفعول له وهو
اي المفعول له ما اي اسم وقع لاجله فعل اي حدث اي لقصد ايجاده وانتفائه فعل
وعند وجوده وقع فعل مذكور قبله اي قيد في ذلك الاسم فقوله ما جنس يشمل المقصود
وغيره وقوله وقع لاجله فعل مذكور فصل خرج به ما ليس لاجله فعل وقوله مذكور
اعم من ان يكون حقيقة او حكما قيد فخرج فيه تاديبا في قولك ما ضربت اي ضربته تاديبا
وكذا غيره وينصب المفعول له بتقدير اللام الجارة اي بشرط تقدير اللام الجارة
اذا كان نصبها يوجب الجر فان قيل يلزم من قوله ان الناصب فيه هو التقدير لا الفعل

والامر

والامر ليس كذلك واجيب عنه بان النصب رد على حذف المضاف كما مر في المفعول فيه اي
وينصب بشرط تقدير اللام فالتقدير شرط لانتصابه لا ان يكون ناصبا بنفسه فان قيل لا دخل ههنا
للام واجيب عنه الامر كذلك لانه يسوغ جاز ذلك لدخول التأسيس العلة لان المفعول له لا يكون الا
علة غائية وكلمة اللام الجارة اصل في تعليل الافعال من كلمة في والباء فمن امثلة مثال في لما حكي في قوله
ان امرأة ادخلت النار في هرة اي لاجلها واما مثال الباء فكما في قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا
واما مثال الكلمة من فكما في قوله تعالى انزلنا هذا القران على جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله
فهذه الحروف الثلاثة كلها من تعليلات الافعال الكتابة مشهورة فلذلك خص المصنف اللام بذكر بينها
لو ضربت تاديبا اي للتاديب وقعدت عن الحرب جبنا مثال للايجاد والانتفاء الاول وذلك لان ا
لتاديب انما يتحقق بايجاد الضرب ومثال الفعل عند وجوده كقعدت عن الحرب جبنا ولا شك ان القعود
ليست لانتفاء الجبن ولا لايجاده بل وقوع القعود لسبب الجبن وعند وجوده وعند الزجاج
بفتح الزاء المعجمة لا المهملة ولا بالضم لانه اسم للقارورة وهو اي المفعول له مصدر لانه تقديره
ادبت بالضرب تاديبا وجبنت في القعود جبنا على ان يكون ذكر ضربت لسببية التاديب وذلك لان
التاديب لاسباب شتى كالضرب والتعدد والتهديد والحبس مثلا وغيرها فذكر ضربت لاظهار السببية
لانه فعل لاجله عند الزجاج وكذلك قعدت للقرينة بذلك وذلك لان الجبنية امر باطني لا شعور بهم
لاحد الا عند وجود قرينة كالقعود عن الحرب والهرب عنه والقاء السلاح عن النفس او قبالا
لغديته او غيرها فذكر قعدت للقرينة لانه فعل وقع لاجله الغير عنده وارد عليه بوجهين
الاول لانه حرف ولطلبه الي غيره وهو بغير ضرورة لا يجوز والثاني ان التاويل نوع بنوع اخرى

انما يجوز اذا كان حقيقتهما واحدة ولا يخرج الى حقيقة اخرى كتاويل الحال بالظرف نحو جاءني
زيد راكبا اي وقت الركوب فانه يجوز لوجود معنى الظرفية في الحال ايضا كتاويل المستثنى با
البدل في صورة غير الموجب نحو ما جاءني احد الا زيدا او الا زيد بالرفع فانه يجوز
لبقاء المعنى الاستثنائية في حال البدلية ايضا لان الاستثناء هو اخراج الشيء عن
حكم ما قبله وهو ثابت في حال التركيب البدلية كما ان زيدا خارجا عن حكم ما قبله في الاستثناء
وكذلك خارجا عنه في حال البدلية بخلاف البدل ايضا في صورة الموجب فانه لا يجوز
لعدم بقاء الاستثناء فيه تاما نحو جاءني القوم الا زيدا وانما يصح البدل في غير الموجب
ولم يصح في الموجب لان البدل في حكم تكرير العامل عنه والعامل هو نفس الفعل مع
النفي فيصح اعادة حرف المستثنى مع بقاء المعنى وفي كلام الموجب لا يصح لانعدام
معنى الاستثنائية وكذا لا يصح تاويل التركيب التمييزي بالتركيب الوصفي كما نقول
ل نكتة ازمنة لصورة التمييز ثم يؤول الى قوله ثمت الازمنة الثلثة بصيغة
الصفة وكذا قوله باحد الازمنة الثلثة معا من حال الصفة الى حال التمييز ولا
يجوز اضافة الصفة الى موصوفها والموصوف الى الصفة فعليكم بالتامل
اعلم ان لتقدير اللام في المفعول له مشروط بثلثة شرائط احدها ان يكون فعلا
اي مصدرا احترازا عما يكون ذلك المفعول له عينا فانه لا يحذف هذه اللام نحو جئتك
للسمن للمسلمين وثانيها ان يكون ذلك الفعل اي الحدث منسوبا الى فاعل الفعل
المقدم اي الحدث فاعلهما احترازا عما لا يكون فاعلهما متحدا نحو جئتك لمجيئك

فلا

فلا يجوز الحذف عنه ايضا وثالثها ان يكون ذلك الحدث مقارنا له في الوجود احترازا
اللام المفعول له
عما لم يكن مقارنا في الوجود نحو قوله جئتك لوعدي بذلك الاحسن فانما صار التقدير
مشروطا بهذه الشرائط لمشابهته المفعول المطلق فيصح انتصابه منه كما في المفعول المطلق
لكن في الضمائية فلما فرغ عن احوال المفاعيل الحقيقية شرع في المفاعيل الحكمية وقدم
من بينها الحال لشدة علاقتها بالمفعول فقال الحال في اللغة الصفة والشان
وهو في الاصطلاح لفظ يدل ذلك اللفظ على بيان هيئة الفاعل او المفعول به او كلا
هما وكلمة او ههنا لمانعة الخلو لا لمانعة الجمع فاندفع الاشكال الذي هو التناقض
المستفاد من كلمة او وكلاهما لقيد الجمع والمعية وقوله ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
به يقتضي الافراد والانفصال فبينهما تناقض فاذا كان كلمة او لمانعة الخلو
ارتفع الاشكال فقوله لفظ جنس شامل له ولغيره وقوله ما يبين هيئة فصل
يخرج به ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين
هيئة غيرهما كما يبين هيئة المبتدا نحو زيد القائم اخوك فان القائم مبين
المبتدا لا الفاعل وكذا مبين الخبر والمراد من الفاعل والمفعول الفاعل والمفعول
حيث اسناد الفعل اليه والوقوع عليه فخرج عن الحد ما يبين هيئة الفاعل
والمفعول لا من حيث الاسناد بل يبين هيئة الفاعل او المفعول مطلقا
لا مقيدا كصفة الفاعل والمفعول به نحو جاءني زيد العالم ورايت زيدا القائم
فان العالم القائم يبين هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا من حيث الاسناد

لانه عام سواء كان اسند اليه حقيقة او لا تنبيه فان قيل لما غير الاسلوب السابق
وقال لفظا ولم يقل اسم كما قال في الحدود السابقة قلنا حتى يتناول الجمل
لان الحال كما يكون مفردا يكون جملة بلا تاويل بها بالمفرد بخلاف السابقة فانها
مفرد حقيقة او حكما فلذا غير الاسلوب فان قيل قد يكون الحال عن غير الفاعل والمفعول
به كالحال عن المفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد مشدودا قلنا المراد من الفاعل
والمفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل ما يكون عن غيره كمفعول ما لم يسم
فاعله وعن المفعول المطلق في قوله ضربت ضربا شديدا لكونه مفعولا به حكما للتاويل
بتعريفه ضربا لان القصد والحدث لازمان للفعل وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف
اليه الذي اضيف اليه الفاعل والمفعول به لان المضاف اليه بما يقوم مقام المضاف
فبهذا القدر صار فاعلا او مفعولا به نحو قوله بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا فان
حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه مفعول نتبع وهو قوله ملة وقس على
هذا غيره وكذا الحال عن المضاف اليه معاد الضمير الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فان مصبحين حال عن قوله
هؤلاء لانه مضاف اليه مفعول ما لم يسم فاعله حكما بسبب الرجوع الضمير المستكن
في قوله مقطوع الى الدابر فمثال ما يبين هيئة الفاعل فقط او المفعول فقط
نحو جاءني زيد راكبا وضربت زيدا مشدودا ومثال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به
معا نحو لقيت عمرا راكبين وقد يكون الفاعل معنويا والمراد من فاعل المعنوي

هيهنا

ها هيهنا بها ما لا يكون ملفوظا منطوقا في نظم الكلام فيشتمل المقدر وما يفهم من
فحوى الكلام بل يكون كالمثل لان الاتيان في قوله وقد يكون المعنوي مما لا يستنبط من فحوى
الكلام بل يكون في نظم الكلام لكنه غير ملفوظ كما لا يخفى على من له جيادة في علم النحو
نحو زيد في الدار قائما فان قائما حال عن فاعل المعنوي الذي يكون في نظم الكلام لكنه غير
ملفوظ لان معناه زيد استقر في الدار قائما فيكون قائما حالا عن فاعل استقر
وكذا المفعول به معنويا نحو هذا زيد قائما فان قائما حال من زيد الذي يفهم مفعوليته
من فحوى الكلام باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من كلمة هذا لان هذا ليس
مفردة في نظم الكلام فان نظم الكلام لا يقتضيه لكونه مبتدأ وخبرا مشتملا على
المسند والمسند اليه وانما حكمنا بكونه مفعولا به معنويا لان معناه اشير اليه
وهو زيد ولما يتوهم ان العامل في الحال يكون ذي الحال لشدة اتصاله به فدفع بقوله
والعامل فيه فعلا او كذا الا انما مست الحاجة اليه فانه ظاهر وقوله والعامل في الحال
فعل او معنى الفعل فعلم ان العامل لا بد ان يكون ملفوظا او مقدرا او معنى الفعل وان
لم يكن لفظا ولا مقدرا بل يفهم من فحوى الكلام كما في قوله هذا زيد قائما والحال النكرة ابدا
في كل وقت فنصبه على الظرفية لان الغرض جنس الى تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة اصلا او لان الحال وصاحبها مبتدأ وخبر في
المعنى لصيرورته الى الجملة الاسمية كما تقول في جاءني زيد راكبا زيد راكب لان العامل اللفظي
والتقيد اصل في الخبر فلهذا في الحال وذو الحال معرفة غالبا اي زمانا غالبا

فنصبه على الظرفية ايضاً لانه محكوم عليه وحقه ان يكون معرفة لئلا يلزم الحكم
على المجهول تأمل وفيه نظر لان الفاعل ايضاً محكوم عليه ولم يشترط له التعريف
فتأمل وان كان ذو الحال نكرة لم تكن فيه شائبة التخصيص سواء اي التعدد وجب
تقديم الحال عليه اي على ذو الحال نحو جاءني راكباً رجل لئلا يلتبس الحال بالصفة
في حالة النصب نحو رأيت رجلاً راكباً فانه لا يعلم انه راكباً حالاً منه او صفة له
على استقامة المعنى فيهما فاذا قدم ارتفع الالتباس لان الصفة تابع الموصوف
والتابع لا يتقدم على المتبوع بخلاف الحال فانه لم يكن تابعاً فلا مانع من تقديمه
عليه لاطراد الباب حمل عليه حالة الرفع والجر ايضاً ولهذا امثل المصنف بمثال لا لبس فيه
اي على حالة النصب
وهو حالة الرفع فان قيل اذا كان ذو الحال نكرة وجب تقديم الحال عليه فوجب ان يتقدم
راكباً ذي الحال في قوله مررت برجل راكب والحال انه لا يجوز اصلاً مع ان ذا الحال نكرة ا
جيب عنه بان المراد من النكرة نكرة غير مجرورة وان كانت النكرة مجرورة امتنع تقديم
عليها وذلك لان الحال تابع لذي الحال ومنع تقديم المجرور على الجار فكذا التقديم تابعه
فان قيل فالتقديم على نفس المجرور بدون الجار قلنا لشدة الجار مع المجرور حتى صار كلمة
يعني بايد كه مقدم كرده شد حال
واحدة امتنع تقديمه على نفس المجرور ايضاً لعدم انتزاع شيء بينهما اعلم ان تقديم
حال المجرور بالاضافة ممتنع متفق عليه لامتناع تقديم مضاف اليه على المضاف فكذا
تابعه الا المجرورة بالاضافة اللفظية فان تقديم الحال على ذلك المجرور جائز نحو جاءني
راكباً ضارب زيد لان المجرور بالاضافة اللفظية كلا مجرور بل منصوب او مرفوع كما
سيجيء

كما سيجيء في باب الاضافة وكذا المجرور بكلمة غير فان تقديم الحال على مجرور غير
جائز نحو جاءني راكباً غير زيد لان المجرور بها ليس بمجرور لمشابهته كلمة غير بحار و لا
النافيتان في مغايرة ما بعدهما لما قبلهما واما المجرور بحرف الجر فانه اختلفوا فيه
فذهب بعضهم الا ان تقديمه ممتنع لما مر وبعضهم انه يجوز بناء على ان حرف الجر معدٍ
للفعل اللازم فكان مجرور بها كلا مجرور لان قوله ذهبت بزيد تقديره اذهبت زيداً
انتهى اعلم ان تجيء الحال قواعد اولها انها نكرة ابداً فلو كان معرفة مؤول كقوله مررت
بزيد وحده اي منفرداً كقول الشاعر وارسلها العراك اي معتركة وكذا قوله اشهد
ان لا اله الا الله وحده اي منفرداً والى غير ذلك وثانيها لا يشترط فيه الاشتقاق
عند صاحب بل المراد منها ما تبين هيئة باي وجه كان خلافاً للجمهور فانهم يشترطون الاشتقاق
ويؤولون الجامد بالمشتق لو كان جامداً وصاحب الكافية على خلافه وثالثها اذا تعلق
الحالان او اكثر بشيء واحد من حيث اختلاف الجهة يجب ان يلي كل حال متعلقه وفيه
تفصيل في لطايف الضيائية ورابعها ان الحال على سبعة اقسام احدها هو ما
يصح نقله عن صاحبها نحو جاءني زيد راكباً ومؤكدة وهي التي لا تنفك عن صاحبها
غالباً نحو جاءني ابو زيد عطوفاً فان العطوفية لازم للاب غالباً ودائمة وهي التي لا
تنفك عن صاحبها نحو كفى بالله شهيداً ومتداخلة وهي الحال التي جاءت عن ضمير الحال
نحو جاءني زيد راكباً ضاحكاً فضاحكاً حال عن ضمير راكباً وهي الحال المتداخلة ومطوية
وهي ما يكون صاحبها مطوية اي معنوية نحو زيد في الدار قائماً ومترادفة وهو

وهو ظاهر ومقدرة نحو جاء خلوها فالاول وقد يكون الحال جملة خبرية مطلقا اسمية كانت
او فعلية فان كانت اسمية يكون مشتملا على الواو والضمير معا لاستقلالها فلا بد فيها من الواو
نحو جاءني زيد وابوه قائم وبالواو وحده نحو قوله عم كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
او بالضمير وحده نحو جاءني زيد غلامه راكب اكتفاء به وان كانت فعلية فان كان مضارعا
مثبتا وجب ان يكون مشتملة على الضمير فقط لانها شبيهة باسم الفاعل الذي لا يجوز
الواو معه في صورة الحال نحو جاءني زيد يركب غلامه وان كان مضارعا منفيا او
ماضيا مطلقا اي مثبتا او منفيا يكون مشتملة على الواو والضمير معا نحو جاءني زيد وركب غلامه
او بالواو فقط نحو جاءني زيد وركب زيد او بالضمير وحده نحو جاءني زيد ركب غلامه لعدم
استقلالها كالجملة الاسمية ومثال الحال ان عامله معنويا نحو هذا زيد راكبا فان معناه
انبهه واشير اليه وقد يحذف العامل اي عامل الحال انما يحذف بقول عامل الحال
لئلا يخرج البحث عنه لان البحث عن المتعلقات التي يبحث عن ذات الحال اي جواز
اي حذفا جائزا لقرينة الحالية ككونه قيام قرينة فاللام ههنا وقتية لا اجلية لان الحذف
للاختصار لا لقيام قرينة كما تقول للمسافر اي الراجع من سفره سالما غانما حال البعد
او الاول حال والثاني حال من ضمير سالما حال متداخلة او صفة له اي ترجع فحذف ترجع
لقرينة الحال وقد يحذف وجوبا كما في قولك زيد ابوك عطوفا اي احقه لكن الوجوب
مشروط بان يكون مقررة لمضمون الجملة الاسمية فقط كذا في الكافية التمييز في
اللغة جدا الى الرد وهو في الاصطلاح نكرة خبر للمبتدا . وهو قوله هو نكرة

التمييز

المبتدا

المبتدا باعتبار المعاد اي المرجع والمطابقة غير لازمة لفوات شرطها وهو كون المبتدا
والخبر اسما ظاهرا اي لكل واحد منهما اسم ظاهر بخلاف ما اذا كان المبتدا ضميرا فانه يلزم المطابقة
لانها اذا دار بين المعاد والخبر فله الوجهان رعاية المعاد ورعاية الخبر لكن رعاية الخبر
اولى من رعاية المرجع لان الخبر محط الفائدة وقيل رعاية المعاد اولى تذكر اي ذات النكرة
بعد مقدار اي بعد ما يقدر به الشيء اعلم ان المقدار صيغة الة عن عدد او بيان تقول له
مقدار او كيل او وزن او مساحة او غير ذلك كالمقياس وسيأتي بيانه مما فيه نحو له
غير ذلك الابهام اي الابهام في جنس المقدار والمراد من جنس المقدار جنس ما يقدر به لا المقدار
بعينه فاندفع الاشكال تأمل فان من المعلوم ان الابهام في جنس المعدودات والموزونات
وغيرها لا في نفس العدد والوزن والكيل والمساحة فانها معلوم ترفع ذات النكرة
الابهام من ذلك المقدار اي عن المقدر به لا عن نفس المقدار وهو العدد والوزن فانه لا
ابهام فيه بل الابهام في المعدود والموزون نحو قوله عندي عشرون رجلا فان رجلا نكرة
ذكرت بعد مقدار وهو لفظ عشرون لرفع الابهام في المعدود ولا ان يكون الابهام ثابتا
في العدد حتى يكون التمييز عنه وكذا حال الامثلة الآتية نحو قفيزان برا ومنوان سمنا
وجريبان قطنا وعلى التمرة مثلها زبدا فقوله على التمرة مثلها زبدا مثال لقوله او غير
ذلك كالمقياس وباقي الامثلة على ترتيب المذكور تأمل وتعرف وقد يكون اي التمييز
عن غير مقدار اي عما يكون مبهما جنسا وقدرا نحو قوله هذا خاتم حديدا فان
حديدا تمييز عن قوله خاتم وهو مبهم من حيث الجنس لانه لا يعلم منه انه من الذهب

او الفضة وكذا من حيث القدر فان الخاتم لا يدل على القدر المعلوم بل يكون باعادة وفا
الحديد رافع الابهام عنه من حيث الجنس لا القدر وكذا قوله سوار ذهبا
اي هذا سوار ذهبا على انه خبر المبتدا اعلم ان المقادير على خمسة انواع عدد
وكيل ووزن وذراع ومقياس كما ورد على الشعر مقاديرها بيت پنج است
بشناس عدد وكيل ذراع ووزن مقياس وتسمية هذه الاسماء
لمقادير الاسم التام اليه وهو ما يتم بتنوين او ما يقوم مقامه من نون
التثنية والجمع او بالاضافة مع الابهام في الجنس لئلا ينتقض بمثل قولنا
عندي سجاف فان رجلا اسم تم بتنوين ولم يقتض التمييز وانما سماه بالتمام لان
معناه تمام شدن شيء كما ان معنى الناقصة نا تمام شدن شيء
وهذه الاسم انما تتم بهذه الامور لعدم جواز اضافة هذه الاسم مع وجود هذه الامور
الى اسم آخر فاستغنى عنها لان المضاف لا يضاف ثانيا والتنوين وما يقوم مقامه
من تمام الكلمة فنقول عندي رطل مثال لما تم بتنوين مع كونه وزنا وعندي عشرون رجلا
مثال لما تم بنون الجمع مع كونه عددا وقفيزان برا مثال لما تم بنون التثنية مع كونه كيلا
ومنوان سمنا مثال لما تم بنون التثنية ايضا مع كونه وزنا وجريبان قطنا مثال لما تم بنون
التثنية مع مساحة وعلى التمرة مثلها زبدا مثال لما تم بالاضافة مع كونه مقياسا
ولم يذكر مثال الذراع اكتفاء بما سبق من الامثلة فينتصب بالاوجه يصير الاسم التام ناصبا
مع انه لم يكن فعلا ولا شبهه فتعين فشابه لمشابهته الفعل في الاتمامية تم وهذه الاسم بهذه الامور
اي الاسم ١٢
كما تم الفعل

كما يتم الفعل بالفاعل ثم الفعل بعد تمامه يكون ناصبا في المفعول به كذلك هذا الاسم يكون ناصبا
في التمييز الذي شابه المفعول بعد تمام الفعل بالفاعل اشبه وفيه اي في التمييز الذي يكون عن غير مقدار
الخفض اي الجر الاكثر من النصب استعمالا لانه والخفض مبتدا وخبره الاكثر والجار مع المجرور ظرف مستقر
وقع صفة المبتدا وتقديره الكائن والخفض الكائن فيه اكثر لان غير المقادير لا يكون عن تمام في الابهام
عرفا كالمقادير فانها لو غلب فاقتضوا التمييز فصار التمييز منصوبا فقط لا مجرورا اي في غالب الاستعمال
وانما قلنا في غالب الاستعمال لجواز الخفض في بعض المقادير كما سنذكره بخلاف غير المقادير فانه لما لم يكن
غريقا في الابهام فقد اقتصروا عن نصب التمييز فيذكر التمييز له على صورة غير التمييز له على صورة غير التمييز و
اي الاضافة لحصول الغرض بها مع الخفة اعلم ان تمييز ان كان عن تام بتنوين او بنون التثنية يجوز الا
ضافة فيه للخفة نحو عندي رطل زيت ومنوان سمن وان كان عن تام بنون الجمع او الاضافة
فلا يجوز الاضافة فيه والدلائل مذكور في الفوائد الضيائية ثم ان كان التمييز جنسا فلا يجوز تثنيته وجمعه الا
ان يقصد الانواع منه ويثنى ويجمع في غيره ثم التمييز لا يخلو اما ان يكون صالحا لان يكون معيرا لما نصب
عنه ومتعلقه بعد ما لم يكن نصبا في المنتصب عنه او لا يكون صالحا لما انتصب عنه بل صالحا لمتعلقه باعتبار
متعلقه فان كان الاول جاز ان يكون التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه نحو طاب زيد ابا او ابوة وان كان
الثاني فلا يحتمل يجوز الا باعتبار المتعلق نحو طاب زيد دارا وعلما وان كان النصب في المنتصب عنه وان كان
صفة فهو لما انتصب عنه فقط لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بالموصوف نحو طاب زيد
والدا ان كان الوالد زيدا ولا يجوز ان يكون والده لكنه احتمل لكل نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه
فارسا او حال كونه فارسا وقد يقع اي التمييز بعد الجملة حقيقة او مشابها لها كاسم الفاعل او المفعول

والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وكذا الكل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا لرفع الابهام
اي من نسبته الى الجملة او ما شابهها نحو طاب زيد نفسا او علما او ابا او ابوة واعلم انه ان كان التمييز
عن المفرد فلا يجوز تقديم التمييز عليه لضعف عمله لان المقدر تشبيه الفعل كما مر وان كان عن الجملة
فهو ايضا لا يجوز التقديم لان ذلك التمييز في المعنى فاعل لذلك الفعل ولا يجوز تقديم الفاعل عليه
وبعضهم قالوا ان كان عامله فعلا صريحا يجوز التقديم لقدرته في العمل والا فلا اعلم ان
في التمييز فوائد احدها ان التمييز لا يكون الا جنسا مبهما سواء كان مذكورا كما في قوله رطل
زيتا او مقدرا كما يكون التمييز عن نسبة الجملة نحو قولك طاب زيد فتقديره طاب شيء منسوب
الى زيد نفسا وثانيها لا يكون التمييز الا اسما جامدا او مشتقا وثالثها ان يكون
التمييز منصوبا وقد يكون مجرورا بمن كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها عند الجمهور خلافا
للزمخشري فانه لم يجوز زيادة من على تمييز كم الاستفهامية ورابعها ان يكون الابهام
وضعيا فلا يكون رأيت عينا جارية من باب التمييز ولا يكون مثل مررت بهذا الرجل ولا
يكون ايضا قام الوصف من باب التمييز لان الابهام في هذه الاشياء ليس بوضعي بل
عارضي نشأ من تعدد الموضوع له في الاستعمال او نشأ من عدم شهرته كما في عطف
البيان كذا في الضيائية **فصل** المستثنى لما فرغ المصنف عن مباحث التمييز شرع
في مباحث المستثنى فقال المستثنى اي هو في اللغة المنع والعرف كما يقال استثنى
الشيء من هذا الامر اي منع من هذا الامر وهو في الاصطلاح لفظ وانما قال لفظ ولم يقل
اسم مع ان المستثنى قسم من المنصوبات والمنصوبات قسم من الاسماء ليتناول الجمل لان الجملة

قد وقعت

قد وقعت مستثنى كما ان الجملة قد وقعت حالا يذكر ذلك اللفظ بعد الا واخواتها اي
احدى اخواتها اي اشباهها وهي خلا وعدا وحاشا وما المصدرية او لا وسوى حال كونه ممدودا
او مقصورا وغير وليس ولا يكون ويسمى هذه المذكورات اخواتها اصطلاحا فلا يكون جاءني زيد
لا عمرو من باب المستثنى تأمل ليعلم انه اي الشأن لا ينسب اليه اي الى ذلك اللفظ ما اي شيء نسب
ذلك الشيء اليه اي الذي ثبت قبله اي قبل ذلك اللفظ وهو المستثنى منه وهذا تعريف لمطلق
المستثنى فاذا عرف المطلق صح تقسيمه الى قسميه فلا يلزم تقسيم المجهول على انه شرط في التقسيم
العلم على المقسم بوجه ما لا يعلم كما لو اريد بلفظ المستثنى ما يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة بقرينة اللام صح تقسيمه ايضا الى قسمين لاثبات العلم به لان المستثنى
في اصطلاح النحاة ليس الا هو المذكور بعد الا او احدى اخواتها كما هو عبارة الكافية
غاية ما في الباب هو العلم على المقسم بوجه ما وهو اي المستثنى بارجاع الضمير اليه
لا الى اللفظ وان صح رجوعه اليه لكون البحث عن المستثنى ضعيفة رجوعه الى المستثنى
على نوعين فالجار مع المجرور في موضع الخبر متصل اي احدهما متصل على انه خبر مبتدأ
محذوف تسمي المتصل متصلا لاتصال شيء الذي يكون متصلا وداخلا في المستثنى منه
قبل الاستثناء اليه كما يشهد عليه المثل وهو اي المتصل ما اي لفظ اخرج ذلك
اللفظ عن ام متعدد واجزاء كما في قوله جاءني القوم الا زيدا او متعدد من حيث المفهوم
الكلي لا متعدد الاجزاء فالحد شامل للنوع المنفصل فلا يرد شبهة الخروج عن الحد
بالا غير الصفة واخواتها او احدى اخواتها اي اشباهها نحو جاءني القوم

الا زيدا او منقطع اي ثانيهما منقطع وهو اي المنقطع المذكور اي اللفظ الذي
ذكر بعد الا واخواتها غير مخرج اي حال كونه ذلك المذكور غير مخرج فانتصاب
غير على الحالية او خبر لكان المحذوفة او مفعول لاعني او مفعولا مطلقا للمذكور
باعتبار الموصوف المقدر اي ذكرا غير مخرج وفيه تامل او مرفوع على انه
خبر مبتدأ محذوف وهو ظاهر عن متعدد بالا واخواتها لعدم دخوله اي
المستثنى في المستثنى منه في وقت الاسناد وحال الاخراج لا يكون الا بعد الدخول
فاذا انتفى الدخول انتفى الخروج سواء كان من جنسه نحو جاءني القوم الا
مشيرا الى القوم الذي لا يكون زيد منهم في حال الاسناد او من غير جنسه نحو
جاءني القوم الا حمارا ولهذا سمي المنقطع منقطعا فان قيل المستثنى المتصل
لا يخلو اما ان يكون داخلا في الاسناد في المستثنى منه اولا فان كان
الاول فيلزم التناقض في قول القائل بقوله جاءني القوم الا زيدا وهو
باطل لوقوعه في كلام الله تعالى وان كان الثاني فلا يوجد المتصل اصلا بل كان
منقطعا فقط واجيب عنه بان المستثنى داخلا فيما قبله قبل الاسناد ولكن
بعد الاسناد خاليا عن الحكم لان الحكم على ما قبله موقوف ومعلق بذكر المستثنى
فاذا ذكر المستثنى انحل الحكم اليهما لان المستثنى هو الكلام الذي يتوقف صحته
على جزئه فلا يلزم التناقض بما صرح به في غاية التحقيق لما كان المقصود من
الحصر معرفة الاعراب اكد بيان اعراب المستثنى بقوله واعلم ان اعراب المستثنى

علي

على اقسام اي هذا في كثير من النسخ وفي بعضها اعلم ان المستثنى على اقسام ولا شك ان الاعراب
على اقسام لانه يدل فيه مشترك واحد وهو اللفظ المذكور فتقسيم المستثنى الى اقسام ليس الا باعتبار
الاعراب فالنسخة الاولى مثل الثانية تامل وانما قال على اقسام ولم يقل على ثلثة اقسام
بطريق الحصر مع انه لا يخلو من ان يكون منصوبا او مرفوعا او مجرورا لان النوع الواحد
لا يكون معربا باعراب واحد على حسب العوامل وكذا المستثنى الواقع بعد الا في كلام غير موجب
لا يكون معربا باعراب واحد كما فيه البدل على ما قيل فتوهم في الحصر انهما مندرج فيها او زائد
عليها فلهذا قال على اقسام بلفظ مبهم او يجاب عنه بان اعرابه وان كان على ثلثة اقسام
لكنه بحسب الظاهر واما بحسب التوجيه فليس بمنحصر لان حالة النصب وحدها على اقسام نصب على
الاستثنائية ونصب على المفعولية ونصب على خبرية ليس ولا يكون على ما يجيء بعده وكذا
حالة الرفع والجر على قسمين تامل فلهذا قال على اقسام فان كان اي المستثنى متصلا
واقعا بعد الا حال كونه الذي واقعا بعد الا كائنا في كلام موجب وهو كل كلام لا يكون فيه
اي في ذلك الكلام حرف النفي ولا النهي ولا الاستفهام وانما سمي موجبا لاثباته احتراز عما
وقع في كلام غير موجب فانه لا يوجب فيه النصب بل يختار فيه البدل كما سيجيء بخلاف الموجب
فان النصب فيه واجب لانه لو لم ينصب لكان مرفوعا او مجرورا لا سبيل الى الاول لانه لا
يخلو اما ان يكون مرفوعا بالعطف على البدل ولا يجوز ابداله لان البدل انما يصح اذا كان
معنى الاستثناء باقيا فيه وههنا لم يبق معناه على حال الاستثناء تامل واما ان يكون مرفوعا
بالصفة فانه ايضا لا يجوز لانه لا يدل على معنى كائن في المقدم والغرض من الصفة هذا ولا

الثاني لانه ان كان مجرورا فلا يخلو اما ان يكون مجرورا باضافة الا اليه لا يصح لان كلمة الا لا
اضافة لانه حرف والاضافة في الاسم واما ان يكون مجرورا بالحرف الجار وكلمة الا ليست بحرف جر فاذا
امتنع الرفع والجر وجب النصب فيه فهذا قطعي نحو جاءني القوم الا زيدا او كان المستثنى واقعا
بعد الا منقطعا سواء كان في الموجب او في غيره وبهذا لم يقيده كما هو شأنه بما الى مثال للموجب
والمنقطع وانما وجب النصب في المنقطع لامتناع موجب الرفع والجر فيه على الوجهين المذكورين
تأمل او كان المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو ما جاءني الا اخاك احد وانما وجب النصب فيه
لما مر على الوجهين المذكورين او كان المستثنى واقعا بعد خلا فيما يجب فلا يخلو اخلا
او عدا فيما يجب عدا بعد وعدا بمعنى جاوز عند الاكثر ايضا وجب النصب لانهما فعلين
ماضيين وفاعلهما الضمير المستتر والمستثنى مفعول لهما وهو منصوب **فان قيل** هذا
مسلم في عدا لانه بمعنى جاوز المتعدي الى مفعول لكن هذا التوجيه لا يصح في خلا لانه لازم والتعدية
لا يكون الا بالحاقه حرف كما يقال خلت الدار من الانيسين فلا يصح انتصاب خلا زيدا على
المفعولية **واجيب** عنه الامر كذلك الا انه فلا يخلو قد تضمن معنى جاوز ويحذف
من ويوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين والحذف والايصال في باب الا
ستثناء فيكون في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب **فان قيل** الضمير في خلا وعدا مفرد مذكر
وهو هو فلا يصح ارجاعه الى القوم الذي هو اسم الجمع لان اسم الجمع كالجمع فكما ان للجمع
ضمير الجمع كذلك لاسم الجمع كما يقال الرجال قاموا فكيف يصح تركيب جاءني القوم خلا زيدا
وعدا زيدا **واجيب** عنه لان الضمير المفرد لا نسلم ان ارجاعه الى القوم بل مع مادة مصدر فعل المقدم

او اسم

او اسم الفاعل منه او هو بعض مطلق من المستثنى منه تقديره جاءني القوم خلا وعدا بعضهم
والجائي منهم او بعضهم زيدا ثم قولك خلا زيدا او عدا زيدا وقعت مجموعا في محل النصب على الحالية
فان قيل الماضي المثبت اذا وقعت حالا لا بد من كلمة قد لفظا او تقديرا ولم يثبت هاهنا
واجيب عنه بان قد هاهنا مقدرة ووجب اضماره فيكونا متشابها بالا التي هي الاصل في باب
الاستثناء فدخول قد على كلمة الا لا يجوز فكذا عليهما صرح بها في الفوائد الضيائية فاطلب
هناك وانما قيد انتصابه بالاكثر لان بعضهم لا يجب النصب فيما بعدهما بل يوجب الجر على انهما
يكونان حرفي جر او كان المستثنى واقعا بعد ما خلا وما عدا اي بعد خلا وعدا المصدرة
بما المصدرية فيهما ايضا واجب النصب لان ما المصدرية لازمة للافعال فتقررت وتعينت
كونهما فعلا بالاتفاق وارتفع شبهة الحرفية عنهما فتعين النصب على المفعولية و
توجيه وصحة ارجاع المستكن فيما خلا وما عدا الى ما قبله على ما مر ذكره في خلا وعدا ايضا
انهما بمعنى اسم الفاعل او المصدر او بعضا مطلقا من المستثنى منه ثم اعلم انه قوله ما خلا وما عدا
بعد تأويلهما بالمصدر منصوب المحل على الظرفية بتقدير المضاف تقديره جاءني القوم
وقت خلوهم او الجائي منهم زيدا او وقت مجاوزتهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا
او كان المستثنى واقعا بعد كلمة ليس ولا يكون نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا زيدا الى
آخره كان المستثنى منصوبا في هذه المواضع المذكورة كلها على الوجوب لما مر وجهها تأمل
ثم انتصب المستثنى بعد ليس ولا يكون على الخبرية لباب ليس ولا يكون ويكون اسمهما مستكنا
فيهما وان كان اي المستثنى واقعا بعد الا غير الصفة ما يكون ذلك الواقع كائنا في كلام

غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور فيه حقيقة يجوز في المستثنى الوجهان النصب
بالاستثناء والبدل عما قبله لصحة معنى الاستثنائية والبدلية لان البدل في حكم تكرير العامل
وهو نفي الفعل لا الفعل مع النفي والنهي والاستفهام فقولك ما جاءني احد الا زيدا على صورة
الاستثناء وقولك ما جاءني احد الا زيد غائب في حقيقة واحدة فيصح الابدال منه في غير المو
جب بخلاف الموجب فان قولك جاءني احد الا زيد ليست ثابت على حقيقة واحدة
كما لا يخفى ولهذا لا يجوز ان يؤول كل تركيب بتركيب اذ اثبت كونهما على حقيقة واحدة كتاويل
الحال بالظرف ونحوه تأمل فقوله غير موجب يخرج الموجب وقوله المستثنى منه مذكور يخرج
غير مذكور فان حكمه فيما يأتي وان كان المستثنى مفرغا بان يكون الى المستثنى واقعا بعد
الا في كلام هو غير موجب والحال ان المستثنى منه هناك غير مذكور كان اعرابه اي المستثنى
ثابت بحسب العوامل اي ثابت بحالة يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر نحو ما جاءني
الا زيد مثال الرفع وما رأيت الا زيدا مثال النصب وما مررت الا بزيد مثال الجر
وانما اعرب هذا المستثنى بحسب العوامل لفراغها اليه من المستثنى منه فحسبه المستثنى مسند
المستثنى منه وكل شيء اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير ويختص هذا المستثنى باسم المفرغ
لذلك والمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه فان قيل البدل فيما اذا كان
المستثنى منه مذكورا ايضا يعرب على حسب العوامل حيث يقال ما جاءني احد الا زيد وما رأيت
احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد فما وجه التخصيص بهذا القسم لكونه معربا على
حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور و

البدل

والبدل فيما اذا كان المستثنى منه مذكورا يعرب على حسب العوامل بتبع المبدل منه بخلاف
المفرغ فانه لما حذف المستثنى منه قام مقامه فاقيم هذا مقامه فان قيل اذا كان عامل المبدل منه
حرف جر جاز تكريره في البدل ايضا نحو ما مررت باحد الا بزيد فهذا النوع من البدل يعرب بعامله بلا
تبعية ايضا كما ان المستثنى المفرغ في قولك ما مررت الا بزيد يعرب بعامله بلا تبعية قيل
معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية وجوبا ان المستثنى منه غير مذكور والبدل المذكور واعرابه
بعامله لكنه ليس بواجب بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه بتبعية لانه
لم يكرر عامل المبدل منه في البدل المذكور جائز لا واجب صرح به في غاية التحقيق فان قيل
اعراب المستثنى المفرغ اما بما يقتضيه نفسه او بما يقتضيه العوامل فعلى كل من التقديرين لا
يصح اثباته اما اولا فلانه يكون منصوبا فقط لا مرفوعا ومجرورا لان نفس الاستثناء
يقتضي النصب فقط كما لا يخفى واما ثانيا فلان اعراب المستثنى في صورة الجر ليس بعامل
المستثنى منه لان الجار مع المجرور لشدة الامتزاج والاتصال حذفنا جميعا لا المجرور وحده
حتى يكون الجار عاملا في المستثنى منه اجيب عنه بان المراد من قوله بحسب العوامل اي بحسب
العوامل شخصية او نوعيتها فكان اعراب المستثنى في صورة المجرور ايضا بحسب العوامل النوعية
وان لم يكن شخصية لان الجار على اقسام كذا افادت غاية التحقيق في بحث الا
ستثناء تأمل وانما قيد المفرغ بالكلام غير موجب ليفيد فائدة صحيحة لان قولك
ضربني الا زيد فانه غير ثابت اذ لا يمكن ان يضرب المتكلم كل واحد الا زيد ويصح ما ضربني
الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد لان انتفاء الفعل عن جميع افراد الجنس

واثباته لواحد منها مما يكون العقل حاكما عليه واثبات الفعل لجميع افراد الجنس وانتفاؤه عن
واحد ليس مما يسلم الذهن ويحكم العقل عليه الا ان يستقيم المعنى في الموجب بان كان ذلك
الحكم ثابتا لجميع افراد الجنس في الواقع نحو كل حيوان يتحرك فكه الاسفل الا التمساح
او يكون هناك قرينة ظاهرة حتى غير اعتبارية وقصدية نحو قرأت الا يوم كذا اي قرأت كل
يوم كذا ففي هذه الموجب يصح لوجود القرينة الظاهرة وهو العرف والعادة لان العادة
جرت على الايام الاسبوع فهناك قرينة ظاهرة حتى غير اعتبارية وقصدية نحو قرأت الا
يوم كذا اي قرأت كل يوم من ايام الاسبوع او غيره والخامس اي المستثنى واقعا بعد كلمة
غير وسوى المقصورة وسواء الممدودة وبعد حاشا عند الاكثر كان المستثنى مجرورا
اما كونه مجرورا بعد غير وسوى مقصورا او ممدودا فلاضافتها اليه واما كونه مجرورا
بعد حاشا فلانه حرف جر عند الاكثر وذهب بعضهم الى ان ما بعد حاشا منصوب با
لمفعولية على ان حاشا فعل متعد فاعله المستكن فيه نحو قوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع
دعائي حاشا الشيطان بنصب الشيطان قوله وعلم ان اعراب غير لما فرغ عن بيان
احوال اعراب المستثنى شرع في بيان اعراب ادواته فقال واعلم الخ واختص بالبيان كلمة
غير من بين الادوات لان الاحرف لا تقبل الاعراب خلا وعدا وحاشا افعال ماضية
ايضا لا تقبل الاعراب للبنائية واما كلمة سوى مقصورا او ممدودا فلعدم احتياجها
الى البيان لانها ظرف لازم النصب واما كلمة ليس فانها ايضا ماضية واما كلمة لا يكون
فهو فعل مضارع فاعرابه اما رفع بالتجرد واما نصب بالنواصب واما جزم بالجوازم
فبقيت

فبقيت من بينها بالبيان كلمة غير كاعراب المستثنى بالا فكن لا مطلق بل اذا وقعت في الا
ستثناء لان الاعراب في المستثنى اعراب لا لكن لما كان الا حرف غير قابل للاعراب انتقل منه الى
المستثنى وفيما وقع ووجد غير في موضعه وهو اسم قابل ومستحق للاعراب جعل الاعراب عليه
وصار المستثنى مجرورا بالاضافة اليه قوله على التفصيل المذكور اي على ما سبق ذكره في
المستثنى بالا من وجوب النصب فيه من الموجب والمقدم والمنقطع وجواز النصب مع اختيار
البدل في غير الموجب واعرابه على حسب العوامل في صورة عدم ذكر المستثنى منه مثاله جاءني القوم
غير زيد وغير حمار الى اه وانما صار اعراب غير كاعراب المستثنى بالا لمشابهته لكون كلوا
منهما في مغايرة ما قبلهما لما بعدهما فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون غير مبنيا لمشابهته
بالا الحرفي قلنا الامر كذلك الا ان هذه المشابهة بالا الحرفي لم تؤثر في البناء لو
جود الاضافة فيه وهي من خواص الاسم كذا في غاية التحقيق واعلم ان لفظة غير موضوعة
للصفة لكونه دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها اعني المغايرة فيكون
صفة يقتضي الموصوف كسائر اسماء الصفات يقتضي موصوفاتها وقد تستعمل اي غير للا
ستثناء مجازا من غير اقتضائه الموصوف قبله وقد مر مثاله كما ان لفظة الا موضوعة للا
ستثناء حقيقة وقد يستعمل اي كلمة الا للصفة المقتضية للموصوف مجازا لكن لا مطلقا بل
اذا وقعت كلمة الا بعد جمع وانما شرط كونه واقعا بعد جمع ليوافق حال الصفة حال الاستثناء
لان الاستثناء لا يكون الا من المتعدد نحو جاءني القوم الا زيد وذلك الجمع منكور غير محصور لانه
ان كان جمعا لكنه محصور باللام الاستغراقية او باللام عهد الخارجية لم يتعذر الا

الاستثناء ليتيقن دخوله شرط فيما قبله في صورة الاستغراق والتيقن في دخوله شرط لصحة الا
ستثناء المتصل فاذا وجد الشرط صحة الاستثناء المتصل فلم يتعذر المتصل وكذا لم يتعذر الا
ستثناء في صورة العهد اذ يراد به القوم الذي يكون دخول المستثنى فيه قطعيا او خروجه
قطعيا فاذا اريد احدهما لم يتعذر الاستثناء متصلا كان او منقطعا واذا كان جمعا
منكورا غير محصور حملت الا على الصفة لتعذر الاستثناء وذلك التعذر كما في قوله تعالى
لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله الا الله بالرفع لفسدتا اي السماء
والارض اي لخرجتا عن هذه الانتظام لامكان المنازعة والتي لفسدتا اي الآلهة
فالفساد هاهنا ماخوذ بمعنى خروج الشيء عن الانتظام لا بمعنى المعدوم والعدم كما توهم
ولا بمعنى البطلان تأمل الي غير الله فكلمة الا هاهنا للصفة لا للاستثناء لتعذره
لان آلهة جمع منكور غير محصور فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء يعني وهو الدخول فيما
قبله قطعيا في المتصل وعدم الدخول فيما قبله يقينا في المنقطع واليقين في دخوله
وفي خروجه عنه يعني فتعذر الاستثناء فحملت على الصفة وفي الآية مانع اخرى عن الاستثناء
وهو انه لو كان الا هاهنا للاستثناء لكان معنى الآية هكذا لو كان فيهما آلهة المستثنى
عنها الله لفسدتا فيتوقف الفساد بخروجه عنها وعدم الفساد بعدم الخروج فيثبت التعدد
دون التوحيد وهي نص في التوحيد فان قيل اثبات الدعوى بقول المدعي عند الشرع
فكيف يصح توحيده تعالى بقوله سبحانه واجيب عنه بان هذا المنع بالنسبة الي المخلوق
لا بالنظر الي الخالق لان الخالق منزه عن النقص فلا يذهب ذهن السامع الي جهة
الكذب

الكذب فيتحقق الصدق فان قيل انتفاء الفساد ينبغي ان يكون باتفاق واصطلاح
الآلهة لا بوحدته واجيب عنه بان الاتفاق لا يخلو اما ان يكون بالتساوي اي يكون
كل واحد منها مساويا في القوة والضعف او يكون بعدم التساوي اي يكون كل واحد منها غير مساو
في القوة والضعف او يكون بعدم التساوي بان يكون بعضها غالبا على بعض فالاول
لا نسلم لان المساوات غير ممكن عند العقل والثاني ايضا باطل لان جانب المغلوب عاجز
فيثبت العجز لانه سبحانه والله سبحانه وتعالى بعيد عن العجز فان قيل كلمة في في قوله تعالى
فيهما للظرفية فيكون السماء والارض ظرفا لله تعالى وهو منزه عن المكان والزمان
واجيب عنه بان كلمة في هاهنا بمعنى اللام تقديره لو كان لهما آلهة فلم يثبت الظرفية
وكذلك قوله لا اله الا الله اي غير الله واعلم ان في المستثنى قواعد اولها ان لا يكون
المستثنى الا اخص المتعدد والا لزم استثناء الشيء عن نفسه وهذا باطل وثانيها ان يكون ذلك
المتعدد اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا وثالثها انه يجوز تقديمه على المستثنى منه ورابعها
انه لا يجوز ان يتعدد الاستثناء بغير حرف العطف من المتعدد الواحد واما بالعطف يجوز
لان نصب المستثنى الواحد ثابت بتشبيهه بالمفعول دون الثاني والثالث واما بالعطف فيجوز
فلا يقال جاءني القوم الا زيدا الا عمرو الا بكرا فيقال جاءني القوم الا زيدا والا عمرا والا بكرا
وخامسها ان دخول المستثنى فيما قبله حين الاسناد قطعي شرط لصحة الاستثناء
المتصل فمتى وجد صح الاستثناء والا فلا وكذا عدم دخوله فيما قبله حين الاسناد شرط
لصحة استثناء المنقطع فمتى حصل العلم والجزم صح الاستثناء والا فلا وغيرها من القواعد

التي ذكرت في المطولات خبر كان واخواتها اي نظائرها وهي صار واصبح وامسى الى
آخر البيت هو اي خبر كان وخبر احدى اخواتها المسند اي المسند به الى شيء بعد دخولها
اي نحو كان زيد قائما بعد ايراث اثرها فيه فقوله هو المسند شامل لجميع المسندات وقوله
بعد دخولها يخرج ما عداه والمراد من الاسناد اسناد جديد فلا يرد شبهة اسناد المسند
بما عرفت من معنى الدخول ولا يرد كان زيد يقوم ابوه وحكمه اي حكم خبر كان واحدى
اخواتها كحكم خبر المبتدا في الاقسام المذكورة من كونه مفردا وجملة ومعرفة ونكرة وفي الا
حكام من كونه واحدا ومتعددا او مثبتا او محذوفا وفي الشرائط من كونه جملة مشتملة
على عائد ولا يحذف الا بقرينة الا انه اي الشان يجوز تقديمه اي الخبر على اسمه
اي اسم كان فقوله الا انه الى آخره استثناء من المستثنى منه محذوفا وهو قوله في كل
حال تقديره وحكمه كحكم خبر المبتدا في كل حال ووقت الا في حال ووقت انه يجوز تقديمه فقد
في كل حال من البين فبقي قوله الا في وقت انه يجوز تقديمه ثم حذف قوله في وقت طلبا للا
ختصار فبقيت قوله الا انه يجوز تقديمه مع كونه اي الخبر معرفة لعدم الالتباس بين
الخبر والاسم لاختلاف الاعراب لو وقع عليهما وهذا اذا كان الاعراب لفظيا او احدهما
لفظيا وفي الآخر تقديريا واما عند عدم الامن من الالتباس فان حكمه ايضا حكم خبر المبتدا
بخلاف خبر المبتدا لان خبر المبتدا اذا كان معرفة لا يجوز تقديمه على المبتدا لئلا يلزم الا
لتباس بينهما لاتحاد اعرابهما نحو كان القائم زيد وقد ذكرنا بابقاء عمل كان في خبره
النصب وابقاء عمله في اسمه وهو الرفع واعلم ان في خبر باب كان قواعد اولها يجوز
ان يكون

ان يكون الخبر ظرفا وغيره نحو كان زيد قائما وفي الدار وثانيها انه يجوز تقديم الخبر على
الاسم في كل فعل من الافعال الناقصة وكذا على نفس الافعال الناقصة غير التي مصدرة
بكلمة ما وثالثها انه لا يجوز حذفه نحو كان زيد بحذف الخبر لالتباس بكان التامة
نحو كان زيد اي ثبت زيد بخلاف كان فانه يجوز حذفه ورابعها ان لها احدى اخواتها اي نظائر
ها وانما صدر البحث بان المكسورة وغيرها عما بقي منه بالاخوات لكثرة استعماله
وهو اي اسم المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان واحدى اخواتها وبما عرفت من معنى ا
لدخول لا يرد ان زيدا ابوه قائم نحو ان زيدا قائم

فصل المنصوب بلا التي
لنفي صفة الجنس وحاق العبارة بحذف المضاف وانما عبر عن الاسم لا بالمنصوب لانه ليس
من المنصوبات وكل منها لا يجوز عده من المنصوبات مطلقا وانما قدر المضاف ليطابق المثال
بالممثل له لان لا في قوله لا غلام رجل في الدار ليس لنفي جنس غلام الرجل بل لنفي صفة وهي ا
لثبوت او الحصول لان النفي متوجه الى نفي الصفة فان قيل فما الفرق بين لا هذه وبين
لا المشبهة بليس لان لا المشبهة بليس ايضا لنفي الصفة عن ماهية الشيء وحقيقته
نحو لا رجل افضل منك واجيب عنه بان لا التي لنفي الجنس بنفي الصفة عن ماهية ا
لشيء وحقيقته بخلاف لا المشبهة بليس فانه ينفي الصفة عن الفرد لا عن الحقيقة وبان
لا التي لنفي الجنس تعمل عمل الحروف المشبهة بالفعل بخلاف لا المشابهة بليس فانها
تعمل عمل ليس ايضا تقديم المرفوع على المنصوب هو المسند اليه بعد دخولها فقوله هو
المسند اليه جنس شامل له ولغيره وقوله بعد دخولها يخرج ما عداه وبما عرفت

من معنى لدخول لا بردو نحو لا غلام رجل اليوم فيكم و هذا القدر تم حد الاسم جمعا ومنعا
لكنه اراد ان يذكر حد المنصوب بها فضم اليه قوله يليها الى آخره لا بمجرد وقوعه مسندا اليه
بعد دخولها لا توجب عمل النصب لانه قد يبنى على الفتح نحو لا رجل في الدار في صورة عدم الا
ضافة وقد يكون مرفوعا نحو لا حول ولا قوة في صورة التكرار بل المنصوب التي يوجد فيه ثلثة
شرايط احدها الايلاء او الاتصال وثانيها النكارة وثالثها الاضافة او شبهها فاذا
وجد هذه الشروط باجمعها كان منصوبا والا فلا فلهذا قال يليها اي المسند اليه كلمة
لا ان الضمير المرفوع المستتر عايد الى المسند اليه والبارز الى كلمة لا والمجموع اما حال عن
ضمير المجرور في اليه او عن ضمير دخولها نكرة بالنصب حال عن ضمير المرفوع المستتر في يليها
مضافة ايضا بالنصب حال عنه وانما شرط الايلاء لان لا لا تعمل في المنفصل لضعف
عملها وانما شرط الاضافة لانه لو لم يكن مضافا ولا مشابها له فهو مبني على الفتح كما سيجي
وانما شرط بالنكرة لان لا لا تعمل في المعرفة لانها وضعت لنفي صفة الجنس نحو لا غلام
رجل في الدار او مشبها بها وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام كلمة اخرى نحو لا عشرين
درهما كاين في الكيس مثال المشابهة لان معنى عشرين لا يتم الا بذكر تميزه فان قيل الاسم الذي
كان مضافا ينصب نحو لا اباله ولا غلامي له ليس بمضاف مع انه جرت عليهما احوال الا
ضافة وهي اثبات الالف في ابا وسقوط النون في الغلامين واجيب عنه بانه وان
لم يكن مضافا لكنه مشابه به اي بالمضاف تامل كذا في الضيائية ثم لما فرغ عن بيان حد
الاسم وبيان حد النصب شرع الآن في بيان فوائد قيود النصب وهي الايلاء والنكارة
والاضافة

والاضافة فقال فان كان ما اي الذي ثبت بعد كلمة لا نكرة بالنصب لانه خبر كان واسم
الموصول مع الصلة مفردة ايضا بالنصب لانه صفة نكرة فهو اي الاسم لان من حيث انتفاء شرط
الاضافة ووجود شرط الايلاء والنكارة مبني ذلك الاسم على الفتح نحو لا رجل في الدار اما كونه
مبنيا فلتضمنه معنى من لتقديره لا من رجل في الدار وانما كان متضمنا لمعنى من لانه محمول على جواب
سوال مقدره ليس لكلمة من الزايدة كانه قيل امن رجل في الدار واما كونه على الحركة
فلان بناءه عرضي فلا يقوى قوة السكون واما كونه على الفتح فلان الفتحة اخف الحركات
وان كان اي الاسم لا معرفة سواء كانت متصلة او غير متصلة مضافة او غير مضافة
ففيها اربع صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو نحو لا غلام زيد في الدار ولا غلام بكر ولا فيها
غلام زيد ولا فيها غلام بكر او نكرة مفصولة بينه اي بين اسم لا وبين لا سواء كان
مضافا او لا نحو لا فيها رجل ولا امرأة ولا فيها غلام رجل ولا امرأة كان الاسم من حيث انتفاء
شرط النكارة والايلاء مع وجود شرط الاضافة او لا مرفوعا بالابتداء ووجب تكرير لا مع اسم
لكن لا بعينه اما كونه مرفوعا فلان لا لا تعمل في المعرفة ولا في النكرة المفصولة لما سبق
لان لا ضعيف في العمل
فيبقيه على ما قبله واما كونه لا مكررا فتأكيد نفي الاول فاما كون الاسم مكررا فليطابقه الجواب
بالسوال كانه قيل ازيد في الدار ام عمرو فقال في جوابه لا زيد في الدار ولا عمرو فان قيل اسم لا اذا
كان معرفة وجب الرفع والتكرير في نحو قضية ولا ابا حسن لها معرفة لان ابا حسن اسم كنية لعلي رضي الله عنه
ولا رفع فيه ولا تكرار واجيب عنه بانه متأول بالنكرة اعني قضية لا فاصل لها لاشتهار علي رضي
بالفاصل بين الحق والباطل تقول لا زيد في الدار ولا عمرو مثال المعرفة وتقول لا فيها

رجل ولا امرأة مثال النكرة المفصولة ويجوز في مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه اي
في كل تركيب كرر فيه لا مع اسم آخر وهو نكرة مفردة غير مضافة يجوز فيه خمسة اوجه بحسب الظاهر واما بحسب
التوجيه فيزيد عليها لان صورة الرفع يحتمل ان يكون لا بمعنى ليس وان يكون لا ملغاة عن العمل وان يكون
محمولا على جواب سوال مقدر لكن بحسب الظاهر خمسة اوجه فقط احدها فتحهما على ان لا في كلا المو
ضعين اي في المعطوف والمعطوف عليه لنفي الجنس والنكرة المفردة غير مضافة اذا وقعت في حيز لا
يبني على الفتح لما ذكرنا من تضمنه معنى الحرف وهو من ثم انه يجوز فيه عطف الجملة على الجملة بتقدير
قولنا لا حول موجود لشيء الا بالله ولا قوة موجود لشيء الا بالله فقوله الا بالله في الموضعين خبر لا حول
ولا قوة الا بالله يجوز فيه ايضا عطف المفرد بالمفرد بان يقدر لهما خبر واحد بان يقال لا حول ولا
قوة موجودان الا بالله ورفعهما بان يحمل على جواب سوال مقدر فهما مرفوعان في السوال على
الابتداء فكذا في الجواب ليطابق الجواب السوال ثم يجوز فيه ايضا الوجهان المذكوران اعني عطف
الجملة على الجملة وعطف المفرد وفتح الاول ونصب الثاني اما فتح الاول فلان لا لنفي الجنس واما
نصب الثاني فلان كلمة لا يعتبر زائدة بناء على ان زيادة لا بعد واو العطف قياس وقوة بالنصب محمول
على لفظ حول او على محله القريب كما عرف فيه ايضا يجوز الوجهان المذكوران وفتح الاول
ورفع الثاني اما فتح الاول فلان لا لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان كلمة لا يعتبر زائدة على
ما مر والثاني معطوف على الاول باعتبار محله البعيد وهو الرفع بالابتداء ففيه ايضا يجوز الو
جهان ورفع الاول وفتح الثاني اما رفع الاول فلان لا بمعنى ليس واسمه مرفوع وخبره موجودا
بالنصب واما فتح الثاني فلان لا لنفي الجنس ففي هذه الصورة لا يجوز عطف المفرد على المفرد

لعدم

لعدم التي دخلها في الخبر تامل وقد يحذف على المضارع المجهول الاسم لا بهذه لقيام قرينة اي
وقت قيام قرينة فاللام للوقت لا للاجل لان قيام قرينة ليس علة الحذف بل العلة الاختصار و
الايجاز والقرينة اعم من ان تكون مقالية او حالية نحو قولك لا عليك اي لا باس عليك والقرينة
ههنا دخول الحرف على الحرف اعلم ان جواز حذف اسم لا مشروط بذكر خبره واما عند حذف الخبر
فلا يجوز حذف الاسم للزوم الاجحاف لحذفهما جميعا واما قولهم لا كزيد فلا نسلم انهما حذف الاسم والخبر
جميعا بل حذف احدهما لان الكاف ان جعلت اسما كما هو مذهب الاخفش فالخبر محذوف
تقديره لا مثل زيد موجود وان جعلت حرفا كما هو مذهب سيبويه فالاسم وحده محذوف
تقديره لا احد كزيد اي لا احد موجود كزيد كذا في الضيائية وما ولا المشبهتين وفي بعض
النسخ المشبهتان بالرفع بليس لا يبعد ان يقع صفة ما ولا لانهما مجروران محلا فلو جعلتهما
مضافا اليه الا ان يكون من باب حذف المبتدا او الجملة وقعت صفة فيكون من قبيل الحمد لله
اهل الحمد اي هو اهل الحمد بليس في النفي والدخول وبهذا يعمل عمله الاصلي وهو تقديم
المرفوع على المنصوب هو اي خبر ما ولا المسند اليه بعد دخولهما اي بعد دخول احد الكلمات
يرد شبهة المعنى وبما عرفت من معنى الاسناد اعني كونه جديدا او معنى الدخول اعني اثرا
الاثر لا يرد ايضا شبهة اسناد المسند ولا يرد ما زيد بضارب ابوه وايضا المراد بالمسند و
المسند اليه الاسناد بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع بعدها فلا يرد ايضا المعطوف على
احدهما والبدل عن احدهما نحو ما زيد قائما مثال كلمة ما ولا رجل افضل منك مثال كلمة لا ودا
خلهما بالمعرفة ولا بالنكرة لان لا لا تعمل في المعرفة وذلك لان عملها ولا لليس لمشابهتهما

بليس ومشابهتها ما تم لان كلمة ليس لنفي الحال وما كذلك بخلاف لا فان مشابهة لا بليس ليس بتام لان
لا ليس لنفي الحال وهو لنفي المطلق فلا تقتصر عملها على احدهما اي على النكرة والمعرفة وانما اختص
بالنكرة لا المعرفة لوجوه اما لان النكارة تناسب الاطلاق او لانه لما زال عن درجة نظيره
وهو ما باختصاصه باحدهما اي المعرفة والنكرة اعطي لها الاصل وهو النكرة لئلا يلزم الا
جحاف بعملها للضعف لم وانما مفوض على موارد الاستعمال والسمع حيث قال الشاعر
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح حيث وجد على النكرة وهي براح **فان قيل** لا لم
ان لا في لا براح لا المشابهة بليس بل التي لنفي الجنس بوجود الرفع في مدخولها **واجيب** عنه بان
مجرد وجود الرفع لا يكفي لصحتها ما لم يوجد هناك تكرار الاسم ولا تكرار في البيت تأمل
فان قيل اذا كان لا مختصا بالنكرة فلا يكون مما يدخل على المبتدا لان المبتدا لا يكون الا
معرفة فلم يكن مشابها بليس كما لا يخفي **واجيب** عنه بان ذلك النكرة وان لم تصلح للابتداء
قبل دخوله الا انه بعد دخوله تصلح للابتداء فباعتبار ما يؤول اليه كان مما يدخل على المبتدا
والخبر فيكون مشابها بكلمة ليس انتهى ثم لما فرغ عن بيان اثبات عملها شرع الآن في بيان
ابطال عملها لعارض فقال وان وقع خبرها بعد الا انقضت لذلك النفي وانما فصّلت ما
لان كلمة الا لا تزاد بعد لا وكذا الكلمة ان لا تزاد مع لا في استعمالاتهم نحو ما زيد الا
قائم بالرفع او تقدم الخبر اي خبرها على الاسم اي اسمها نحو ما قائم زيد بالرفع ايضا او
زيدت ان بعدها نحو ما ان زيد قائم بالرفع ايضا بطل عمله او عملها بالبطلان كما رايت
حا بطلان عمله فرايت هاهنا بمعني رؤية البصر فلم يقتضي الا مفعولا واحدا في
الامثلة

في الامثلة المذكورة وانما بطل العمل في هذه الصور كلها لضعف في العمل فمتى وجد النفي
والترتيب والايلاء كان عاملا والا فلا ففي صورة الاولى انتقض النفي الموجبة للمشابهة
المقتضية لعمله وفي الصورة الثانية انتفى الترتيب وفي الصورة الثالثة انتفى الايلاء و
الاتصال الملائم للعامل الضعيف هذه اي عملية وخبرية ما ولا لغة اهل الحجاز وفي بعض النسخ
هذا اي اعمال ما ولا بهذا ذكر اسماء الاشارة ووجه صحة حمل اللغة عليه باعتبار انه مصدر
يستوي فيه المذكر والمؤنث وفيه ما من فتأمل وانما يكونان عاملا على لغتهم للقياس على
كلمة ليس مع انه يؤيد مذهبهم قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم بالنصب في صورتين واما
بنو تميم فلا يعملون اي ما ولا اصلا اي في كل وقت فيكون اصلا منصوبا على الظرفية وانما لم يعملا
على لغتهم لانهما وان كان مشابها بكلمة ليس لكنه ليس بثابت على طبعه وهو الاختصاص بالجملة
الاسمية لان ليس مختصا بها وهما لا يختصان واما قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم حـ
فمنصوب بنزع الخافض تقديره ما هذا ببشر وما هن بامهاتهم **فان قيل** ما سر في رجع المجرور
بعد حذف الخافض الى النصب قيل لان المجرور في الحقيقة مفعول به وهو من المنصوبات فاذا حذف الجار
في اللفظ رجع الى اصله كذا في بعض الحواشي قال الشاعر منتسبا اياهم الى بني تميم فقول قال الشاعر
اشارة الى التشبيه والتمثيل ايضا ومنهم فلو اد بينا بمعني رب ولهذا تستحق الصدر و
يقتضي التنكير في مدخوله والتقديم على متعلقه كما هو اقتضاء رب قلت اي فالجار مع المجرور متعلق
بقلت ولكن تقدم اصله بقلت ايضا انتسب هذه الجملة مقولة لقوله قلت قال اما فتلك الحبيب

محبوب نسيت [illegible] مذهب [illegible] ۱۲

اي برفع حرام فقال فعل وفاعله الضمير المستكن فيه وما ملغاة من العمل وبعده مبتدأ او خبر مرفوع علّان
والجملة مقولة القول والمجموع جواب لقوله انتسب فان قيل قوله فلا ما قتل المحب حرام ليس بجواب
لعدم وجود المناسبة والمطابقة بينهما اذ السؤال عن الانتساب والاصل والجواب بالقتل وايضا
لا يلائم بالتمثيل والتمسك لوجود الضعف فيه واجيب عنه بان المطابقة بين الجواب والسؤال
بينهما حاصل لانه لما قال حرام بالرفع فكانه قيل انت شاعر انا من بني تميم لان الرفع ليس الا في لغتهم
او يجاب عنه بان الشاعر سأل عن الانتساب وعلق به قتل نفسه ايضا فكانه قيل وان لم
تنتسب فانا من المعقولين وانت قاتل لنا فوجب عليك عقوبته فان الشاعر حذف صيغة القتل فاجاب
عنهما اي عن السؤال وعما يتعلق به بقوله لا ما قتل المحب حرام لما فرغ عن بيان المقصد
الثاني شرع الآن في بيان المقصد الثالث فقال المقصد الثالث في المجرورات قد ﴿وهو القتل ١٢﴾
تبين تأويله بما عرفت في المقصد الاول والثاني من كون المقصد بمعنى المقصود وكلمة
بتأويل المبتدأ تقديره المقصد الثالث خبر المجرورات الاسماء المجرورة ولما كان اللام
الجنسي مبطل الجمعية صارت الاسماء بمعنى الاسم صح توصيفه بلفظ المفرد وهو المجرور الذي
يصح حمله عليه وقوله هو المضاف اليه او حمل المضاف اليه اي جعل هو خبره الفصل فقط وفي
بعض النسخ الاسماء المجرورة بالتاء وكذا قوله اي المضاف اليه بتأنيث الضمير خرج لان
الي هذه التأويلات هو المضاف اليه فقط فان قيل هذا الحد ليس شامل لبعض افراده لخروج
بحسبك درهم وكفى بالله واتّقي بيده فان كل واحد منها مجرور ولم يكن مضافا اليه واجيب

عنه

عنه بان هذه التعريف كما قال بقولنا اي المضاف اليه او ما يشتمل على علامة المضاف اليه
فقولك بحسبك درهم وكذا الاخريين وان لم يكن مضاف اليه لكنه مشتمل على علامته وهو الجر
ولما كان معرفة المجرور موقوفا على معرفة المضاف اليه فشرع في تعريفه فقال هو اي المضاف اليه
كل اسم والحق ان يقال كل لفظ مقام اسم ليتناول الجمل ايضا وليطابق صدر الكتاب حيث
ذكر المضاف اللهم الا ان يجاب عنه بان فيه اختلاف وذهب بعضهم الى ان المضاف اسم فقط
بخلاف المضاف اليه فانه اعم من ان يكون اسما او جملة وذهب بعضهم الى ان المضاف والمضاف اليه
كلاهما اسمان وهذا مذهب سيبويه صرح به في قاضي نسب اليه اي الى ذلك الاسم شيء
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله نسب على صيغة المجهول المراد بالشيء اعم من ان يكون اسما او فعلا
كما يشهد به قول المص فيما بعد بواسطة حرف الجر لفظا اي حال كون ذلك الحرف ملفوظا نحو مررت
بزيد وهذا الخلاف مذهب القوم فان القوم لا يسمون مثله بالاضافة لكن هذا مذهب سيبويه لانه
اطلق المضاف اليه بكونه ملفوظا او مقدرا واتبع المص مذهبه كذا فهم من فوائد الضيائية و
يعبر عن هذا التركيب في الاصطلاح بانه جار ومجرور والا ان بالحقيقة مضاف ومضاف اليه
على مذهب سيبويه وتابعه كالمص او تقديرا اي حال كون ذلك الحرف مقدرا نحو غلام زيد
تقديره غلام لزيد ويعبر عنه اي عن هذا التركيب في الاصطلاح بانه مضاف ومضاف اليه كما هو
مضاف ومضاف اليه في الحقيقة وهذا التعبير موافق لجميع المذاهب اعني مذهب القوم ومذهب سيبويه
وتابعه كالمص لما فرغ عن بيان حقيقة المضاف شرع الآن في بيان ما يتضمن الاضافة وليعلم ان
فقال وتجب اي يلزم تجريد المضاف دون المضاف اليه عن التنوين مطلقا سواء كان من خواص الاسم

الا نرى كالشرم وعن ما اي عن الذي يقوم مقامه اي التنوين في الانقطاع كنون التثنية والجمع وانما
شرط التجريد عن التنوين لان الاضافة يوجب اتصال المضاف بالمضاف اليه وهي علامة الانقطاع
فبين اثريهما والانفصال كما منافات واما التجريد عما يقوم مقام التنوين لانهما عوض عن ذلك التنوين
فقط او عن الحركة فقط او عنهما على الاختلاف التي ذكرناه في صدر الكتاب فافهم فنعني الجملة بسبب تجريد
المضاف عن التنوين وما يقوم مقامه لان نايب الشيء له حكم المنوب نحو جاءني غلام زيد اصله غلام
بالتنوين ثم لما اضيف اسقط الاضافة التنوين فصار غلام وكذا قوله غلاما زيد اي اصله
غلامان سقط النون لاجلها وكذا قوله مسلموا مصر اصله مسلمون سقط النون للاضافة
فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعل المعرفة علما في نحو النجم والثريا وعلم الفقه وابن
عباس في تزويج تعريف المعرفة فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان هذه الامثلة تعريف المعرفة
بل فيها زوال التعريف وهو تعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف با
لعلمية فانها صارت اعلاما لا يبقى فيها الاشارة الى المعلوم فيها باللام او الاضافة فلا يلزم
فيها تعريف المعرفة بل تبديل تعريف بتعريف صرح به في الضيائية واعلم ان الاضافة التي بتقدير حرف
الجر لا بظهوره لانه ليس بمضاف ومضاف اليه اصطلاحا ايضا فيكون منقسما الى القسمين فان
قيل هذا التقسيم باطل لعدم وجود حرف الجر مقدرا في اضافة اللفظية والمعنوية قسم الاضافة التي بتقدير
حرف الجر الى الاضافة المعنوية واللفظية واجيب عنه بان الاضافة اللفظية محمولة على
المعنوية وذلك لان الاضافة اللفظية فرع المعنوية في الافادة فينبغي ان يخالف الاصل
بان يختص بالفعل او يعم الاصل بان يكون في الاسم والفعل فاذا لم يكن مخالفا اعطي حكم الاصل فيكون

حرف

حرف الجر مقدرا فيه واجاب بعض الفضلاء عنه بان الصفة لا يخلو اما ان يكون صفة مضافة الى
الفاعل نحو زيد حسن الوجه فهي بتقدير من اي من حيث الوجه وان كانت الصفة مضافة الى المفعول
فهي بتقدير اللام نحو ضارب زيد تقديره ضارب لزيد ففي الجملة لا يخلو من تقدير حروف الجر وانه لم يبين
المصنف في كتابه ولا في كتب غيره ولا في شروحهم فان قيل فعلى هذا يكون للتخصيص فلا يصح قوله
فيما بعد ولا يفيد الا التخفيف واجيب عنه كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة لا بالاضافة
فلا يكون مما افاده الاضافة فصح قوله ولا يفيد الا التخفيف على قسمين معنوية اي منسوبة
الى المعنى ولفظية اي منسوبة الى اللفظ وانما قدم المعنوي على اللفظية مع ان اللفظ
اصل بالنسبة الى المعنى لان المعنوية اكثر فائدة من اللفظية كما سيجيء من بعد وهذا التقسيم
باعتبار نسبتهما الى المعنى واللفظية الى اللفظ فقط اما المعنوية اما التفصيل لسبق اجمال
فهي علامتها ان يكون المضاف غير صفة وانما قدر لفظ علامتها ليصح الحمل والا لم يصح حمل الموف
على الاضافة تامل مضافة بالجر على انه صفة صفة في تشمل لما كان المضاف اسما جامدا
نحو غلام زيد لكون المضاف غير صفة ولما كان المضاف صفة لكنه غير مضافة الى معمولها نحو
مصارع مصر وكريم البلد لكون الصفة غير مضافة الى معمولها ايضا فهي اي الاضافة المعنوية
من حيث النسبة بين المضاف والمضاف اليه على ثلثة اقسام وان كان العقل يقتضي ان
يكون على خمسة اقسام لان النسبة بين المضاف والمضاف اليه لا يكون الا خمسة احدها
نسبة مباينة وثانيها نسبة متساوية وثالثها نسبة اعم مطلقا ورابعها نسبة اخص مطلقا وخامسها
نسبة عموم وخصوص من وجه لكن لما كان اضافة المساوي الى المساوي ممتنع وكذا اضافة ا
كما تم الفقه ١٢

وكذا اضافة الخاص الى العام ممتنعة لعدم الفائدة في هذه الاضافة فانحصرت في ثلاثة
اقسام احدها ان يكون بمعنى اللام ان كان المضاف اليه مباينا للمضاف ولا ظرفا له نحو غلام زيد
فان زيدا مباين للغلام ولا يكون ايضا ظرفا له واما بمعنى من فيما اذا كان عموم وخصوص من وجه
فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من واما فيما اذا كان المضاف اعم مطلقا
من المضاف اليه لكن المضاف اصل المضاف اليه كشجر الاراك وعلم الفقه ويوم الاحد فالاضافة
ايضا بمعنى اللام وفيما بينهما عموم وخصوص من وجه نحو خاتم فضة فالاضافة فيها بمعنى من البيان
او بمعنى في فيما اذا كان المضاف اليه مباين للمضاف لكن ظرف له نحو ضرب اليوم فان اليوم مباين للضرب
لكنه ظرف له اي في اليوم وانما خص هذه الحروف من بين حروف الجارة لان الظرف مناسب لكلمة في
للظرفية والحمة المضاف يقتضي البيان وكلمة من للبيان مناسب والباين يقتضي الاختصاص واللام
للاختصاص ولهذا اختصت دون غيرها لما فرغ عن اقسامها شرع في فوائدها وذلك لان الاضافة
صنع اخرى ولهذا اخترع على الافراد وكل صنع لابد له من الفائدة المترتبة عليه والا [illegible] عبثا
فقال وفائدة هذه الاضافة تعريف المضاف ان اضيف ذلك المضاف الى معرفة من المعارف بلا واسطة
او بواسطة او بواسطتين او بوسائط وانما عرف بتعريف المضاف اليه لان المضاف في قوة
المضاف اليه نحو غلام زيد ونحو وجه غلام زيد ووجه فرس غلام زيد وهلم جرا
يفهم من هذه العبارة ان كل نكرة اذا اسندت للمعرفة يصير معرفة والامر ليس
كذلك فالصواب ان يقال وتفيد تعريفا مع المعرفة الى المجموع بهيئة التركيب موضوع
لمعلومية المضاف ومعهودية لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المضاف
ومعهوديته

ومعهوديته والا لزم كون الفعل مسندا الى المعرفة معرفة وذا باطل قطعا اللازم ما لتنكير في الفعل ابدا
اللهم الا ان يقال لما كان تعريف المضاف بانضمام المضاف اليه اسند التعريف اليه نحو بذل
الحلم ليس بشيء على بغير ونحو مثل وشبه ونظير لانها لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها في الا
بهام عنه بان المتوغلات في الابهام مستثنى عن هذه القاعدة انتهى وتخصيص اي
المضاف اذا اضيف ذلك المضاف الى نكرة والتخصيص قلة الشركاء [illegible]
في الجنس نحو غلام رجل فان الغلام قبل الاضافة مشترك بين الرجل والمرأة فلما اضيف
الى الرجل تخصص به لما فرغ عن بيان المعنوية شرع الان في بيان احوال اللفظية
فقال واما اللفظية فهي اي علامتها ان يكون المضاف صفة اي اسما مشتقا دالا
على ذات مع الوصف واحترز به عن المصدر لانها ليست صفة بهذا المعنى بل اعراضا واحداثا
وخرج به ايضا اسماء الجوامد كالغلام وغيره مضافة الى معمولها واحترز به
عن الصفة التي لا يكون مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر وكريم البلد وهي اي الاضافة
اللفظية ثابت وكائن في تقدير الانفصال اي في منزلة الانفصال الكائن في اللفظ
يعني وان كانت الاضافة يقتضي الاتصال والامتزاج لكن هذا الاتصال والامتزاج
بمنزلة الانفصال لبقاء معنى العاملة والمعمولية التي قبلها حين الاضافة وعلامة
ذلك انه يقع معنى المضاف بما كان باقيا على حاله قبل الاضافة فكان مجرورا كلا
مجرور بل مرفوع ومنصوب نحو ضارب زيد من قبيل اضافة الصفة الى المفعول وحسن
الوجه من قبيل اضافة الصفة الى الفاعل وفائدتها اي الاضافة اللفظية تخفيف

Copyright © King Saud University

في اللفظ فقط سواء كان في لفظ المضاف وحده كسقوط التنوين او النون في التثنية والجمع
او في لفظ المضاف اليه وحده كسقوط الضمير منه واستتاره في الصفة او في لفظ المضاف و
المضاف اليه جميعا نحو ضارب زيد وضاربا زيد وضاربوا زيد والقائم الغلام تامل كونها في
النوع الضاربة ثم اعلم انه لاجل التخفيف جاز ضاربا زيد وضاربو زيد وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان سقوط التنوين منه حصلت باللام دون الاضافة لسبقه وهذا المنع ثابت
عند الجمهور خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد ايضا لوجوه اما الاول فلتقديم الاضافة
على اللام وحصول التخفيف اولا واجاب عنه بان تاخير اللام المقدمة حسا على الاضافة ليس
على ما يقبله الطبع السليم والعقل واما لحمله على الضارب الرجل واما لحمله على الضاربك
فاجاب عنهما بان هذا الحمل يستلزم حمل المحمول وذا ضعيف لان الضارب الرجل محمول على
حسن الوجه والضاربك محمول على ضاربك فمن قال انه مضاف ومضاف اليه ولما كان
المضاف لا يخلو اما ان يكون اسما صحيحا او الجاري مجرى الصحيح او كان منقوصا
واويا او يائيا او مقصورا ولكل واحد منها احوال واحكام مختلفة غير سقوط التنوين
والنون اشار المصنف الى بيانها فقال واعلم انك اذا اضفت الاسم الصحيح او الجاري
مجرى الصحيح الى ياء المتكلم كسرت آخره لمناسبة الياء واسكنت الياء ا
المتكلم لخفته او فتحها للوضع كغلامي في الصحيح ودلوي وظبيي في الجاري مجرى
الصحيح وان كان آخر الاسم ياء مكسورا ما قبله ادغمت الياء في الياء

بوجه

المجانسين وفتحت الياء ياء المتكلم لزوما لا ان تسكن لئلا
يلتقي الساكنان تقول في القاضي قاضيّ بالادغام وان كان
آخر
آخره اي الاسم واوا مضموما ما قبلها قلبتها اي الواو ياء
لخفتها من الواو فتجعل الواو ياء لا الياء واوا لثقل الواو من الياء ثم
ادغمت الياء في الياء لوجود المتجانسين وابدلت الضمة اي ضمة ما قبلها بالكسر
لمناسبة الياء تقول في مسلمون مسلميّ حين الاضافة ولما توهم ان اسماء الستة
اعني الاسماء التي آخرها واو مضموم ما قبلها كمسلمون فينبغي ان يكون حالها كحاله فقال في الاسماء
الستة التي مر البحث عنها بانها غير مضافة الى ياء المتكلم المضافة الى ياء المتكلم
تقول ابي واخي اللهم اغفر خطايا بفضلك وكرمك واحسانك

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

Copyright © King Saud University

King Saud University 1957
Copyright © King Saud University